



✓ SS  
EIP



## حاشية

العالم العلامة الحبر الفهامة الشيخ محمد بن

عمر البقرى على شرح الرحيمه

للامام سبط المارديني

نفع الله نعلوه

آمين



﴿ و هامشها الشرح المذكور ﴾



طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربيه  
لاصاحبها عيسى البناي الحلبي وشركاه



الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الجليلة واهب المن ذى الجود والاحسان والكرم الذى عم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمن  
أجده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا اله الا الله  
وحده لا شريك له شهادة تنجى قائلها من الكروب والنحن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده  
ورسوله الذى جاهد فى سبيل الله حق جهاده فاولى ولا نهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين  
نصروهم ورؤيتهم لما (و بعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد بن الشيخ العالم العامل الورع  
الزاهد عمر البقرى بلدا الشافعى مذهبا عاملا لله بجزل الاحسان وأوسع له المواهب والمن قد اطلعت  
على حاشية العلامة الشيخ عطية القهوفى المالكى الذى وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى  
بسبب الماردنى فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطلت فى ذلك  
ففسر على من لبس له همة تناولها وقد أحيت أن أختصرها ليسهل على أمثالى تناولها وأزيد على  
ذلك ما أحاط به فهمى الفاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به  
كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح  
المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم  
الله الرحمن الرحيم فهو أترأى ناقصا وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعى لا الحسى وهى ذى بال أى  
شرف وعظمة أو حال يهتم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محضا ولا جعل الشارع له مبدءا  
بغير البسملة والباء فى الدسملة للاستعانة أو اللامسة وهى أصلية على الأصح وعليه فهى متعلقة  
بمحذوف تقديره بسم الله أو لم هو أو لى من جعله سماه قدما وعاما لأن الأخص أولى من الأعم  
وتقديمه يفيد الاهتمام والحصر وكونه فعلا لأن الأصل فى العمل انما هو للأفعال والاسم مشتق من  
السمو وهو العلو فأصله سمو بسكون عسنة وقيل من السعة وهى العلامة فأصله رسم والله علم على  
الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن الرحيم صفتان شبهتان نيتا للمبالغة  
من رحم بتزيله منزلة اللازم أو بجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرجة فى الأصل رقة فى القلب  
والعطاف تقضى التفضل والاحسان وهذا المعنى محال فى حقه تعالى فهى فى حقه تعالى بمعنى  
الانعام أو ارادته فهى صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثانى فاطلاقه مجاز وقدم الرحمن على  
الرحيم لأنه خاص بالله تعالى ولا نه باغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما فى قطع وقطع



بالتشديد (قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حذف سكونها  
 (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو امام صدر شاخ أو صفة وسمى شيخا لما حوى من كثرة  
 المعاني لأن معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صييا وأما في اللغة فمعناه من جاوز الأثر بعين  
 وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام) معناه لغة المقدم على غيره وفي الاصطلاح من  
 يصح الاقتداء به وله معان آخر (قوله العالم) كل من اتصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قوله  
 العلامة) وهي صفة مبالغة فلا يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم  
 (قوله وحيد دهره الخ) هو والا حيد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره  
 أي في عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين الدمشقي الأصل  
 المصري الشافعي رحمه الله تعالى ولد في رابع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة  
 ونشأ بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف  
 وشرح الشنور والقطر والتوضيح وغيره ففضله مشهور وكتبه منتفع بها لخلاص نيته تغمده الله  
 برحمته ورضوانه وأعاد علينا من ركانه آمين (قوله سبط المارديني) أي ابن بنته وقد اشتهر بجده أي أمه  
 المارديني وهو الشيخ جلال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني  
 أول بلد من بلاد العجم (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد الحوادث معناه لغة الثناء باللسان على الجليل  
 الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم  
 المتعدية والثناء هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل ينشأ أي يشعر ويخبر عن تعظيم النعم بسبب كونه  
 منعمًا على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بإبدال الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحًا صرف  
 العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله والحمد على أربعة أقسام حمد قديم لقديم  
 وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث والأولان قديميان والآخران حادثان  
 وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو  
 الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف بالجميل ولا بد أن يكون المحمود فاعلا مختارا والمحمود به صفة  
 يظهر اتصاف شيء بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي المحمود به صفة كمال يدرك حسناتها العقل  
 السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والمحمود  
 عليه هو ما كان الوصف بالجميل بازائه ومقابلته ويجب أن يكون كمالا وأن يكون اختياريا ولو حكما  
 والحمد هو ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به والرب هنا المالك لأنه تعالى مالك لجميع الأشياء  
 وقيل هو في الأصل بمعنى الترسية وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا عشيئا وهو اسم من أسمائه تعالى ولا  
 يطلق على غيره الا مقيدا أو العالمين اسم جمع اعلم وليس جعله لأنه قول على ما سوى الله تعالى ويجب  
 أن يكون الجمع أعم من مفردة وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لأن عالما لم يختص بالعلاء  
 (قوله والعاقبة للفقين) أي بالحفظ في الدنيا وبالفوز في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك  
 للعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهات (قوله والصلاة والسلام) الصلاة  
 اسم مصدر صلي وهي من التفرجة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء  
 والسلام هو بمعنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطاه على الصلاة للخروج من كراهة افراد الصلاة  
 عن السلام بخلاف السملة والجدلة فإن الابتداء يحصل بكل منهما وجمعهما أكمل (قوله على  
 سيدنا محمد) أصله سيودنا بوزن فيعلننا فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو  
 ياء وأدغمت فيها ويطلق السد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفز الغضب

يقول الشيخ الامام العالم  
 للسلامة وحيد دهره  
 وفريد عصره محمد بن محمد  
 سبط المارديني فسمع الله  
 في مدته الحمد لله رب العالمين  
 والعاقبة للمتقين والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد



وعلى المالك وعلى السكر بموكل ذلك مجموع في سيدنا محمد ﷺ وثاني سيدنا للعقلاء واذا ثبتت سيادته عليهم ثبتت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال ﷺ اعلموا اخبارا بمرتبته أنا سيد ولد آدم ولا فخر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضي عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو ﷺ افضل منه لما ثبت عنه ﷺ من قوله أنا سيد العالمين فيحتمل أنه قال ذلك تأدبا في حق والده آدم لأنه ﷺ افضل أولى العزم وهم افضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسمى به ﷺ لكثرة خصاله الحميدة وسيأتي الكلام عليه عند قول الماتن محمد خاتم رسل ربه (قوله سيد المرسلين) أي والنبيين وهم مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر وخمسة عشر قال بعضهم وليسوا محصورين في هذا العدد بدليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر العدد على سبيل التقريب لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب عندنا والمشهور عند مالك بن وهاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أما في مقام الدعاء فهم كل مؤمن ومؤمنة ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (قوله وصحبه) أي أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو كل من اجتمع بالنبي ﷺ في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن به وسيأتي مزيد بيان على ذلك على الكلام في خطبة الماتن ان شاء الله تعالى (قوله أجمعين) تأ كيد للآل والصحب (قوله أما بعد) بالضم على نية معنى المضاف اليه وهي كلمة يؤتى بها للاتصال من أسلوب إلى أسلوب آخر ويستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله ﷺ لأنه ﷺ كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته وهي فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتيه هو الفصل بين الحق والباطل وأصلها ما يمكن من شيء بعد البسملة والجملة الخ فهذا شرح فهما مبتدأ والاسمية لازمة للبنداء ويكون فعل الشرط والفاء لازمة له غالبا حيث تضمنت أم معنى الابتداء أي المبتدأ والشرط وهو يكن لزمها لزمها وهو الفاء ولصوق الاسم إقامة للآمر أعني الاسم والفاء مقام الملزوم أعني المبتدأ وفعل الشرط وابقاء لآثره أي الملزوم في الجملة والآثر هنا هو الاسمية والفاء لأن آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة منها الاسمية والخبر فاصوق الاسم بمنزلة الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جعلتها الفاء والجزاء فازوم فاء الجزاء ابقاء له في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعدما ذكر فان المعنى لزوم وجوده بعدما ذكر لوجود شيء مطلقا ووجود شيء مطلقا بعد ما ذكر معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقيد الملزوم الذي هو الشرط بالبعديّة قرينة قائمة على أن اللازم وهو الجزاء بعدما ذكر كما لا يخفى (قوله فهذا شرح) الإشارة لها احتمالات سبعة والأولى منها أن الإشارة راجعة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني أي فهذه ألفاظ مخصوصة تدل على معان مخصوصة والفاء الواقعة في اسم الإشارة في جواب الشرط المحذوف والمباحث الواقعة في اسم الإشارة كثيرة شهيرة فلا تطيل بذكرها والشرح معناه الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج إليها ذكر قيود المسائل وشروطها وضم زوائد نفيسة يحتاج إليها المقام والاتيان بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدليل والتعليل (قوله لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه ولذا قيل في تعريف الماء جوهر لطيف شفاف لأنه لا يحجب ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجماع واللفظ الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قوله مختصر) أي قليل اللفظ لأن المختصر ما قل لهظه سواء كثر معناه أم لا

سيد المرسلين وعلى آله  
وصحبه أجمعين (أما بعد)  
فهذا شرح لطيف مختصر



ويقابله المبسوط وهو ما كثر لفظه سواء ساوى معناه أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كون فريق الحجج  
 أي صغير الحجم يدع الحسن فيكون حينئذ عطف مختصر عليه تأكيداً (قوله على المقدمة)  
 وهي بكسر الدال من قدم اللزم بمعنى تقدم أو المتعدي لأنها مقدمة من فهمها على غيره وبالفتح  
 من قدم المتعدي لأن أهل العقول قدموها لما اشتملت عليه الأول أولى لأنها تقدم غيرها وما قدم غيره  
 أولى مما قدم نفسه لأن الغالب أن الشخص لا يقدم غيره إلا إذا كان مقدماً والمراد هنا ما يتوقف الشروع  
 عليه في مسائل العلم فهي علم على تلك الألفاظ المخصوصة (قوله المسماة بالرحبية) أي التي للإمام أبي  
 عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين نسبة إلى بلديقال لها رحبة  
 ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفي الصحاح للجوهري بنور حب بطن من همدان فلعله منسوب إليها  
 فتأمل وعدة أبحاثها مائة وخمسة وسبعون بيتاً من الرجز بحر من بحور الشعرووزنه مستعلن ست  
 مرات (قوله في علم) هو يطلق على ادراك الشيء على ما هو عليه في الواقع ويطلق على حكم الذهن  
 الجازم المطابق للواقع وهذا في العلم الضروري ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق لموجب أي  
 دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (قوله الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة أي  
 مقدرة لافيها من السهام المقدرة وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص  
 كل ذي حق حقه من التركة وموضوعه التركة وأركان الأثر ثلاثة مورت ووارث وحق مورت  
 وأسبابه سيأتي الكلام عليها كما وانع وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الخاقه بالموثق حكماً أو  
 تفديراً في الجنين المنفصل بجنابة على أمه توجب الغرة فتنتقل الغرة لورثته لأننا قدر أنه حي عرض  
 له الموت بالنسبة إلى اراث الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الخاقه  
 بالأحياء حكماً كالجل والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التي بها الأثر وبالدرجة التي اجتمع فيها  
 وحده بعضهم بقوله هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المختصة بتعلقها بالمال بعد موت مالكه تحقيقاً  
 أو تقديرًا (قوله أول ما نستفتح الخ) أي نفتتح أي نبثدي وإنما قال نستفتح ولم يقل نبثدي تفاؤلاً  
 بالفتح في الفهم وتيسيرها عليه وعلى قارئها والمقالة بألف الاطلاق أي اطلاق الصوت والمعنى أول  
 ما نبثدي القول وهو الاطلاق الموضوع للمعنى (قوله بذكر) بكسر الدال المعجمة لغة كل مذكور وشرعاً  
 قول سبق للثناء أو الدعاء وقد يستعمل شرعاً لكل قول يثاب قائله عليه (قوله جذر بنا) أي خالقنا  
 ومعبودنا ومالكنا (قوله فالجدة) أي الثناء على الله تعالى بجميل صفاته وأل في الحمد والاستغراق  
 كما عليه الجمهور أو لا جنس كما عليه الزمخشري أو العهد كما عليه ابن النحاس واللام في الله للاختصاص  
 وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قوله على ما أنعم) أي على انعامه أو نعمه والحمد على الأول  
 أمكن لأنه وصف قائم به تعالى والثاني أن نشأ عن الأول فالحمد على الأول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة  
 ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى أيها ما لقصور العبارة عن  
 الاطاقة ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على  
 القليل والكثير وبالضم المسرة وبالفتح المتعة من العيش اللين وأول الانعام على الشخص الاجداد  
 وأعظمها ايجاد الايمان في قلبه وإنما جدد الله على الانعام ايثاب عليه ثواب الواجب (قوله هذه  
 الأرجوزة) من الرجز وهو بحر من بحور الشعرووزنه مستعلن ست مرات كما تقدم واختار المصنف  
 النظم على النثر لأنه أسهل في الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج بذلك كلام النبوة فلا  
 يقال له شعر لعدم القصد وإن كان موزوناً مقفياً وقال بعضهم في تعريفه والنظم في اللغة جمع الأول في

على المقدمة المسماة بالرحبية  
 في علم الفرائض نافع إن  
 شاء الله تعالى قال  
 (أول ما نستفتح المقالا  
 بذكر جذر بنا تعالى  
 فالجدة على ما أنعم  
 جدا به يجلو عن القلب  
 العمى)  
 أقول افتتح هذه الأرجوزة



بسم الله الرحمن الرحيم ثم بالحمد لله تأسيسا بالكتاب العزيز ومراده بالاستفتاح الابتداء والمقالا مصدر قال يقول والآلف فيه للاطلاق يقال قال يقول قولاً ومقالاً وقولاً ومقالة والرب اسم من أسمائه تعالى ولا يقال لغيره الا مضافاً وتعالى أى ارتفع عما يقول الجاحدون علواً كبيراً أى أول ما ابتدئ القول في هذه الأرجوزة بذكر حمد الله تعالى والحمد هو الثناء على المحمود بحمائل صفاته والحمد على النعمة واجب مرادف للشكر باللسان والآلف في أنعم للاطلاق وحدا مصدر مؤكد منصوب على المصدرية ويجاو مبنى للفاعل أى يذهب وفاعله ضمير مستتر راجع الى الله تعالى والعمى مفعوله مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر أى حذا يذهب الله به عن القلب العمى وعمى القلب هو الضار في الدين بخلاف عمى البصر قال تعالى فانها لاتعمى الا بصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور قال

(ثم الصلاة بعد والسلام على نبي دينه الاسلام محمد خاتم

السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعاني المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فيشمل البسملة والحمدلة أو أن المصنف أتى بالبسملة لفظاً والحمدلة خطأ (قوله ثم بالحمد لله) وأتى بالحمدلة الاسمية لأنها تدل على السوام والثبوت فهي أولى من الحمدلة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث (قوله تأسيساً بالكتاب العزيز) أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز رأى المعزز المكرم المعظم لأنه مبدوء بالبسملة والحمدلة (قوله والآلف فيه للاطلاق) أى ان القافية أطلقت عن حرف مقيد لأنه أتى بها لامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة (قوله والحمد على النعمة واجب) أى يشاب عليه ثواب الواجب اذا وقع في مقابلة نعمة لفظاً أو نية لأنه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذي هو من الاحكام الخمسة (قوله عن القلب العمى) فاطلاق العمى على القلب مجازاً لأنه شبه الجاهل بفقد البصر لأن الجاهل لكونه متحيراً يشبه العمى المتحير الذي لا يرى أين يتوجه والقلب جسم لحمي الجوهر صنوبري الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنبين معلق بالعروق العلوية أغلظه لفوق وأدقها سفلاً وسمى بذلك لتقلبه في الأمور ومنه قول الشاعر

وما سمي الانسان الانسية \* ولا القلب الا أنه يتقلب

وأتى بالآية دليلاً على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم لترتيب الذكرى والصحيح أن الله سبحانه وتعالى يزيد صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاته ويثيب المصلي على ذلك أيضاً خلافاً لمن قال ان الثواب خاص بالمصلي فقط لأنه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بأن الكمال يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع وأما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل نبي أوفى فأجيب عنه بأن من كان يستحق شيئاً له أن يخص به من شاء والترضى خاص بالصحابه والترحم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف في وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على أقوال الصحيح منها عندنا أنها لا تجب الا في الصلاة في التشهد الأخير منها (قوله على نبي) وهو انسان حر ذكر من نبي آدم سليم عن منقر طبعاً وعن دناءة أبوعن خنأه ومحرزات القيود معاودة فلان طيل بذكرها وهو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه اما خبر أو خبر و بتركه من النبوة وهي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة على الخلق فهو مشتق من نبياً ينبوا إذا علا وارتفع فيأؤه بدل من الواو (قوله دينه الاسلام) فغنى الدين في اللغة ما يدا به وينقاد اليه وشرعاً وضع الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات فخرج بالوضع الالهى الاوضاع الصناعات بقوله سائق الاوضاع الالهية غير الساتقة كانبات الأرض وبقوله لذوى العقول أفعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع الساتقة لا بالاختيار كالوجدانيات وبقوله المحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق يعنى الوضع الالهى بذاته سائق لأنه ما وضع الا كذلك والخير حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصله أى يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتبارى فان ذلك الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير فالوضع الالهى الذي في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام وسمى ديناً لأننا ندن به وسمى شرعاً لأنه شرع لنا وملة لأنه أملى علينا والاسلام معناه في اللغة الاستسلام والخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الامع قبول الأمر والنهي والایمان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى والافرار به وهما وان اختلفا مفهوماً فاصداً فمهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما في الماصدق (قوله خاتم) بفتح التاء اسم آله أى الذي ختموا به وبالكسر اسم فاعل أى الذي ختمهم



رسول ربه ﷺ وآله من بعده ومحبه) أقول ثم بعد حمد الله تعالى أتى بالصلاة والسلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال عليه الصلاة والسلام من صلى على نبي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام سمي في ذلك الكتاب وقوله على نبي دينه الاسلام هو نبينا محمد خاتم الانبياء والرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى ما كان محمداً باً أحد (٧) من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم

النبين ويجوز في محمد الجرح على أنه بدل من نبي والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو محمد وقوله وآله من بعده ومحبه أي ثم الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم بنو المطلب على الراجح عند الامام الشافعي والجمهور ومحبه جمع صاحب مضاف الى ضميره صلى الله عليه وسلم ومفرده صاحب بمعنى صحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام قال ونسأل الله لنا الاعانه

فما توخينا من الابانه عن مذهب الامام زيد الفرضي اذا كان ذلك من أهم الغرض أقول التوخي بالخاء المعجمة القصد يقال فلان يتوخي الحق أي يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الأصل الطريق ثم استعمال في الاحكام الشرعية وغيرها والامام هو الذي يقتدى به في

والخاتم هو الاخير قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لاني بعدي (قوله رسول ربه) أي وأنبياؤه قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين أن يكون خاتم المرسلين لأن النبي أعم والرسول أخص ويلزم من ختم الأعم ختم الأخص ولا عكس ولعل المصنف إنما اقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول بأنهما بمعنى واحد (قوله وآله من بعده ومحبه) آله ﷺ في مقام الدعاء كل مؤمن وفي مقام منع الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب ومحبه جمع بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا ﷺ مؤمنا به بعد بعثته اجتماعا متعارفا أي ليس على خرق العادة بأن لا يكون في السماء أمان اجتمع به في السماء فلا يكون محاييا ودخل في من الكبير والصغير ولو ابن يوم والذكر والأنثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض والجن كذلك وخرج بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعدها وبعد اسلامه وبقيده مؤمنا الكافر ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قوله بنو هاشم) وهو المطلب ابنا عبد مناف وهاشم لقب جد النبي ﷺ واسمه عمرو ولقب بهاشم لأن فريشاً أصابهم قحط فنحروا بهاشم لقمومه مرققة ونريد بذلك سمي بهاشم لهشمه العظم والمطلب مفتعل واسمه شيبه الجد على الأصح وسمى بذلك لأنه ولد وفي رأسه شيبه ظاهرة في ذوابقه (قوله ونسأل الله لنا الاعانه) أي الاقدار على الذي نطلبه وتيسيره وآتي بنون العظمة اماناً باب التحدث بالنعمة أو أراد بها نفسه وغيره من المجتهدين في بيان ما ذهب اليه الامام زيد في الفرائض والسؤال هو المطلب فان كان من الاعلى سمي أمراوان كان من الأدنى للآ على سمي دعاء وان كان من المساوي سمي التماسا وقصر سؤاله على الله تعالى لأن خزائن الجود بيده وأمرها اليه فلا يعتمد الا عليه ولقوله ﷺ اذا سألت فاسأل الله كآ قال الشاعر

لاتسألن بني آدم حاجة \* وسل الذي أبوابه لا تحجب

الله يغضب ان تركت سؤاله \* وبني آدم حين يستل يغضب

(قوله فيما توخينا من الابانه) التوخي بتشديد الخاء المعجمة بعدها ياء ساكنة هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الأمر المهم الجليل من الخير بخلاف التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أعم من ذلك ويقال تأخيت لشيء تحريته والتحري طلب الأحرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والألفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحري والتوخي بذل المجهود في طلب المقصود اه يقال اجتهد في حل الصخرة ولا يقال اجتهد في حل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعل يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى الذهاب وهو المرور أو محله أو زمانه واصطلاحا ما ترجع عند المجتهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو للراد هنا والامام هو المقدم على غيره (قوله زيد الفرضي) زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذ كان ذلك) أي المذكور من الابانة والتوخي (قوله من أهم الغرض) أي القصد وأصل الغرض ما يرمى اليه الرماة فلما كان قاصدا لطريقة زيد سمي غرضا للشبهة (قوله هو زيد ابن ثابت) يكنى أباسعيد وقيل أباعبد الرحمن وقيل أباخارجه قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة

أقواله وزيد هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الضحاك بن سعيد بن خارجة الصحابي الأنصاري من بني النجار من كبار علماء الصحابة رضي الله عنهم والفرضي العالم بالفرائض والغرض القصد أي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانه فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وأرضاه لأن هذا من أهم القصد فانه لا يخيب من سأل الله تعالى واسألو الله من فضله قال بعض العلماء لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعطي قال



(علما بأن العلم خير ماسعى فيه وأولى ماله العبد دعى وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء بأنه أول علم يفقده في الأرض حتى لا يكاد يوجد) (٨) أقول علما منصوب على أنه مفعول لأجله وهو علة لقوله اذ كان ذلك من أهم

الفرض أو علة لقوله توخينا الخ والعلم خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علما وأل فيه للعموم حتى يشمل كل علم وقوله سعى ودعى مبنيان لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخيريته أشهر من أن يذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم اه والأحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة ففي الصحيحين من رواية ابن مسعود رضي الله عنه لاحسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال ﷺ من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وأن هذا العلم أي وعلما بأن هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بأنه أول علم يفقده في الأرض أشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان

وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كتبه رسول الله ﷺ وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وتميم الداري رضي الله عنهم أجمعين وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع في غيره افراد اوجعوا عددا وطرحا وضربا أما الافراد فالزاي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وعدم من يرث بالفرض وحده وهم الزوجان والأم والجدتان وولد الأم وعدم من يرث السدس وعدد الوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والدال بأربعة وهي عدد أسباب الارث وقاقا وخلافا وعدد أقسام الورثة باعتبار الفرض والتعصيب وأما الجمع فالزاي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لأنه قد يكون أثنى والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لأن أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

ضب ط ذوى الفروض من هذا الرجز \* خذ مرتبا وقل هباد بن

وأما العدد فعدة حروف اسمه ثلاثة وهي عدد شروط الارث وموانعه وأسماؤه وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض الفرائض وعدد الموانع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثاها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأرجح ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطولات يظهر بمراده (قوله علما بأن العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخرج بحكم الذهن الشك والوهم بناء على أنهما لا يحكم فيهما بالجزم الظن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قوله خبر ماسعى فيه) أي من خير شئ سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكر أو أنثى حرا أو عبدا (قوله وفضل العلم) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم أكمل خشية من غيرهم وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات (قوله لاحسد الا في اثنين) أي لا غبطة لأن الحسد الذي بمعنى الغبطة هو غنى مثل ما للغير مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود وخرج الحسد المذموم وهو غنى زوال نعمة الغير عنه سواء تمنى لها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الأحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الأرض (قوله وهو علم الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد أصول الدين (قوله نصف العلم) أي باعتبار أن للإنسان حالتين حالة حياة وحالة موت حالة الحياة تتعلق بالصلاة والزكاة وغيرها وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرها وقيل غير ذلك (قوله ينزع من أمي) أي يموت أهله لأنه ينزع من أهله لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان) هذا

هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في المريضة ولا يجدان من يفصل بينهما صححه الحاكم وغيره بناء وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانها نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لأن كاد من أفعال المقاربة



وظواهر الاحاديث شاهدة بأنه يفقد حقيقة قال (وأن زيدا خص لا محالة) بما حبا منكم الرسالة من قوله في فضله منبها •  
أفرضكم زيد وناهيك بها فكان أولى باتباع التابى • لاسيما وقد لمحاه الشافعي أقول وأن زيدا معطوف أيضا على قوله  
بأن هذا العلم أي ونسأل الله الامانة على ما قصدناه من الاظهار والكشف (٩) عن مذهب زيد رضي الله عنه لأجل

علمنا بأن العلم خير ماسى  
اليه الانسان ولعلمنا  
بأن هذا العلم وهو علم  
الفرائض مخصوص بأنه  
أول علم يفقد في الأرض  
ولعلمنا بأن زيد رضي الله  
عنه خص من بين  
المصحابة رضي الله عنهم  
بما نبهنا عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم من فضيلته  
وعلمه وأنه أمثل من غيره  
في علم الفرائض من قوله  
أفرضكم زيد وناهيك  
بهذه الشهادة له من سيد  
البشر وخاتم الرسل صلى  
الله عليه وسلم وناهيك  
بمعنى حسبك وتأويلها  
بأنها غاية تشاهاك من طلب  
غيرها قاله في الحمل فكان  
السيد زيد بن ثابت أولى  
بأن يتبعه التابعون ويقلده  
المقلدون في الفرائض  
لاسيما وقد لمحاه الشافعي أي  
مال الى قوله موافقه في  
الاجتهاد ولم يتابعه مقلدا  
له من غير نظر واجتهاد  
بل بعد البصر والاجتهاد  
حتى انه يختلف قوله حيث  
اختلف قول زيد رضي  
الله عنه قال  
(فهاك فيه القول عن  
ايجاز

بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لاداخله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله  
على لا يكاد أي يقرب من الوجدان أي يفقد حقيقة (قوله وظواهر الاحاديث الخ) هذا بناء على  
فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قوله وأن زيدا خص لا محالة) والخصوص تخصيص العموم ومعنى  
لا محالة لاحيلة أولا بديكون المعنى وأن زيدا خص حقيقة أي بقينا ولا بد (قوله بما حبا) أعطاه  
والحبوة العطية والحباء العطاء (قوله في فضله منبها) التنبية لغة الايقاظ يقال تنبهت بمعنى أيقظته  
واصطلاحا عنوان البحث الا في بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قوله أفرضكم زيد) وانما قال صلى  
الله عليه وسلم ذلك لأنه كان رضي الله عنه أهمهم حسبا وأسرعهم جوابا وقيل غير ذلك وقد جاء عن  
ابن عمر رضي الله عنه أنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالجالية مكان  
بالشام فقال من سأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت (قوله وناهيك بها) ناهيك مبتدأ والجار  
والجرور خبره ويحتمل غيره (قوله باتباع التابى) وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قوله لاسيما)  
هو بنصب سي بلا لأنه مضاف ونكرة فلانافية للجنس وسي اسمها واما موصول مضاف لها أو مازائدة أي  
لامثل لهذه الشهادة فتكون تأكيد للشهادة والظاهر أن هذا آخر الكلام لأن ما قبل سي أو ما هو  
أفرضكم (قوله وقد لمحاه) أي قصد مذهبه بعد النظر كما ذكره المصنف (قوله الشافعي) القرني  
المطلي الحجازي الكوفي رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عديم مناف لأنه أبو عبد الله محمد  
الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب  
ابن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد  
مناف وهو مناقبه شهيرة وفضائله كثيرة ولد بغزة سنة خمسين ومائة ثم حل الى مكة وهو ابن ستين وتوفي  
بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقراة بعد عصر الجمعة  
وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا تقي بمقام ذلك الامام ففسد الله روحه ونور ضريحه  
ونفعنا ببركاته (قوله ولم يتابعه مقلدا له) أي لأنه مجتهد والمجتهد لا يقلد مجتهدا وكذلك عبارته كيف أخذ  
بقول من لو عاصرته وحاججني لحججته (قوله فهاك فيه) أي خذا القول في علم الفرائض أو في مذهب  
الامام الشافعي فالضمير اماراجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى أول مذهب الامام الشافعي  
الموافق لمذهب زيد لأن هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي وهنهم من أرجع الضمير  
الى مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن بمعنى الباء فيكون التقدير خذ القول  
منبسا أو مصاحبا للايجاز وانما أتى بعن لصحة الوزن وأصل الايجاز التقصير وهو قوله الالفاظ والاختصار  
كذلك فهما بمعنى واحد وهو الاتيان بالمعنى المراد بأقل من عبارة التعارف وقيل الايجاز حذف طول  
الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل  
غير ذلك (قوله جمع لغز) بالتحريك على وزن رطب وهو الكلام المعنى يقال ألغز في كلامه  
عمى ومن الالغاز نحو قول القائل ملغزاني اسم على • عاجز أعمى ترقى فانقلب • فان عاجز اذا عمى  
ذهبت عينه فيبقى أجز فاذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة فوالجيم ثلاثين والزاى  
سبعين فاذا قلبتها حينئذ صارت اسم على واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أوها الحق

(٢ - رجه) مبرا عن وصمة الالغاز) أقول هالك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه الخطاب  
والايجاز تقليل اللفظ والوصمة واحد الوصم وهو اسم جنس جى بمعنى العيب والالغاز جمع لغز وهو الالغز ومعنى البيت خذ القول  
في علم الفرائض قولاً قليلاً واضحا كثيراً المعنى مبرا عن عيب الالغاز وعن عيب الخفاء



المتعلق بعين التركة كالزكاة والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فإن كان الميت فقيراً فتجهيزه على من عليه نفقته في حال حياته حتى الزوجة خلافاً للأئمة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز في ما لها وإن كان الزوج غنياً وعلواً ذلك بأنه ليس من توابع النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد ذهب بالموت وإذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلاقة الزوجية باقية بدليل أنه يغسلها ويرثها والثالث المديون الرسالة في التمتع والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان الأسباب والموانع فقال

### ﴿باب أسباب الميراث﴾

(قوله باب) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره اقرأ باب أسباب الميراث وأن يكون مجروراً وأصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار باباً ومعناه لغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وإنما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبواباً وفصولاً اقتداءً بالكتاب العزيز في كونه مترجماً مفصلاً سوراً ولأن القاري إذا ختم باباً وأخذ في غيره كان أنشطه وأبعث على الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كما أن المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس عنه كره بقو نشط السير إلى غيره وإنما سميت نحو الألباب تراجم لأنها تترجم عما بعدها لأن ما يذكر في الباب تنبي عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين والانتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورتة الأنبياء أو حكماً كانتقال المال إلى الحل و يطلق بمعنى الموروث وشرعاً حق قابل للتجزئ يثبت لمستحقه بعدموت من كان له ذلك لقراءة بينهما أو نحوها كالزوجة والولاء فقولهم حق يتناول المال وغيره كالتحريم والشفعة والقصاص وخرج بقابل للتجزئ الولاء والولاية على النكاح إذ ينتقلان بالموت لمن له حق في العصبوبة على الترتيب المذكور في بابيه ولو كان بعيداً أو بعيداً بعد موت من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيت القرابة الوصية على القول بأنها تملك بالموت وقال الشافعي في شرحه للترتيب وخرج بقوله يثبت لمستحقه ما إذا اغتصب شخصاً وتعذر استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله له كما نقله الرافعي وغيره عن الحنطلي (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود) أي كالزوجية فإنها سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع إذ يلزم من وجوده عدمه وخرج الشرط إذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه وقوله لئلا نراجع لها أي للوجود والعدم وذلك كالقرابة فإنها سبب من أسباب الارث فإن قام بها مانع من قتل أو غيره منع من الارث فالارث نظر الذات القرابة والمانع منه لالذات القرابة وإنما هو لا مراً خطراً وقال العلامة الأجهوري على المختصر وإنما قال بالنظر لذاته لأنه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سبباً لأنه لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضياً لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي إلخ) لا حاجة لهذا الاعتراض فإنه إذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معيباً عندهم وإنما المعيب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم للمؤلف أو غيره وإن كان الأصل مساواة الترجمة للمترجم له وحينئذ فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قوله ميراث الوري) أي الآدميين أما غير الآدميين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة والسلام وكالواب وأما الجن فهم كالآدميين

﴿باب أسباب الميراث﴾  
أقول الأسباب جمع سبب  
وهو في اللغة ما يتوصل به  
إلى غيره وفي الاصطلاح  
ما يلزم من وجوده الوجود  
ومن عدمه العدم لذاته  
والناظم رحمه الله تعالى  
لم يترجم في الأرجوزة  
شيئاً وإنما ترجمها الناس  
وبوبوها فكان ينبغي لمن  
بوبها أن يقول باب  
أسباب الميراث وموانعه  
قال (أسباب ميراث الوري)



(قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة بزيادة بيت المال وهو سبب عام لجميع المسلمين والأسباب الثلاثة خاصة (قوله كل يفيد به الوراثة) أي الارث كل زوجين لأن كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع وكذا الارث بالقرابة في الغالب أما الولاء فالعتيق لا يرث من المعتق على ما سيأتي فشكل في كلامه المراد بها الكل المجموع لا الجيبي فتأمل (قوله وهي نكاح) وهو عقد يقتضي اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو تزوجتم أو يقع به التوارث بينهما ما لم يمنع مانع ككون الزوجة رقيقة أو كتائية ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق إلا أن ثمة لأر جته ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجة المطلقة باتنا في مرض الموت خلافاً للثلاثة فانها ترث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها وعند الحنابلة ما لم تزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانصفت بأزواج وعندهم أي المالكية أيضا لو تزوج المريض في مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهما وللاء بالفتح أي قرابة وشرعا ما ذكره الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو صفة تثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأخذه المصنف عن النكاح لأنه يورث به من جانب واحد دون النكاح فإنه يورث به منهما ولا يكون الارث به إلا فرضا بخلاف الولاء فلا يكون الارث به إلا تعصبا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل من بينك وبينه قرابة قربت أو بعست كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وهي مؤنثة قاله الجوهري وهي مشتقة من الرحمة وهي من العبد الحنانة والشفقة لأن من بينهم قرابة رحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسباب عند الحلق المضرة والسدة ولذا جاء عنه عليه السلام أن الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقتك واشتقت لك اسما من اسمي فأنت الرحم وأنا الرحم من فخر وصلك وصلني ومن قطعك قطعني اهـ ولكن ليس كل رحم يوجب النوارث بين الحي والميت فلانوارث الا في الجهات الآتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية الصحيح) أما الفاسد فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا منفقاً على فساد كمنكاح الخامسة فكذلك وان كان مخلفا في فساد به أن وقع من غير ولي أو وقع من محرم بحج أو عمة أو كان نكاح شغار فيفسخ بغير طلاق وفيه الارث اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر التاء أي من حيث كونه معتقا وحيداً فلا يرد قول بعضهم وقدير العتيق المعتق كما لو اشترى ذمي عبداً وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فحارب فاسرق فاشتراه عتيقه وأعتقه فإنه يرثه أي بكونه معتقا لا بكونه عتيقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الأبوان ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة والاخوات مطلقا وبنو الاخوة والاخوات أولاد فوط والاعمام وبنوهم (قوله والا ولدون من أدلى بهم) وهم البنون والبنات وأولاد الابن ذكورا وإناثا على تفصيل سيأتي بيانه (قوله ولا مخلف فيه عندنا) أي لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما ورث عندنا على الأرجح فيقدم على الرد وتورث ذوى الأرحام فان لم يكن منتظما فيرد الباقي على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على تورث ذوى الأرحام فان لم يكن هناك من يرد عليه ورثا ذوى الأرحام ويرث مطلقا عند المالكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف الزكاة في مصارفها الشرعية ولو كان فاسقا والأصل في ارثه قوله عليه السلام أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه رواه أبو داود وهو عليه السلام لا يرث لنفسه بل للمسلمين ولا أنهم يعقون عنه فيرثون كالعصبة (فائدة) الناس في الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يورث وقسم يورث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يورث فالأول كثير كالأخوين

ثلاثة وكل يفيد به الوراثة وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للوارث بسبب أقول أسباب الارث المجمع عليها ثلاثة كل واحد منها يفيد به أي صاحبه وهو المتصف به الوراثة ما لم يمنع مانع وهي النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ويرث به الزوج والزوجة أو الزوجات والولاء بفتح الواو والمد وهو عصوبة سببها نعمة المعتق على عتيقه ويرث به المعتق ذكرا كان أو أنثى وعصبة المعتق المتعصبون بأنفسهم والنسب وهو القرابة يورث بها الأبوان ومن أدلى بهما والأولاد ومن أدلى بهم وقوله الوري المراد به هنا الأدميون والوري في الأصل الخلق وقوله ما بعدهن للوارث سبب أي ليس بعدهن الأسباب الثلاثة سبب رابع يجمع عليه ولا يختلف فيه عندنا لأن بيت المال وان كان سببا رابعا على الأصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سرافة وهو من المتقدمين عن علماء الأمصار اهـ وقد أيسرنا من انتظامه إلى أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نفاه الناظم قال



أقول و يمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل اذا اتصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرقي بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق فنانا كان أو مدبراً أو مكانياً أو مبعوضاً أو معلقاً عتقه بصفة أو موصى بعته أو أم ولد لأن موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضاً لأنه لا مال له الا المبعوض فانه يرث عنه جميع مملكه ببعضه الحر ويكون جميعه لورثته على الأصح وهذا القسم خارج عن عبارة النظم فان الوارث فيه ليس برقيق \* المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عمداً أو خطأ بحق أو غيره أو حكم بقتله أو شهد عليه بما يوجب القتل أو زكى من شهد عليه الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركته المقتول شيء صححه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله بخلاف كما اذا جرح الولد أباه جرحاً يفضى به الى الموت ثم مات الولد الجرح قبل أبيه المجروح فان الأب يرث الولد القاتل قطعاً وهذا خارج عن عبارة النظم لأنه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث

والأصل مع فرعهما الزوجين ونحو ذلك والثاني كالأبناء عليهم الصلوة والسلام فانهم لا يرثون لقوله <sup>عليه السلام</sup> نحن معاشر الأنبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويرث عنه جميع مملكه ببعضه الحر لأنه تام الملك والرابع كالرقيق والمرتد فلا يرثان ولا يرثان (قوله و يمنع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الأصلي بالذمة والحرابة فلا تورث بين حر في وذمى والمعاهد والمسنأ من كالذمى على الراجح والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كالوجنى عليه ثم ارتد ومات سرية فديته لورثته ولو لا الردة والثالث الصور الحكمى وهو أن يلزم من توريثه عدم توريثه كان يقرأ خ حائزاً للتركة بابن لبيت فيثبت نسبه ولا يرث للدور وبيانه أنه باقر ارضه بالابن وثبوته تبين عدم ارثه لأنه محجوب به فيلزم على ذلك بطلان افراجه لأنه حينئذ لم يكن حائزاً فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقاً في نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما بينه وبين الله (قوله من علل ثلاث) العلل جمع علة وهي لغة المرض وتطابق على كل حدث شاغل واصطلاحاً ما يرث في الشخص الحر ان من الارث بعد تحقق سببه (قوله الاول الرقي) وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكيم يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد تصور أن يرث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذمياً وجنى عليه جناية نسرى الى النفس ثم تقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقاً بسرية تلك الجناية فان دية ملو رثته على الراجح وليس لنا رقيق كله يرث الا هذا (قوله الا المبعوض) هو مستثنى من قوله ولا يرث وانما لم يرب لأنه يؤدي الى ارث الأجنبي في الجملة لأنه ان كان بينه وبين السيد ما يراه فماتت حرة عن زوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فعندنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا شيء للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث ويرث على خلاف في كيفية ارثهم ويحجب الزوج الحر بع وثمان فيعطى للزوج نصف النصف وهو الربع مقابلة لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثمن مقابلة لنصفه الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حراً فله حينئذ ربع وثمان وللأخ ما بقى لأنه عاصب فالمسألة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللأبن كذلك والسهمان الباقيان للأخ فلو مات الولد المبعوض عن أبيه وعن أمه فلها ثلث مملكه بحريته ولا شيء ما بقى عندنا كالحنابلة ولا شيء لهما عند المالكية والحنفية وماله لملك بعضه (قوله بحق) أى كقتص ولو كان بغير قصد كنائم ومجنون وطفل ولو بقصد مصلحته كضرب الأب ولده للآديب وكبطه الجرح للعاجل ونحو ذلك ولو حادفاً والمعنى فيه تهمة الاستعجال في بعض الصور وسد الباب في الباقي ويستثنى من العموم المقتول وراوى الحديث لأنهم ما يخبران بخلاف القاضي لأنه ملزم هذا كله عندنا أما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمداً عدواناً فانه لا يرث من مال ولا دية وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع من الارث ومالا فلا لا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون



اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان في عبارة الناظم لأن اختلاف الدين حاصل فيهما ويتوارث الكفار بعضهم من بعض لأن (١٣) الكفر كلمة واحدة في الارث فافهم

(باب الوارثين من الرجال)  
أى الوارثين بالأسباب  
الثلاثة السابقة وهى  
النكاح والولاء والنسب قال  
(الوارثون من الرجال  
عشره

أسماؤهم معروفة مشتهرة  
الابن وابن الابن مهرانزلا  
والأب والجد والابن علا  
والأخ من أى الجهات كانا  
قد أنزل الله به القرآن

وابن الأخ المدلى اليه بالأب  
فأسمع مقالا ليس بالمكذب  
والعم وابن العم من أيبه  
فأشكر لى الأبحار  
والتنبيه

والزوج والمعتق ذو الولاء  
جمله الذى كور هو لاء

أقول الوارثون المجمع على  
ارثهم من الذى كور عشرة

وهم الابن وابن الابن وان  
نزل والأب والجد أبو الأب

وان علا والأخ سواء كان  
شقيقا أو لأب أو لأم فان

القرآن العظيم نزل بتوريثهم  
مطلقا وان اختلف القدر

الموروث باختلاف جهاتهم  
وابن الأخ المدلى الى الميت

بالأب مع الأم أو بالأب  
وحدهم والعم من الأب وابن

العم من الأب سواء كان  
من الأب مع الأم أو من

الأب وحدهم والزوجة والمعتق

بقصاص أو دية أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قوله اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجحود والاسترفن كفر نعمة الله تعالى جحدتها وسترها وشرعا قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافا لما عارضه عارضى الله عنهما ومن وافقهما وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو بالنكاح أو بالولاء خلافا للإمام أحمد رضى الله عنه في المسئلتين حيث قال ان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا له في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر (قوله لأن الكفر كلمة واحدة) أى عندنا على الأصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى فإذا بعد الحق الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملة ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (قوله كما ثبت في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحا ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر والظن ادراك الطرف الرجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشئ بحقيقته

(باب الوارثين)

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء تغليبا للذكر على المؤنث لأن هذا الباب معهود للوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله أى الوارثون بالأسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كما سيأتى في كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذى ذكر البالغ من بنى آدم (قوله معروفة مشتهرة) فالمراد بالمعرفة العلم لأن المعرفة والعلم مترادفان وبخص بعضهم العلم بالمركات والسكريات والمعرفة بالبساط والجزيات والمراد بقوله مشتهرة أى مشهورة يعلمها كل أحد من الفرضيين (قوله الابن) أصله بنو بفتح فائه وعينه ولا ميم وأوفسكن أوله وبكى بهمزة الوصل تكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجعه أبناء بوزن أفعال كقام وأقلام (قوله مهرانزلا) أى فى أى درجة كان نزوله ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض الذى كور والألف فى نزلا لاطلاق للتنبيه (قوله والأب والجد) أى للميت المدلى بمحض الذى كور وانما قدم ذكر الابن على الأب لقوته ولأن الابن فرع الميت والأب أصله وانصال الفرع بأصله أظهر من انصال الأصل بفرعه لأن جزء منه ولهذا حجب الابن الأب من التعصيب ورده الى الفرض (قوله وان علا) عبر فى جانبه بالعلو وفى جانب الابن بالنزول لشرف الأصل على الفرع (قوله فافهم مقالا) أى قولنا صادقا ليس فيه كذب لأنه مجمع عليه (قوله ذو الولاء) أى صاحب الولاء فيدخل فى ذلك عصبة المتعصبون بأنفسهم فالمعتق ليس قيدا (قوله جمله الذى كور هو لاء) أى الذى كورين فى كلامه وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى النسب وهما الأب وأبوه وأر بعتمن الحواشى الأخ وابنه والعم وابنه واثنان أجنيان وهما الزوج والمعتق وقال بعضهم (فائدة) جملة الذى كور الوارثين هنا ماعدا الزوج والمعتق أربعة أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والأصول اثنان الأب والجد والحاشية القريبة أولاد الأبوين وأولاد الأب وبنوهم وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الأخ الشقيق والأخ

والمراد بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصبة المتعصبين بأنفسهم وهذه طريقة الاختصار فى عددهم وأما طريقة البسط فيعدونهم خمسة عشر الابن وابنه والأب وأبوه والأخ الشقيق والأخ من الأب والأخ من الأم وابن الأخ الشقيق وابن الأخ من الأب والعم الشقيق والعم للأب وابن العم الشقيق وابن العم من الأب والزوجة وذو الولاء قال



والوارثات من النساء سبع  
والأخت من أى الجهات  
كانت

فهذه عدتهن بآنت

أقول الوارثات المجمع على  
توريثهن من الإناث سبع  
لم يرد من الكتاب ولا من  
السنة توريث غيرهن  
وهى البنت وبنت الابن  
وان نزل أبوها والأم  
والزوجة والجدة على  
تفصيل فيها والمعتقة  
والأخت من أى الجهات  
سواء كانت شقيقة أو لأب  
أو أم ووصفه الأم بقوله  
مشقة لا يخفى ما فيه من  
النسبة وتوطئة لقوله  
ومعتقه لأجل القافية  
وقوله عدتهن بآنت أى  
ظهرت وهذه طريقة  
الاختصار وعدتهن بطريق  
البسط عشرة البنت وبنت  
الابن والأم والجدة من  
قبلها والجدة من قبل الأب  
والأخت الشقيقة والأخت  
للأب والأخت للأم والزوجة  
والمعتقة

(باب الفروض المقررة فى

كتاب الله تعالى)

أقول الفروض جمع فرض  
وهو فى اللغة القطع والتقدير  
والبيان وفى الاصطلاح  
جزء مقدر من التركة قال  
(واعلم بأن الارث نوعان  
هما

فرض وتعصيب على ما قسمها

قال فرض فى نص الكتاب ستة • لا فرض فى الارث سواها البتة

للأب والأخ للأم والفروع ابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والحاشية البعيدة أر بعقوهم أولاد الجدة  
أصول وفروع أيضا فالأصول العم الشقيق والعم للأب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للأب  
(تنبيه) إذا اجتمع كل المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والأب والزوجة ونكون مسئلتهم من اثني  
عشر للأب السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة وللابن الباقي وهو سبعة (قوله والوارثات الخ)  
لما أنهى الكلام على الورثين من الرجال شرع يذكر الوارثات من النساء المجمع على ارثهن وهن سبع  
بطريق الاختصار اثنان من أعلى النسب وهما الأم والجدة واثنان من أسفل النسب وهما البنت  
وبنت الابن وواحدة من الحاشية وهى الأخت مطلقا سواء كانت شقيقة أو لأب أو أم واثنان  
أجنبيان وهما الزوجة والمعتقة وقوله لم يعط مبنى للفاعل والشرع فاعله (قوله مشقة) وهى وصف  
للأم وهى من أشق إذا خاف قال تعالى انا كنا قبل فى أهلنا مشقين أى خائفين من عذاب الله تعالى  
والحكمة فى أن الأم أشقى على الولد من أبيه لأن ماء الأم يخرج من رائبها قريبا من القلب وهو  
محل الشفقة والرحمة والأب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب (قوله وزوجة) بآببات  
النساء وهو أولى فى الفرائض للتميز وان كان الأخص الا شهر تركها كافى قوله تعالى وأصلح حاله وزوجه  
ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قوله والجدة على تفصيل فيها) والحاصل أن الجدة إذا لم يكن  
بينها وبين الميت ذكر ففى من قبل الأم فترث باتفاق وان كان بينها وبين الميت ذكر فان كان هو الأب  
ففى جدة من قبل الأب فترث كذلك بلا خلاف فان كان هو الجد ففيها خلاف فعند المالكية لا يرث  
وترث عند الحنابلة ومذهبنا ومذهب الحنفية أنها ترث وكذا كل جدة أدلت بمجودا رث (قوله فائدة)  
إذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة وتكون  
مسئلتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس أر بعقوهم والزوجة الثمن  
ثلاثة وللأم السدس أر بعقوهم الباقي واحد للأخت الشقيقة نه صيبا فلو اجتمع كل المذكور والانا ومات  
أحد الزوجين ورث الأب وان والولدان وأحد الزوجين فان كان الميت هى الزوجة فمسئلتها من اثني  
عشر ونصف من ستة وثلاثين وان كان الميت هو الزوج فمسئله من أربعة وعشرين ونه مع من  
اثنين وسبعين ولا يخفى عليك التفصيل فلا تطيل بذكره

### باب الفروض المقررة

اعترض بذكر المقررة بعد الفروض لأن الفرض لغة التقدير وحينئذ يكون فى الكلام ركابة  
فكأنه قال باب المقررة المقررة بالتكرار وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة وهى اما مقررة أولا  
وانما سميت تلك الفروض مقررة لأنها سهام لا تزيد ولا تنقص الاسباب العول أو الرد (قوله وفى  
الاصطلاح جزء مقدر من التركة) أى لوارث حاص ولا حاجة لقول بعضهم الذى لا يزيد الا بالرد  
ولا ينقص الا بالعول لأنه ليس من نعمة التعريف بل الأولى اسقاطه لايهامه خلاف المراد (قوله فائدة)  
الفروض التى ذكرت فى القرآن العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام الأول مبين مقدر محدود وهى الستة  
المعلومة التى ذكرها المؤلف والثانى غير محدود وغير مقدر وهى بيان ارث الأولاد الذكور مع الاناث  
كافى قوله تعالى بوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الاخوة والاختوات والثالث  
محدود مبين ولكن لم يسم مقدارها وهى ارث الأب مع الأم كافى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه  
أبواه فلائمه الثلث فبين ما للأم ولم ينص على ما يأخذه الأب الا أنه مفهوم من قوله فلائمه الثلث فعلم أن  
الباقي للأب (قوله واعلم) أى أيها الناظر فى هذا الكتاب وهى كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها  
(قوله فرض وتعصيب) وقسم الفرض على التعصيب لكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه



نصف وربع ثم نصف الربع \* والثالث والسادس بنص الشرع والثلاثان وهو التهام \* فاحفظ فكل حافظ امام أقول الارث  
المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب لاثالث لها بالفرض في نص الكتاب العزيز ستة لاسباع لها في القرآن العظيم والبت  
القطع والفروض الستة هي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس وكلها بنص الشرع أي القرآن نعم لنافرض سابع ثبت  
بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للجد في بعض أحواله مع الاخوة \* ولما (١٥) فرغ من بيان الفروض شرع في بيان

مستحقها فقال

باب من له النصف \*  
(فالنصف فرض خمسة  
أفراد

الزوج والاثنى من الأولاد  
وبنت الابن عند فقد  
البنت والاخت في مذهب  
كل مفتي

و بعدها الاخت التي من  
الأب

عند انفرادهن عن  
معصب

أقول هذا شروع في ذكر  
من يستحق الفروض  
فالنصف فرض خمسة

منفردين وهم الزوج عند  
انفراده عن الولد وولد

الابن سواء كان ذكرا  
أو أثنى من الزوج أو من غيره

ولو من زنا وفرض البنت  
الواحدة وبنت الابن عند

فقد البنت والاخت  
الشقيقة والاخت من الأب

عند فقد الشقيقة وانما  
ترث كل واحدة من هذه

الأربعة النصف عند  
انفرادها عن معصبا من

الذكور فقوله أفراد راجع  
إلى الخمسة والزوج لا يكون  
الأواحدا وأما الأربعة

لا يسقط وإن استغرقت أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حيثئذ وبعضهم جعل  
الارث بالتعصيب أقوى بدليل حيازة المال إذا انفردوا بكونه ذكر بخلاف أصحاب الفروض فإن غالبهم  
أناث ورجع بعضهم هذا القول (قوله نصف النخ) هذه طريقة التذلي وللغرضيين في ذلك عبارات  
منها طريقة الترقى وهي أن يقال الثمن وضعفه وضعفه والسادس وضعفه وضعفه وضعفه ومنها  
طريقة التذلي وهي الثلثان ونصفها ونصف النصف ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك  
التوسط بينهما بأن يقال الربع والثالث وضعف كل ونصف كل فتصعد درجة وتربط أخرى (قوله  
لا سابع لها في القرآن النخ) وأما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وإن كان  
في الحقيقة في بعض صور راجعا إليها (قوله هي النصف) وفيه أربع لغات ثلثت نونه والرابعة  
نصيف وبدأ به لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكنت أود أن لو بدأوا بالثلثين كما بدأ  
الله بها حتى رأيت أبا النجاء بدأ بها فأعجبني ذلك وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى  
وإن كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك (قوله والربع)  
وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء وتسكينها والثالثة ربيع وذكر في القرآن في موضعين وهما  
قوله تعالى فإن كان لمن ولد فلکم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركن (قوله والثلثان) وهو نصف  
الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها والثالثة ثمين وذكر في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى  
فإن كان لكم ولد فلهن الثمن (قوله والثلثان) وهو الثاني في عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به وفيه  
لغتان ضم اللام وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسادس وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى  
فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك والثلث ذكر  
في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواه فلا ثم الثلث فهم شركاء في الثلث (قوله والسادس)  
وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منها السدس فإن كان له أخوة فلا ثمه  
السدس وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس ولم يتعرض الشارح لقول الناظم

\* فاحفظ فكل حافظ امام \* ونحن نتعرض لذلك فنقول الحفظ ملكة يقتدر بها على تأدية  
المحفوظ فسكانه قال اعلم أيها الطالب ما ذكرته لك من الأصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل  
حافظ امام أي مقدم على غيره ممن لم يكن مثله بأن كان أدون حفظا أو لم يحفظ شيئا وأولى للطالب الجد  
والاجتهاد وملازمة الاشتغال وإدامة التذكر لما علمه من الأصول فقصود آفة العلم النسيان وقال بعضهم  
ما منعهم عن الوصول إلى تضييع الأصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة قبل ورود قيد العلم بالكتابة وقال بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده \* قيد صيدوك بالحبال الواقعة

فمن الحماقة أن تصيد غزالة \* وتفكها بين الخلائق طالقه

(قوله وهم الزوج عند انفراده النخ) أي عند عدم الفرع الوارث وخرج بالوارث غيره كابن رقيق أو  
قائل أو نحو ذلك (قوله وفرض البنت الواحدة النخ) والحاصل أن البنت لا تستحق النصف إلا بشرطين

الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف إلا إذا كانت منفردة عن مساويها من الأناث فلو تعددت فرض للتعددت الثلثان  
كما سيأتي وبشرط أيضا انفرادهن عن معصب لانه إذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل  
ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لمن ولد وقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت



فلها نصف ما ترك وأجمعوا على أن ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذكرك كالأناث كالأناث  
وعلى أن المراد بقوله تعالى وله أخ تفلح نصف ما ترك الأخ من الأبوين والأخت من الأبوين والأخت من الأم قال

(باب أصحاب الربع) (والربع فرض الزوج إن كان معه \* من ولد الزوجة من قدمه \* وهو لكل زوجة أو أكثر \*  
مع عدم الأولاد فيما قدر أو ذكر أولاد البنين يعتمد \* حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد) أقول والربع فرض اثنين من أصناف  
الورثة فرض الزوج إن كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات إن كن  
متعددات مع عدم ولد الزوج أو ولد ابنته سواء (١٦) كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فإن كان لمن ولد فلكم الربع مما

تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد  
وقول الناظم والربع إلى آخر الآيات أي وللزوج  
الربع إن كان مع الزوج من ولد الزوجة من يمنعه من  
النصف إلى الربع وهو الولد ذكر أو أنثى إذا  
لم يقع به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع  
كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه  
وقوله وذكر أولاد البنين يعتمد الخ معناه حيث اعتمدنا  
وجود الولد في حجب الزوج من النصف إلى الربع  
فاعتمدنا أيضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لأنه  
كالولد في الارث والحجب والتعصيب إجماعا كما قدمناه  
وهل الولد كور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن  
حقيقة أو مجازا خلاف (باب من له الثمن)

(والثمن للزوجة والزوجة مع البنين أو مع البنات

عديمين وهما عدم المساوي والمعصية أن بنت الابن لا تستحقه إلا بثلاثة شروط عدم المساوي والمعصية  
والحجب من الابن والبنت وأن الأخ الشقيقة لا تستحقه إلا بأربعة شروط عدم المعصية والمساوي والأصل كالأب والفرع الوارث والأخت للأب لا تستحقه إلا بخمسة شروط والأثر بعقائد كورة  
في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة (قوله والربع الخ) أي يكون للزوج بشرط وجودي وهو وجود الفرع الوارث ولو من زنا للحقوق بها ولزوجة تستحقه بشرط عدمي وهو عدم الفرع الوارث  
(قوله لا نه كالأولاد الخ) أي غالباً لأن ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لأن ابن الصلب لا يسقط أصلاً بخلاف ابن الابن فإنه قد يسقط في مسائل منها أبو ابن وبنتا صلب وابن  
ابن وكذا إذا كان فيهما زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضاً لأنه أي ابن الصلب يحجب بنت الابن وابن الابن لا يحجبها بل يعصمها والتعصيب لأن ابن الصلب يعصم بنت الصلب  
وابن الابن لا يعصمها فترقا وأشار بقوله وحجبنا إلى رد قول مجاهد إن ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله بحجاز الحقيقة (قوله والثمن للزوجة والزوجة) أي الأثر بعقائد إلا  
في حق نحو محوسي فيمكن أن يكون أكثر من أربع بقسم الفرض عليهن على عددهن وسهمن من غير تمييز بعضهم عن بعض إلا في صورة نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقاً باتناً ثم تزوج  
مكاتها أخرى ثم مات وجهلت المطلقة من الأربع وعلمت التي تزوجها جديدة فللعجديدة ربع فرضهن والباقي يقسم على الزوجات الأربع (فائدة) بما يذكروا في المعادة أن لنا زوجة تأخذ الثمن والباقي يأخذه  
أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه أن أخاها ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجته أي يهياي منها بولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم  
يموت الأب عن زوجته وعن أخيه الذي هو ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأخيه لأنه محجوب بابن ابنه \* وبما يذكروا أيضاً أن رجلاً مات عن أربع نساء فواحدة  
أخذت الصداق والارث واحدة لم تأخذ صداقاً ولا ارثاً واحدة أخذت الصداق دون الارث واحدة  
أخذت الارث دون الصداق فالجواب أن الأولى حرة على دين زوجها والثانية غرقية تزوجها بالشروط قبل الحرائر من سيدها بغير مهر والثالثة كتابية فلها الصداق دون الارث والرابعة هي التي تزوجها  
له سيده قبل عتقه وهي حرة فلها الارث دون الصداق (قوله والثمن للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به في قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك  
فهذا هو الدليل من القرآن وظاهر الآية يقتضي عدم الثلثين للبنتين وصداق ذلك أمره صلى الله

عليه

أومع أولاد البنين فاعلم \* ولا تظن الجمع شرطاً فافهم

أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو ولد الابن ذكر أو أنثى إجماعاً لقوله  
تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن ويكفي في حجبها أو حجبهن من الربع إلى الثمن وجود واحد من البنين أو من البنات أو من بني  
الابن أو من بنات الابن كافي الزوج وليس الجمع شرطاً إجماعاً للآية والمصنف جمع البنين والبنات وأولاد البنين لأجل النظم ودفع إيهام  
اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطاً وقوله فافهم تكملة البيت (باب من له الثلثان) (والثلثان للبنات جميعاً \*  
ملزاد عن واحدة فسمعا



عليه وسلم لبنتي سعد بن الربيع رضي الله عنه من تركه أيهما بذلك فقد روى الترمذي وأبو داود رضي الله عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنه جاءت لرسول الله ﷺ ومعها بنتان فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحسولم يدع عليهما لهما مالا إلا أخذه فأتى ولا ينسكحان ولا مال لهما فقال رسول الله ﷺ حتى يقضى الله في ذلك فنزل قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فدعا رسول الله ﷺ المرأة وصاحبها فقال أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي وفي رواية أعط بنتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك قال الترمذي صحيح الإسناد فهذا سبب نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الأخذ بذلك لقضائه ﷺ قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الإسلام ولما بينت السنة ذلك قبل كلمة فوق مقمحة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الأعتاق وقيل إن كلمة فوق على التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فما فوقهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذلك لبنات الابن) أي المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصح حينئذ الأفراد (قوله فهم صافي الذهن) أي خالص الذهن من كدورات الشكوك والأوهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وهو بالذال المعجمة ومن قال بالمهمة فكلامة مهمل والمراد بخلاصها سلامتها من الكدورات الدنيوية المقاطعة عن الأمور الدينية والاستعدادات للأوهاب الأليق والقيوض الرحانية وفي هذا إشارة من الناظم إلى أن الشخص إذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن كل إخلال بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له نهي من ذلك (قوله قضى به الأحرار الخ) الأحرار جمع حر وهو خلاف الرقيق وقوله به أي بما ذكر من استحقاق الأخنتين فأكثر الثلثين والعبيد جمع عبد وهو الرقيق والمقصود بالتعميم وقوله قضى أي أفنى لأن الرقيق لا يكون قاضيا (قوله فإن كن نساء فوق اثنتين) الآية ظاهرة أن البننتين لا يستحقان الثلثين لمفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال للبننتين النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكسر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الإجماع كما قاله ابن عبد البر وحينئذ فدل الإجماع فيما زاد على البننتين الآية المذكورة وفي البنتين القياس على الأخنتين وهو قياس أولوي وهذا يجاب به عن شبهة ابن عباس أن صحت عنه (قوله والإجماع على أن هذه الآية نزلت الخ) قال الرملي نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن إرث أخواته السبع منه وما قاله الجلال المحلي في الشرح على المنهاج من أنها نزلت لمات جابر قال الرملي هو غلط لأن جابرا عاش بعد النبي ﷺ كثيرا وحينئذ دلت الآية على أن المراد الأختان فصاعدا تأمل ويشترط في إرث هذه الأصناف الأربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهن فالأول وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعصب والثاني وهن بنات الابن له شرطان عدم المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة شروط عدم المعصب من أخ أوجد وعدم الأب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن الأخوات للأب له أربعة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الأب وعدم الفرع الوارث وعدم الأخ الشقيق ذكرنا أن أو أني منفردا أو متعددا (قوله والثلث فرض الأم) أي بشرطين عدم الفرع الوارث وعدم العدد من الأخوة والأخوات ذكرين أو اثنتين أو مختلفين أشقاء أو لأب أم لأم أو مختلفين وارثين أو محجوبين بحجب شخص كلا أو بعضا خرج بقولنا بحجب شخص حجب الوصف فالمحجوب بالوصف من الأولاد أو الأخوة لا يحجب غيره لأن وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو ما لو مات عن أم وأخ شقيق وأخ لأب فإن الأخ الشقيق يحجب الأخ لأب ومع ذلك يحجب الأم من الثلث وكذلك

وهو كذلك لبنات الابن \*  
فأفهم مقال فهم صافي الذهن  
وهو الأخنتين فما يزيد \*  
قضى به الأحرار والعبيد  
هذا إذا كن لأم وأب \*  
أولاً فاعمل بهذا نصب  
أقول والثلثان فرض  
أربعة من أصناف الورثة  
فرض الجمع من البنات  
والمراد بالجمع هنا ما زاد عن  
واحدة فيشمل البنتين  
فأكثر وفرض بنات الابن  
ثنتين فأكثر وفرض  
الأختين الشقيقتين  
فأكثر وفرض الأخنتين  
لأب فأكثر إجماعا لقوله  
تعالى فإن كن نساء فوق  
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك  
وقوله تعالى فإن كاتا  
اثنتين فلها الثلثان مما ترك  
وفيه خلاف شاذ والإجماع  
على أن هذه الآية نزلت في  
أولاد الابن وأولاد الأب  
دون أولاد الأم وقد قضى  
النبي ﷺ لبنتي سعد بالثلثين  
من تركه أيهما كما صححه  
الترمذي والحاكم وغيرهما  
باب من له الثلث \*  
الثلث فرض الأم حيث  
لا ولد  
ولا من الأخوة جمع ذو عدد  
كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث \*  
حكم المذكور فيه كاللغات  
ولا ابن ابن معها أو بنته \*  
فرضها الثلث كما بينته



وهو الاثنين واثنين

من ولدا الأم بغير ما ين  
وهكذا ان كثروا أو زادوا  
\* فها لم فيما سواء زاد  
وتستوى الاثنا والذكور  
فيه كما قد أوضح المستور  
أقول والثالث فرض اثنين  
من أصناف الورثة أحدهما  
الأم حيث لا ولد لليت ذكر  
أو أنثى ولا ولد ابن وهو  
المراد بقوله ولا ابن ابن معها  
أو بنته أي بنت ابن وحيث  
لا من أخوة الميت جمع ذو  
صدد أي اثنان فأكثر  
يستوى فيه الذكور والاثنا  
فيشمل الأخوين فصاعدا  
أو الأخنتين فصاعدا والأخ  
والأخت فصاعدا لقوله  
تعالى فان لم يكن له ولورثه  
أبواه فلا ثمه الثلث وقوله  
تعالى فان كان له أخوة  
فلا ثمه السدس والمراد  
بالأخوة في الآية اثنان  
فأكثر ذكران أو اثنيان  
أو مختلفان \* ثم استورد  
قد كرأ أنه يفرض للأم ثلث  
الباقي بعد فرض الزوجية في  
صورتين تلقبان بالقرابين  
وبالعمرتين لقضاء عمر  
رضي الله عنهما فيهما بذلك  
أحدهما أن يكون لليت  
زوج وأم وأب فلزوج  
النصف وللأم ثلث الباقي  
بعد مولد الأب الفاضل والثانية

لومات عن أم وجد وعن أخوة للأم فان الأخوة للأم محجوبون بالجد مع ذلك يحجبون الأم من  
الثلث إلى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الأخوة الذين يحجبون الأم من الثلث إلى السدس في  
خمس وأربعين صورة وسموها المنبرية لأن وضعها كلنبر ولولا خوف الإطالة لذكرتها وبالله التوفيق  
(قوله وان يكن) أي يوجد زوج وأم وأب الخ قال في شرح الترتيب وما تأخذه الأم فيهما بالفرض  
خلافا لما أورده المصنف في شرح المختصر من القول بأن ما تأخذه في هاتين المسئلتين  
بالتعصيب بالأب انتهى والقول بأن لماثلث الباقي فيهما هو الذي قضى به سيدنا عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه وواقعه عثمان وابن مسعود يزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الأئمة  
الأربعة وجهور العلماء ووجهه أن كل ذكر وأنتى يأخذ المال أثلاثا يجب أي يأخذ الباقي بعد فرض  
الزوجين كذلك كالأخ والأخت لغير أم وبأن الأصل اذا اجتمع ذكر وأنتى في درجة واحدة أن  
يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قوله فلا تسكن عن العلوم قاعدا) أي تاركها كسلا أو تكبرا عن  
تعلم العلم بمن دونك سنا أو أقل منك منزلة في الدنيا فان ذلك من الأمور القاطعة عن الخير الموقعة في  
المهلك أعادنا الله من ذلك بل جئوا اجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمر له عن ساعد الجد  
والاجتهاد وقم له على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك عن  
النبي ﷺ انه قال متعلم كسلان يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبعائة عابد يجتهد وقال  
ﷺ من طلب العلم وأدركه كان له كفلان من الأجر وان لم يدركه كان له كفل من الأجر وقال  
عليه الصلاة والسلام من كانت همته في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله بكل شعرة في جسده  
نواب نبي وكأما اعتق بكل قدم رقبته وبني الله بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع  
النبيين بغير حساب وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال الخير راقدا ولا يحصل العلوم قاعدا ومن يشس  
من رجة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات لمن يشاء ما لا يهبه  
لغيره في طول الزمان فنسأل الله تعالى أن يمن علينا بزيادة احسانه وتفضلاته وبعفوه وغفرانه انه  
رؤف رحيم جواد كريم (قوله بغير ما ين) أي كذب (قوله ان كثروا أو زادوا الخ) أي على الاثنين  
وأوبعني الواو وجمع بين الكثرة والزيادة للتأكيدها الزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا أنهم لا يستحقون  
زيادة على الثلث قال الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا  
فلنقص أحدا للفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلو قوع الحرف الزائد  
آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا تقرير كلامه ونظريه بعض الشراح فقال الجناس الناقص هو أن تختلف  
الكلمتان في عدة حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف إحدى الكلمتين فلذا سمي  
بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف أن يكون من بنية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس  
كذلك لأنها ضمير الفاعلين فهي كلمة مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر أنه جناس  
تام كقول الشاعر

أطال ليالك حتى ما له سحر \* أم نوم عينك أهل الحى قد سحروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جناس جناسة والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فلزوج  
النصف الخ) فأصلها ستة للزوج ثلاث وللأم ثلث الباقي سهم واحد وللأب الباقي وهو سهمان  
(قوله فلزوج الزوج) فأصلها أربعة للزوجة سهم وللأم ثلث الباقي سهم كذلك والباقي  
للأب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المسئلتين وقال للأم الثلث كاملا فيهما وواقعه



وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة لفظ القرآن تأديبا والثاني عن فرضه الثلث لعدم أولاد الأم ذكرين فأكثر أو اثنين فأكثر أو مختلفين  
فأكثر ويقسم على عدد موسم يستوى فيه ذكورهم وإناهم إجماع لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أو  
أكثر من أخ لأب أو أكثر من أخت لأب فمهم شركاء في الثلث وظاهر التثنية التسوية في القسمة وإليه أشار بقوله كما قد أوضح المصنف  
(باب السدس) (والسدس فرض سبعة من العدد) أب وأم ثم بنت ابن وبنو

والأخت بنت الأب ثم الجدة (وولد الأم تمام العدد) أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب والجدة والأم والجدة وبنت  
الابن والأخت من الأب والسابع ولد الأم ذكر أو أنثى ذكرهم (١٩) الناظم هنا اجالا ثم أردف ذلك

بتفصيل كل واحد وشرطه  
فقال

(قال الأب يستحق مع الولد  
وهكذا الأم بنتزيل الصمد  
وهكذا مع ولد الابن الذي  
ما زال يقفواثره ويحتذى  
وهو لها أيضا مع الاثنين  
من اخوة الميت فقس  
هذين)

أقول فالأب والأم كل منهما  
يستحق السدس مع وجود  
الولد بنص القرآن وهو  
قوله تعالى ولا يورث كل  
واحد منهما السدس مما  
ترك ان كان له ولد وأشار  
الى هذا بقوله بتنزيل  
الصمد والصمد اسم من  
أسمائه تعالى وولد الابن  
كالولد في هذا إجماعا كما  
تقدم لا نمازال يقفواثره  
ويحتذى بالذال المعجمة  
أي ما زال ينبع الابن  
ويقتدى به في أحكامه  
والسدس للأم أيضا مع  
اثنين فصاعدا من الاخوة

ابن سيرين في مسألة الزوج وافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظاهر التثنية التسوية الخ)  
وهذا مما انف فيه أولاد الأم غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أنثاهم لاجتماعها  
ولا انفرادا ويرثون مع من أدلوا به وهي الأم ويحجبونه نقصانا وذكورهم أدلى باتى ويرث ولا يعصب  
الذكر منهم إلا أنثى ولو احدثهم السدس (قوله وهكذا الأم بنتزيل الصمد) انظر ما أحسن هذا  
الترتيب الذي ذكره الناظم فانه ترتيب عجيب لا نه أنى أولا بالأب ثم بالأم عقبه مؤخر الجدة عنهما  
لأن الله تعالى جمع بين الأبوين في قوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس والصمد اسم من  
أسمائه تعالى وهو السيد لا نه يصمد اليه في الخواارج أى يقصد وقيل هو الذي لا جوف له (قوله ما زال  
يقفو) أى ينبع الابن في أحكامه من أرثو حجب الذكر كالكذ كروالا أنثى كالأنثى قياسا عليه (قوله إجماعا  
قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذرضى الله عنه لا نه روى عن ابن عباس أنقال لا يردها عن  
الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ أنه قال  
لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور أو الذكور مع الاناث وأما الاخوات الصنف فلا يردها عنه  
لأن الاخوة جمع ذكور والاناث الخالص لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قوله الميت)  
هو في كلامه باسكان الياء وهو من مات الموت مفارقة الروح والجسد والأصل ميوت فقلبت الواو ياء  
وأدغمت في الياء ويستوى فيه الذكر والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان إلا أن الميت بالتخفيف  
يقال لمن مات حقيقة والتشديد يطلق على الحي قال تعالى انك ميت أى ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذا روح فذلك ميت \* وما الميت الامن الى القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح ميت \* انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الأب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثلثة ومثله بفتح الميم والهاء كما  
يقال شبهه وعند مثل العين والكسر أفصح وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حروف الجر  
سوى من (قوله في حوز ما يصيبه ومده) أى ما يصيبه من السدس ومده أى عموده أى يرزقه الموسع  
مأخوذ من قولهم مد الله في رزقه أى وسع فيه فيكون تأكيد للماقبله ويصح أن يكون المراد بعد حجب  
من قولهم رجل مديد القامة طویل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاث تبقى  
ثلاثة \* الأولى منها أن الاخوة لغير أم وبنين يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الأب والأم الثانية أن  
الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجد الثالثة أن الأب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي

والاخوات مطلقا إجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلا منه السدس وقوله فقس هذين أى فقس على  
الاثنين من الاخوة في كلامي ما زاد على اثنين وأولى قال (والجد مثل الأب عند فقده) في حوز ما يصيبه ومده الا اذا كان هناك  
اخوه \* لكونهم في القرب وهو أسوأ أو أبوان معهما زوج ورث \* فالأم للثلث مع الجد رث وهكذا ليس شبيها بالأب \*  
في زوجة الميت وأم أب وحكمه وحكمهم سيأتي \* مكمل البيان في الحالات) أقول والجد عند فقد الأب مثل الأب في أخذه  
السدس مع وجود الولد أو ولد الابن إجماعا لظاهر الآية لأن الجد يسمى أباً وقوله في حوز ما يصيبه ومده ظاهره أنه كالأب في جميع أحكامه  
في حوز جميع المال اذا انفردوا بخدا ما بقى الفروض ان لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولكنه يخالف الأب في مسائل فلماذا استثنى منها  
ثلاث مسائل \* الأولى اذا كان مع الجد اخوة لأبوين أو لأب فليس حكم الجد معهم حكم الأب لأن الأب يحجبهم إجماعا لادلائهم به فهو



أقرب منهم والجدي يقاسمهم لكونهم يساونه في القرب لأن الجدي والاختوة يدلون إلى الميت بالأب فلذلك يقاسمونه على تفصيل وسيأتي حكمهم وحكمهم أي الجدي والاختوة مكملوا واضعاً في الحالات كلها بعد ذكر الحجب \* المسئلة الثانية إحدى الغراوين وهي أبوان وزوج للأب فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الأب مثليها فالوكان بدل الأب فيها جدد كان للأب معه ثلث جميع المال \* المسئلة الثالثة ثانية الغراوين وهي أبوان وزوجة فأكثر للأب فيها أيضاً ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الأب جدد كان للأب معه ثلث الجميع أيضاً فليس الجد شبيهاً بالأب في هذه

(٢٠)

(وبنت الابن تأخذ السلس إذا

كانت مع البنت مثلاً يحتذى

وهكذا الأخت مع الأخت التي

بالأبوين يا أخي أدلت) أقول الرابع من فرضه

السلس بنت الابن فأكثر إذا كانت مع

البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن

السلس تكملة الثلثين إجماعاً لقول ابن مسعود

رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت

فقال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم

للبنات النصف ولبنات الابن السلس تكملة

الثلثين وما بقي فلا أخت روله البخاري وغيره وقوله

مثلاً يحتذى بالذال للمعجمة المفتوحة مبني

للجهول أي اجعل هذا مثلاً يقتدى به ويقاس

عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة

أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السلس مع وجود العالية تكملة الثلثين

تعصياً بخلاف ولو كان الجد بدله فكذلك على الرابع وقيل أنه يأخذ جميعه تعصياً بخلاف الجد الأب في جريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف ثمرة أم لا قلت له ثمرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد فن قال انه يرث السلس فرضاً والباقي تعصياً فأصلها من ستة ومن قال انه يرث السلس تعصياً يقول الأصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضاً فيما لو وصى بثلث الباقي بعد أصحاب الفروض فعلى جعله كالأب تكون الوصية بثلث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثلث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السلس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساور وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد ذكراً حجبها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والأخت للأب لا تأخذ السلس إلا بشروط خمسة الأول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساور الثالث أن يكون معها أخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الأب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله يا أخي الخ) أي بضم الهمزة وقطع الخاء المعجمة تصغيراً (قوله إجماعاً لقول ابن مسعود الخ) جعل الإجماع هو الدليل مستنداً لقول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلاً لأنه ليس كلام النبي ﷺ وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي المعجمة أنه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل أنت ابن مسعود فانه سيوافقي فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت إذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتدين لا قضين فيها بقضاء النبي ﷺ للبنت النصف ولبنات الابن السلس وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد الأولى توريث بنت الابن مع البنت الثانية توريث الأخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين بطريق الأولى لأنه إذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالأولى أن يكونا للبنتين فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل إلى أبي موسى الأشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكملة الثلثين لأنه إذا كان هناك بنتان فأكثر فقد استغرقوا الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي ما ذكر من قول ابن مسعود وقول الشارح سابقاً مع البنت الواحدة فهذا حينئذ محترز التقيد (قوله والسلس فرض جدة الخ) أي ان الجدة طلقات السلس سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب لا يرى أن الجدة أم الأم جاءت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السلس فقال له أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل

المغيرة

أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السلس مع وجود العالية تكملة الثلثين

وفهم منه أنه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر سقطت إلا إذا كان معها ابن ابن يعصبها والخامس من فرضه السلس الأخت من الأب أو الأخوات من الأب مع الأخت الواحدة من الأبوين فان للأخت أو الأخوات من الأب السلس تكملة الثلثين إجماعاً قياساً على التي قبلها فان كان فيها أختان فأكثر لا يرث سقطت الأخت أو الأخوات للأب إلا إذا كان معها أو معهن أخ لأب يعصبها أو يعصبهن قال (والسلس فرض جدة في النسب \* واحدة وكانت للأم وأب



وولد الأم ينال السدس \* والشرط في إفراده لا ينفي) أقول السادس عن يستحق السدس الجدة مطلقا سواء كان للميت ولد أو لم يكن  
وسواء كان له أخوة أو لم يكن له وسواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب فأم الأم الأم وأب الأم أمهاتهما فترث كل واحدة منهن السدس  
إذا انفردتو يشتركان في السدس إذا اجتمعتا اجعلا وأما أمهات الأجداد (٣١) وأمها من غير ثمن عندنا وعند

الحنفية والجمهور لا دلالة لهن  
بوارث قياسا على أم الأب  
خلافا لمالك رحمه الله  
ومن أدلت بغير وارث  
لأثرت شيئا كأم أبي الأم  
وستأتي في كلامه والسابع  
من يستحق السدس ولد  
الأم ذكر أو أنثى  
بشرط أن يكون منفردا  
اجعلا لقوله تعالى وله أخ  
أو أخت فلكل واحد منهما  
السدس قال

(وان تساوى نسب الجدات  
وكن كلهن وارثات  
فالسدس بينهما بالسوية  
في التسمية العادلة الشرعية)  
أقول إذا خلف الميت  
جدتين أو جدات وتساوى  
نسبهن في الترتيب وكن  
كلهن وارثات أي مدليات  
بوارث كأم أم أم أم أب  
وأم أبي أب قسم السدس  
بينهن على عدد رموسهن  
بالسوية لما روى الحاكم  
على شرط الشيخين أنه  
صلى الله عليه وسلم قضى  
للجدتين في الميراث  
بالسدس وأجمعوا عليه  
وقيس إلا أكثر منها عليها  
وروى الإمام أحمد أنه صلى  
الله عليه وسلم ورث ثلاث  
جدات ورواه أبو داود في

المغيرة فأنفذها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الأب إلى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها  
مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به أبو بكر فهو غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا  
ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتا فهو بينكما أو أيتكما خلت به فهو لها ولا يرث عند الإمام مالك  
أكثر من جدتين وقال أي الإمام مالك لأعلم أحدا ورث أكثر من جدتين منذ كان الإسلام إلى اليوم  
وكان لم يصح عنده تورث زيد وعلي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الأب أو لم يبلغه  
وبهذا الدليل أخذ الحنابلة فورثوا ثلاثا وبالجمع مع القياس أي قياس كل جدة تدلى بوارث أخذ  
الشافعية والحنفية وقيل إن أم الأب حاجت عمر بن الخطاب فقالت يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث  
منها لأنها لو ماتت لم يرثها ابن بنتها ولو ماتت أنا ورثني ابن ابني (قوله وولد الأم ينال السدس الخ) ينال  
بفتح المثناة التحتية مبنى للفاعل من قال خير أي أصلب وقوله لا ينسى مبنى للجھول وهي جملة خبرية  
أريد بها الأمر والمعنى لا تنس أفرادهم يجوز قراءته بالثناة فوق مبذيا للفاعل المخاطب أي لا تنسى أنت  
أيها الناظر في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت

وولد الأم له إذا انفرد \* سلس جميع المال نصا فنورد

وهو بمعنى بل أصرح لأن فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله وان تساوى نسب  
الجدات الخ) لما أنهى الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم في شيء من أحوال الجدات استطرادا  
فقال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ بإسقاط ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة  
وقد يقال إن إسقاطها أولى لأن ذكر الجدات هنا استطراد وحمل ذكرهن باب الجد أو الحجب (قوله وكن  
كلهن وارثات) وفي بعض النسخ وكن كلهن وارثات فعلى الأولى كلهن بالرفع تأكيد كيد لاسم كن ووارثات  
خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة فعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأكيد كيد للضمير الواقع مبتدأ  
ووارثات خبر للضمير فهو مرفوع وكسر لضرورة النظم أو أن الخبر محذوف تقديره عند العلماء ووارثات  
حال فتأمل وقد احتراز الناظم بوارثات عن الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بذكور إلى  
إناث كأم أبي الأم لأن الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثاني من أدلت بمحض إناث  
خالص كأم الأم وأمهاها والثالث من أدلت بمحض الذكور كأم الأب وأم أبي الأب وهكذا والرابع من  
أدلت باناث إلى ذكور كأم أم أبو كأم أم أبي الأب وهكذا فكل جدة كانت من هذه الأقسام الثلاثة  
فهي وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم الأب مع وجوده ومثال ذلك ما إذا مات  
شخص وخلف جدته أم أمه وجدته أم أبيه مع أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدس لأم أمه وحدها  
والباقي للأب وليس لأم الأب فيه شيء وهذا هو الأرجح عندنا وقيل إن لأم الأم نصف السدس وللأب  
النصف الآخر لأنه حجب أمه ففائدة الحجب تعود إليهما أما مذهب الإمام أحمد فالسدس بينهما لأن الأب  
لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده مؤثرا فيها ومذهب الإمام مالك وأبي حنيفة كذهبن أي على  
القول الأرجح عندنا (قوله على شرط الشيخين) أي البخاري ومسلم وشرط الأول المعاصرة واللقى  
يعني لا يروى عن أحدا إذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني المعاصرة فقط بأن لا يروى إلا عن كان  
في عصره وإن لم يجتمع عليه فشرطه أوسع (قوله ولو كانت إحدى الجدتين أو الجدات الخ) أشار إلى

مراسيلها إلى الحديث أشار بقوله العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت إحدى الجدتين أو الجدات تدلى بمجهتين  
وغيرها يدلى بمجهة واحدة قسم السدس بينهما أو بينهما بالسوية أيضا على الأصح وهو داخلة في عبارته وقيل يقسم على عدد الجهات قال  
(وان تكن قربي لأم حجت \* أم أب بعدي وسدس اسلبت وان تكن بالعكس فالقولان \* في كتب أهل العلم منصوران



لا تسقط البعدى على الصحيح هو اتفاق الجمل على التصحيح) أقول إذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات في الدرجة والجهة بأن كان بعضهن أقرب إلى الميت من بعض كما إذا كانت جدة قري لأب ومجدة بعدى لأب كما أم الأم الأب أو أم الجدات قري للأم ثم يجب البعدى للأب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله عجبت \* أم أب بعدى هو سدس أساليب \* بفتح السين المهملة بمعنى أخفت وإن تكن المسئلة بالعكس (٢٢) بأن كانت القري من جهة الأب والبعدى من جهة الأم كأم الأب أو أم الأم

ففيها قولان منصومان  
للشافعي وقيل وجهان  
أحدهما لانسقاط البعدي  
من جهة الأم بالقربى من  
جهة الأب بل يشتركان في  
السلس لأن أصلاتها تجبر  
بعدها لأن التي من قبل  
الأم هي الأصل وبه قطع  
المالكية والقول الثاني  
تسقط البعدي من جهة  
الأم وبه قطع الحنفية  
لبعدها وقوله وانفق الجل  
على التصحيح هو بالجيم  
أي المعظم من أصحاب  
الشافعي اتفقوا على  
تصحيح القول الأول قال  
رحمه الله

(وكل من أدلت بغير وارث  
فالملاحظ من الموارث  
وتسقط البعدي بذات  
القرب  
في المذهب الاولي فقل لي  
حسبي)

أقول كل جدة أدلت الى  
الميت بغير وارث فهي  
ساقطة لاحظها في الميراث  
كام أب الأم لادلائها بغير  
وارث وهو أبو الأم فهي  
أولى منه بعدم الارث وإذا

أن الجع في كلام الناظم ليس قيداً بل المراد به الاثنان فأكثر وأما التصویر فصورة ما إذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة كأم أم وكأم الأب مثلاً أو ما صورة ما إذا أدلت احدهما أو احدهن بجهتين والأخرى بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدئ وإيضاحها أن يقال لفاطمة مثلاً بنتان زينب وخديجة مثلاً فزوجت زينب بابن دعس وأنت منه ينتوزج وخديجة بابن هند وأنت منه بابن ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فأتى منها بولد ففاطمة نسبتها لهذا الولد أم أم لأنهما أم زينب التي هي أم أم وتنسب إليه أيضاً بأنها أم أم أب لأنهما أم خديجة التي هي أم أبيه فينتد فاطمة تدلى إليه بجهتين وأما هند فانتسب إليه بأنها أم أبي أب لأنهما أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فينتد هند تدلى بجهة واحدة وأما دعس فانها تنسب إليه بأنها أم أبي أم لأنهما أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذا مات هذا الولد عن هذه الجدات فالسند بين زينب وخديجة وهما متساويان في الأدلاء إليه لأن كل واحدة تدلى إليه بجهة واحدة لأن زينب أم أم وخديجة أم أبيه ولا شيء لباقي الجدات لأن القربى تحجب البعدى فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعس فقط وقدمات قبلهن زينب وخديجة فالسند لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الأرجح وإن كانت فاطمة تدلى إليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الأصح يقول لفاطمة التي تدلى إليه بجهتين ثلثا السند ولهند التي تدلى إليه بجهة واحدة ثلث السند وأما دعس فلا شيء لها لأنهما أم أبي أم وأب الأم لا يرث فكذا من أدلى به فتأمل (قوله لا تسقط البعدى على الصحيح الخ) هو بفتح التاء المثناة فوقه وسكون السين المهملة توضع القاف والطاء وكون البعدى لا تسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافاً لأبي حنيفة وأحمد لفرعها جرياً على القاعدة ودليل مذهب الامامين الاولين أن الأب لا يحجب أم الأم فالأم المدلية به أولى أن لا تحجبها قال في شرح الترتيب يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرماناً على قول الحنفية ما اترك أباً وأم أب وأم أم أم فان أم الأب محجوبة بالأب ومع ذلك نسقط أم الأم عنهم لقربها والله أعلم (قوله ففيها قولان وقيل وجهان) والفرق بين القولين الوجه أن القول مانص عليه الشافعي والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعده وضوابطه (قوله فقل لي حسبي) أي قل أيها الناظر في هذا الكتاب يكفيني ما ذكرته من المسائل في أصحاب الفروض أو في الجدات فاذا ذكرته فيه كفاية للمبتدئ ولا يقصر عن إفادة المنتهى (قوله كأم أبي الأم الخ) ومثلها أم أبي أم الأب في عدم الارث لأن شرط ارث الجدة أن تكون مدلية الى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لأن أباً للأم غير وارث فمن باب أولى من يدلى به (قوله فمن أصحابنا من أجرى الخ) أي أجرى الخلاف المتقدم في قوله وإن تصكّن بالعكس فالقولان أي فلا تحجب القربى البعدى بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقيني ترجيحه والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستنداً في ذلك لما قطع به الاكثر من حتى في الحرر والنهاج أن قربي كل جهة تحجب بعدها (قوله وقد تناهت قسمة)

كانت القرى والبعدى الوارتان كلتاهما من جهة الام وأم أم الام أو كلتاهما من جهة الأب كأم الأب وأم أمه أى  
وكأم الأب وأم الجد فتسقط البعدى بالقرى بلا خلاف عندنا فى صورتين وإن كانتا من جهة الأب والقرى من جهة أبى الأب والبعدى  
من جهة أم الأب كأم أبى الأب وأم أم الأب فنأصحبنا من أجرى فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بأن القرى تحجب البعدى  
وهو المذهب الأصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالباً فى الكل وليس كذلك فيحمل على الصورة الأخيرة فهى أم الأب وأم الجد  
قال (وقد تناهت قسمة الفروض بمن غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهى بيان الفروض وبيان مستحقها واضحا من غير اشكال



بكل قول موجز مصيب  
فشكل من أحرز كل المال  
من القربات أو الموالى  
أو كان ما يفضل بعد  
الفرض له

فهي أحوال العسوية المفضلة  
أقول لما فرغ من ذكر  
أصحاب الفروض وأحكامهم  
شرع في ذكر العصبات  
وأحكامهم وأخرهم عن  
أصحاب الفروض لأن  
العاصب مؤخر في الاعتبار  
عن أصحاب الفروض  
لقوله عليه الصلوة والسلام  
ألقوا الفرائض بأهلها  
فما بق فلاولى رجل ذكر  
والتعصيب مصدر عصب  
يعصب تعصيبا فهو عاصب  
وإذا أطلق العاصب فالمراد  
به العاصب بنفسه وضابطه  
عند الناظم كل من حاز جميع  
المال من القربات أو الموالى  
إذا انفرد أو حاز الفاضل  
بعد الفروض وهذا تعريف  
للعاصب بحكمه والتعريف  
بالحكم دورى لئلا يكتفى  
عرفه بذلك بالعد فقال  
(كالأب والجد والجد والجد  
والابن عند قربه والبعد  
والاخ وابن الاخ والاعمام  
والسيد المقتضى ذى الانعام  
وهكذا بنوهم جميعا)  
فكن لما أذكره سميعا  
أقول العاصب بنفسه هو  
الأب والجد أبوه وإن علا  
وهو المراد بقوله وجد  
الجد والابن وابنه

أي انتهت لا بمعنى ارتفعت لأن تنهت في الأصل بمعنى ارتفعت وعلت مباينة وهذا ليس مرادنا بل المراد انتهت أي تم الكلام عليها (قوله أي لا لبس فيه ولا خفاء) هو من اللبس والنشر المرتب فإن الأشكال هو الالتباس والغموض هو الخفاء

### باب التعصيب

سيأتي في الشرح أنه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لا يبه سموها لأنها لا تنهم عصبوا به أي أحاطوا به وكل شيء استدركه شيء فقد عصب به ومنه العصائب وهي العمامة وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب يسكون الصاد للهمة وهو اللبس والتشديد يقال عصبته الشيء عسبا أي شدته والرأس بالعمامة ومنه العمامة يشدها الرأس من جوانبه الأربعة فالأباء جانب والأبناء جانب والاختصاص جانب والأعمام جانب وأما اصطلاحا فأصح ما عرف به بالحدس أنه شيخ الإسلام العاصب بنفسه كل ذى ولاء وذو نسب ليس بينه وبين الميت أثنى فدخل في قوله كل ذى ولاء الذكور والأثني التي باثرت العتق ودخل في قوله ذكر الزوج وخارج بقوله نسب وخارج بقوله ليس بينه وبين الميت أثنى ولذا لم يرد العاصب بغيره كل أثنى عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أثنى يصير عسبة باجتماعها مع أخرى ومع أمهيتها اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فإن التعاريف موزعة لبيان الماهية من غير تعرض لأفرادها والتعريف بالكيفية منافذ ذلك ويجب أن يكون ذلك بأنهم قصدوا جعله ضابطا محيطا بالأفراد فأدخلوا كل المقيسة للاحاطة والشمول (قوله وحق أن نشرع الخ) هو بفتح أو له أي وجب وأما بالضم فعناء الشروع في الشيء والأخذ فيه وقيل إن معناه طلب ما لا بد منه لأنه وعد به فيما سبق بقوله فرض وتعصيب على ما قسمنا هو قوله في التعصيب أي في أحكامه والأثر به (قوله بكل قول موجز) أي مختصرا لأن الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة التعاريف والأطناب أداؤه بأكثر منها ولما كان الاختصار مظهر الوقوع في الخلل بترك شيء من المعاني لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فرمى بتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب أي ليس بخطأ ٢ وهو اسم مفعول أي مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والحاصل أنه على ثلاثة أقسام كما نبه عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كالأب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتي والابن والأخت مع الأناث الخ وعاصب مع غيره هو ذكره فيما يأتي أيضا بقوله والأخوات إن تكن بنات الخ (قوله من القربات) جمع قرابة والمراد بها الأقارب لأن القرابة صفة للأشخاص وليست مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص فتأمل (قوله فهو أخو العسوبة) أي صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله للفضلة) أي على غيرها من بقية العصبات أو المفضلة على الفرض وقد اختلف في الأثر بالفرض والتعصيب أيهما أفضل وأقوى على قولين جوز الشيخ ابن الهائم بأنه بالفرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجوز الرشيدى في شرح الجعبرية عكسه لأنه به يستحق كل المال ولأن ذا الفرض إنما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الأناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب المذكور فالأصل في الذكور التعصيب والأصل في النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لأنه أصل في الأقوى وهذا هو المعتمد (قوله فلاولى رجل ذكر) إنما أتى به ليفيد أن المراد بالرجل الذكر لأن الرجل أصالة هو الذكر البالغ من بني آدم وليس مرادوا حينئذ قاله كراعم مما قبله وفي رواية فلاولى عسبة ذكر وعلى هذه قد كراخص مما قبله فتأمل والشرح وان ذكر هنا الرواية الثانية فستأتي الأولى في كلامه وقال فيه متفق عليه (قوله والتعريف بالحكم دورى) أي كما هو معلوم عند العلماء ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته



وان سفل وهو المراد بقوله عند قربم البعد والاشخ لا بوبن أو لا ببوا بن الاشخ لا بوبن أو لا ببوالعم لا بوبن أو لا ببوا بناؤهما وهو المراد بقوله  
والاعمام والمعتق ذكر اكان أو اثني وعصبة المعتق بنفسه وقوله وهكذا ابتوهم جميعاً أي وابن العم لا بوبن وابن العم لا ببوا بن المعتق وفيه  
نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبته المتعصبين بأقسامهم فكل واحد من العصابات المذكورين يحوز جميع المال  
إذا انفرد ويأخذ ما فضل عن الفروض ان كان في المسئلة صاحب فرض أو أكثر اجاء القوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها اول ولا فهموم  
قوله تعالى وورثه أبواه فلا مة الثلث (٢٤) أي ولأبيه الباقي وقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي

(وما لذي البعدي مع  
القريب

في الارث من حظ ولا نصيب  
والاخذ والعلم لامه وأب  
أولى من المولى بشرط  
(النسب)

أقول تقدم أن من انفرد  
من العصبه حاز جميع المال  
أوما أبقت الفسروض  
وذكر في هذين البيتين  
حكم ما إذا اجتمع عاصبان  
فأكثر من جهة واحدة  
فانهم ان كان بعضهم أقرب  
إلى الميتمن بعض حجب  
الأقرب الأبعد فليس  
للأبعد حظ من الميراث  
والأول للأقرب فالأين  
يحجب ابن الابن وكل ابن  
ابن يحجب من تحته من  
بني الابن لقربه والأب  
يحجب كل جد وكل جد  
يحجب من فوقه من  
الأجداد والأخ يحجب  
ابن الأخ والعلم يحجب ابن  
العلم وكل ابن أخ وابن عم  
يحجب من تحته وكل ذلك

و يجب أن هذا يقال لمن يعرف أحد الأمرين دون الآخر (قوله وان سفل) هو بفتح الفاء وضمة  
و بالكسر أيضا (قوله وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق الخ) وليس كذلك بل يقال ان  
الناظم رحمه الله أتى أولا بكاف التمثيل اشارة الى عدم استيفاء الافراد فلو ذكر باقي عصبه المعتق للزم  
عليه ضياع كاف التمثيل (قوله فكل واحد من العصبات الخ) ظاهر كلامه يقتضي أن الابن يساوي من  
ذكر في هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلا بخلاف باقي العصبات فينثند  
يساويهم في حكمين من أحكام العاصب فيساويهم في كونه اذا انفرد حاز جميع المال و يأخذ ما أبت  
الفروض و يخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركية فانه لا يسقط و بقية العصبه يسقطون عند ذلك  
(قوله لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظر الما ادعاه من حيازة جميع المال  
اذا انفردوا أخذ ما أبت الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالآية الأولى دالة على أخذ العاصب  
جميع المال اذا انفرد والثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الأولى  
بالمعنى والثانية بالمفهوم و أتى بالحديث لأنه صريح في أن العاصب يأخذ ما أبت الفروض وأيضا  
مفهوم قوله في الحديث فأتى الخ أنه ان لم يبق شيء سقط العاصب ففيه الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم  
﴿قاعدة﴾ لو اجتمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو أعمام في درجة واحدة فالمال أو الباقي بعد أصحاب  
الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤوسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنى ابن واحد من ابن وثلاثة  
من ابن آخر فالمال أو الباقي بينهم على أربعة ولا تقل للأول نصف وللثلاثة النصف الآخر بينهم لا تنقسم  
الميراث عن الميت لاعتنا بآبائهم وكذلك القول في بنى الاخوة و بنى الأعمام (قوله وما لذى البعدى مع  
القريب الخ) أى ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث وان كان قويا  
لحجبه بالأقرب منه درجة وان كان ضعيفا كابن أخ لأب وابن أخ شقيق فلا شيء للثاني مع الأول  
اجاء الكونه أبعد منه درجة وان كان أقوى من الأول ﴿قاعدة﴾ ما هذه حجاز يقول لذى البعدى  
خير ما مقدم حجاز تقديمه لكونه جار مجرورا ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور عن الزائدة لتنصيب  
العموم وسوغ زيارتها سبق النفي وكون مجرورا نكرة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله  
وذكر في هذين البيتين الخ) أى فان استويا أو استورا في الجهة والدرجة والقوة اشتراكا وان اختلفا  
في شيء من ذلك حجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبرى في بيت واحد  
حيث قال فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

أى التقديم يكون بالجهة أو لامن الجهات الاتى ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة أى الشقيق مقدم على الذى للاب (قوله وجهات العصوبة ستة) بناء على أن يبت المال غير منتظم ومن عددهم سبعة بناء

بالاجاع وعطف المصنف النصيب على الحظ للتوكيد لأن الحظ هو النصيب فإن تساوى عاصبان فأكثر على  
 في القرب بأن اتحدت درجتهما في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلى الى الميت بأم وأبوالا آخر يدلى بأب فقط فالمدلى بالأب من أولى  
 بالارث من المدلى باب اجاعا وهو مراده بالبيت الثاني فالارث للشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم وفهم  
 منه أنهم اذا استووا في الادلاء الى الميت بأن كانوا كلهم أشقاء أو كانوا كلهم لأب فليس بعضهم أولى من بعض بل بشركون في الارث بينهم  
 بالسوية وهو كذلك اجاعا كالبنين وكبنيتهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلفت جهة العصو بتوسيد كرم بعضه في باب الحجب وجهات العصو بة ستة



البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة والأخوة ثم بنو الأخوة ثم العمومة ثم الولاء قال (والابن والأخ مع الإناث \* يعصبانهن في الميراث والأخوات إن تكن بنات \* فهن معهن معصبات وليس في النساء طرأ عصبه \* إلا التي منت بعق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبه بنفسه شرع يذكر العصبه بغيره والعصبه مع غيره فالعصبه بغيره هن أربعة البنات وبنات الابن والأخت لابوين والأخت لأب فالابن فأكثر يعصب البنات فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر (٣٥) يعصب بنت الابن التي في درجته

فأكثر والأخ الشقيق  
فأكثر يعصب الأخت  
الشقيقة فأكثر والأخ  
للأب يعصب الأخت للأب

كذلك وهو المراد بقوله

والابن والأخ مع الإناث

يعصبانهن في الميراث

فالابن يشمل ابن الصلب

وابن الابن حقيقة أو مجازا

على الأصح والأخ يشمل

الأخ الشقيق والأخ للأب

قطعا والمراد بالابن والأخ

الجنس حتى يشمل المنفرد

والمتردد وقوله مع الإناث

أي مع البنات وبنات

الابن والأخوات المتساويات

كل منهم أي كل واحد منهم

يعصب الإناث المساويات

له في القرب والادلاء

ومعناه أنه يكون للذكر

مثل حظ الأنثيين إجماعا

لقوله تعالى يوصيكم الله

في أولادكم للذكر مثل حظ

الأنثيين وقوله تعالى وإن

كانوا أخوة رجالا ونساء

فلاذكم مثل حظ الأنثيين

واعلم أن ابن الابن كما يعصب

أخته وبنت عمه التي في

درجته كذلك يعصب بنت

ابن فوقه إن لم يكن لها

على انتظامه فلان في بين العبارتين وأما عند المالكية فجهات العصوبة سبعة البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة والأخوة ثم بنو الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال وادخال الجدوان علا في الأبوة وبنو الأخوة في الأخوة فإن اجتمع في شخص جهتا تعصيب ورث بأقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما لابهما على الأرجح والقوة بأحد أمور ثلاثة الأول أن تحجب أحدهما الأخرى كبنت هي أخت من أم كأن يطا أمه الثاني أن تكون أحدهما لا تحجب كأم أو بنت هي أخت من أب كأن يطا بنته الثالث أن تكون أحدهما أقل حجبا كجدة أم أم هي أخت من أب كأن يطا بنت بنته فتأتي منه ببنت فلا كانت الجهة القوية تحجب بتورث بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتعصيب كابن عم هو أخ لام أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله ثم العمومة) جعل أولاد الأعمام داخلين في الأعمام بخلاف أولاد الأخوة لأن الأخوة لا يشاركون الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الأخوة والجد جهة واحدة وأولاد الأخوة جهة واحدة (قوله والأخوات إن تكن) أي توجد فهي تامتو بنات اسمها وإنما كانت الأخوات مع البنات عصبات لأنه إذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتا ابن وأخوات وأخت البنات الثلاثين فلا فرضنا للأخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يزاحم أولاد الأب الأولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد الأب فجعلنا عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الفرضيين بقولهم الأخوات مع البنات عصبات الجمع فقط حتى لا تكون الأخت الواحدة مع البنت عصبه بل الألف واللام في الجمعين للاستغراق فيستقر الحكم بجميع الأفراد على جميعها وإذا ثبت ذلك في الأفراد فيثبت في غيرها وقيل الألف واللام للجنس حينئذ النصف الذي تأخذه الأخت مع البنت تعصبا لا فرضا تأمل ﴿تمة﴾ حيث صارت الأخت الشقيقة عصبه مع الغير صارت كالأخ الشقيق فتحجب الأخوات للأب ذكورا كانوا أو إناثا ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الأخت للأب عصبه مع الغير صارت كالأخ للأب فتحجب بنو الأخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات (قوله معصبات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسرهما إن جعلت الضمير الأول راجعا للبنات والثاني للأخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قوله وليس في النساء الخ) أي ليس فيهن عصبه بالنفس الأمن بأشتر العتق بنفسها ﴿فائدة﴾ ذكر بعض العلماء هنا لغزا عظيما ناظما له بقوله

قاضي المسلمين انظر لحالي \* وافقني بالصحيح واسمع مقال

مات زوجي وهمني فقد بعلى \* كيف حال النساء بعد الرجال

صير الله في حشايا جنينا \* لأحرام بل هو بوطء حلال

(٤ - رحيمه) فرض بأن كان فوقها من البنات أو من بنات الابن أو منهما من يستغرق الثلثين وأما العصبه مع غيره فهي الأخت فأكثر شقيقة كانت أولاد مع البنت أو بنت الابن فأكثر ومعناه أن للبنت أو بنت الابن النصف فرضا أول البنات أو لبنات الابن الثلثين وما فضل للأخت أو للأخوات المتساويات بالعصو بتحديث ابن مسعود السابق وهذا معنى قول الفرضيين الأخوات مع البنات عصبات وقوله وليس في النساء طرأ عصبه الخ يريد العصبه بنفسه فاهم كلهم ذكورا لا المعتقة فانها عصبه بنفسها وباقي الإناث صاحبات فروض وقوله طرأ بفتح الطاء وتشديد الراء معناها قطعاً أي بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقا عصبه



بالولد من النصف الى الربع  
والزوجة من الربع الى  
الثلث والام من الثلث الى  
السلس والاب من السلس  
الى السدس وحجب حرمان  
كحجب ابن الاخ بالاخ  
وهو مراده هنا قال

(والجد محجوب عن الميراث  
بالاب في احواله الثلاث  
وتسقط الجدات من كل

وجه  
بالام فافهمه وقس ما أشبهه  
وهكذا ابن الابن بالابن فلا  
تبغ عن الحكم الصحيح  
معدلا )

أقول الجدة محجوبه بالاب  
مطلقا سواء كان يرث  
بالتعصيب وحده كجد فقط  
أو بالفرض وحده كجد مع  
ابن أو بالفرض والتعصيب  
معا كجد مع بنت فان الجد  
اذا كان مع اب في حالاته  
الثلاث ورث الاب وحجب  
الجد بالاب وتسقط الجدات

مطلقا بالام سواء كن من  
جهة الام أو من جهة الاب  
أو من جهة الجد وان علا  
وهذا معنى قوله من كل  
وجه وقوله فافهمه وقس  
ما أشبهه حشووه هكذا  
يسقط ابن الابن بالابن  
وكل ابن ابن نازل بابن ابن  
أعلى منه وهذا معلوم مما  
سبق في قوله وما لذي  
البعدي مع القريب في  
الارث من حظ ولا نصيب

قال

(وتسقط الاخوة بالبنيانا \* وبالاب الاذنى كإروينا)

و بيني البنين كيف كانوا \*

لأن

فلى النصف ان أتيت بأثني \* ولى الثلث ان يكن من رجال  
ولى الكل ان أتيت بميت \* هذه قصتي ففسر سؤالي

الجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقا وأعتقته ثم تزوجت به فحملت منه ثم ماتت وهي حامل منه فان  
وضعت أثني فلها النصف فرضا لاثنتها بنت الميت ولهذه الزوجة الثلث فرضا والباقي تعصبا وان كان  
المولود ذكرا فلها الثلث فقط والباقي للولد تعصبا وان يكن الجمل ميتا أخذت جميع المال تعصبا وفرضا  
لأن لها الربع فرضا بالزوجة والباقي بالولد تعصبا حيث لا وارث له من النسب

باب الحجب \*

اعلم أن هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو أفتها فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي والافهوعار من هذا  
العلم فكرر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تظفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك  
أقول ذا الباب عظيم الفائدة \* نجد فيه تحتوى مقاصده  
من لم يفز منه بسر غامض \* يحرم أن يفتي في الفرائض

(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجب أي منعه عن الدخول والاخوة محجبون الام عن الثلث ومنه  
حاجب الملوك لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحجوب الممنوع قال تعالى كلا انهم عن  
ربهم يومئذ محجوبون أي ممنوعون عن الرؤية (قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية  
لقول بعضهم منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والحجب المنع من الميراث  
لكن المنع قد يكون بصفتي يسمى منعا وقد تقدمت الموانع في كلام الناظم في قوله ويمنع لشخص من  
الميراث الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو أقرب  
وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب والام والابن والبنت  
والزوج والزوجة فرضا بطهم كل من أدلى لميت بنفسه غير المعتق ونقصان ويدخل على جميع الورثة  
كاتتقال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة أنواع الأول اتتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا  
في حق من له فرضان كالزوجين والام وبنت الابن والثاني من فرض الى فرض واحد وهذا في حق ذوات  
النصف والثلثين والثالث عكسه وهو الاتتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والاربع  
الاتتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الأخت من الابوين أو من الاب فانها عصبه بالغير مع  
أخيها وعصبه مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المزاجعة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات  
الثلثين ونحوهن والسادس المزاجعة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب  
والسابع المزاجعة بالعول كما صار ثمن المرأة في المبرية تسعوا ونحو ذلك (قوله وتسقط الجدات من كل  
وجه بالام) استثنى القاضي وغيره صورة وهي أن الجدة قد ترث مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضا  
فيكون السلس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها أن يقال لزينب مثلا  
بنتان حفصة وعمرة ولحفصة ابن ولعمرة بنت فنكح ابن حفصة بنت خالته عمرة فأتت بولد فلا تسقط  
حفصة التي هي أم أبي الولد أما زينب لأنها أم أم أبي الولد وأخصر من ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة  
أم أبيه وعن أمها زينب وهي أم أمه فيشتركان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لاجدة ترث مع بنتها  
الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ) بخلاف الباء لأنه يجوز وبلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه  
معدلا بفتح الميم أي مجاوزة (قوله وبالاب الاذنى) وهو المباشر للولادة لا هم يدلون به وكل من أدلى  
بواسطة حجبته تلك الوسيلة فان قيل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجيب عن ذلك بأمرين  
أحدهما أن الاخوة للاب مثلا عصبه يدنون بعصبه فلم يجوز أن يدفعوه عن حقه مع ادلائهم به



سيان فيه الجمع والوحدان ويفضل ابن الأم بالاسقاط \* بالجدة فافهمه على احتياط \* وبالبنات بنات الابن \* جمعاً ووحداً ناقلاً (زدي)  
أقول ونسقط الاخوة سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين بالأب الأقرب وهو المباشر لولادة الميت الموروث ذكر أو أنثى ونسقط  
الاخوة أيضاً بالبنين وبنى البنين وان نزلوا وليست الجمعية مرادة بل كما يحجب الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد والاثنان وكما يحجبهم  
البنون وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن الواحد وابنه وان نزل وبصرح الناظم بقوله سيات في الجمع والوحدان ويفضل الاخ من  
الأم على أولاد الأبوين وعلى أولاد الأب بكونه يسقط أيضاً بالجد وان علاو بالواحدة فأكثر من البنت أو بنت الابن فيحجب ابن الأم  
بسته بالابن وابنه والأب والجد والبنت وبنت الابن والاخوات مطلقاً (٢٧) في ذلك كله كالاخوة اجماعاً قال

(ثم بنات الابن يسقطن

لأن من أدلى بعصبته لم يمت مع وجودها والاخوة للام ذور فرض لا يدفعون الام عن فرضها فجاز ان يرثوا  
معها الثاني أن الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للأب  
يأخذ الأب حقهم اذا عدموا فيدفعهم عنه اذا وجدوا وسقوط الاخوة بالأب انما هو لادلائهم به وأما  
سقوطهم بالابن وابنه فهو أن الابن يسقط عصوبة الأب ويرده للفرض فلا ينسقط عصوبة الاخ  
من باب أولى واذا سقطت عصوبة فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالسكينة وتحجب الاخوة بهذه  
الثلاثة اجماعاً (قوله سيات الخ) هو بالسيان المهمة واحدة هي أي الجمع والانفراد في هذا الحكم  
سواء وضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوات مطلقاً الأصل الذي ذكره القريب والفرع الذي ذكره  
قرب أو بعدو حاصل ما ذكره الناظم أن يقال الجدي يحجب بالأب في الأحوال الثلاثة والجدات يحجب  
بواحدة وهي الام وأولاد الابن يحجبون بواحد وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الأب  
والابن وابن الابن والاخ للأب يحجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا  
صارت عصبة مع الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الأب والجد والابن وابن الابن والاخ  
الشقيق والاخ للأب والاخت الشقيقة والأب اذا صارت عصبة مع الغير وابن الاخ للأب يحجب بثمانية  
هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يحجبون بستة بالأب والجد والابن وابن الابن والبنت  
وبنت الابن والعم الشقيق يحجب بتسعة وهم الأب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ  
للأب والاخت الشقيقة كانت أو لأب اذا صارتا عصبتين مع الغير وابن الاخ الشقيق والأب والعم  
للأب يحجب بمن ذكروا بالعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بمن ذكروا بالعم للأب وابن العم للأب  
يحجب بمن ذكروا بابن العم الشقيق (قوله يافتي) وهو في الأصل الشاب والسخي والمراد هنا طالب  
العلم وفيه اشارة الى أن زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيخوخة لأنها محل القوة  
والنشاط غالباً وأنه ينبغي لطالب العلم أن يسخي ويتكرم بنفسه وماله في طلبه ليحصل له مقصوده  
(قوله باطنا وظاهراً) فيه اشارة الى أن ذلك حكم بالحق لتفوقه ظاهراً وباطناً وهذا يسمى الاخ المبارك  
وهو ملولاه لسقطت وأما الاخ المشؤم فهو الذي مالواه لورثت وله صور منها زوج وأم وأب وبنت  
وبنت ابن الزوج الربع وللأم السدس وللأب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة  
الثلاثين فتعول المسئلة خمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لاستغراق  
الفروض التركة وتكون اذ ذاك عائلة الثلاثة عشر فلولاه لورثت كما بينا فهو أخ مشؤم عليها ومنها

متى  
حاز البنات الثلاث يافتي  
الاذا عصبهن الذكر \*  
من ولد الابن على ما ذكرنا  
ومثلهن الاخوات اللاتي \*  
يدلين بالقرب من الجهات  
اذا أخذن فرضهن وافياً \*  
أسقطن أولاد الأب البواكيا  
وان يكن أخ لمن حاضراً \*  
عصبهن باطنا وظاهراً  
أقول اذا اجتمع البنات  
وبنت الابن وحاز البنات  
الثلاث بأن كن ثنتين  
فأكثر سقط بنات الابن  
كيف كن واحدة فأكثر  
قربت درجاتهن أو بعدت  
انحلت درجاتهن أو اختلفت  
اجماعاً اذا وجد مذكر  
من ولد الابن فانه يعصبهن  
اذا كان في درجاتهن أو  
أنزل منهن على ما قطع به  
الجمهور ولا يعصب من تحته  
من بنات الابن بل يحجبهن

لقر بهو مثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالأب والام جميعاً وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات أي من جهتي الأب والام اذا أخذت  
الشقيقات الثلاث بأن كن شقيقتين فأكثر أسقطن الاخوات للأب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لأب فانه يعصبهن وقوله وافياً أي  
فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كان الاخوات للأبوين واحدة وأخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات للأب بل لمن  
معها السدس كما سبق وقوله ابوا كذا اشارة الى أنهم يرثون البكاء فقط وقوله باطنا وظاهراً أكمل به البيت قال  
(وليس ابن الاخ بالمعصب \* من مثله أو فوقه في النسب) أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في درجته ولا التي فوقه من  
بنات الاخ اجماعاً لأنهم من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن اللاتي في درجته واللاتي فوقه لأنهم من أصحاب السهام  
وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لأنهم مستغنيات بفروضهن



( باب المشتركة ) أى المسئلة المشتركة فيها بين العصبة الشقيق و بين أولاد الأم وهى بفتح الراء و بعضهم يكسرها على اسناد للتشريك اليهم بحازا و بعضهم يسميها المشتركة كاذ كرها المصنف قال ( وان يجزوا وأما ورثا \* واخوة للأم حازوا الثلثا واخوة أيضا للأم وأب \* واستغرقوا المال بفرض النصب ( ٢٨ ) فاجعلهم كلهم لام \* واجعل أباهم حجازا في اليم واقسم على الاخوة ثلث التركة

\* فهذه المسئلة المشتركة ) أقول صورة المشتركة أن تخلف امرأة زوجا وأما وعددا من أولاد الأم اثنين فأكثر ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا فأكثر سواء كان معه أو معهم أخت شقيقة أو أكثر أو لم يكن فإن الفروض فيها تستغرق التركة للزوج النصف وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث فالقياس سقوط الاخوة الا شقاء لأنهم عصبة و به قال أبو حنيفة وأحد وروى عن الشافعي والمذهب المعتمد عنه أن يحصلوا كلهم أولاد أم لا شترا بهم في الادلاء بالأم وتلقى قرابة الأب في حق العصبة الشقيق واحدا كان أو أكثر حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض أولاد الأم عليهم وعلى عدد الاشقاء على عدد موصيهم يستوى فيه الذكروا لا تى من الفريقين و به قال مالك وأهل المدينة والبصرة والشام وقوله واجعل أباهم حجازا في اليم أى كأنه لم يكن وأشار به الى ماروى الشافعي من

زوج وأخت شقيقة وأخت لأب للزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف وللأخت للأب السدس وحيث تعدل لسبعة فلو كان معها أخ لأب سقط وسقطت معه لعصبة اياها والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب الفروض التركة فهو أخ مشؤم عليها لولا مورث \* تنبيه \* انما قال الناظم في بنات الابن الا اذا عصبن الذكر لأن بنت الابن فأكثر يعصبا ابن الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا يعصبا من هو أنزل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للأب فأكثر فلا يعصبا الا الأخ للأب فقط ولا يعصبا ابن الأخ مطلقا ولذلك قال الناظم وليس ابن الأخ بالمعصب الخ ( قوله باب المشتركة الخ ) أى بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمهما الله أى المشترك فيها بكسرها على نسبة التشريك اليها بحازا كما سيأتى في كلام الشارح كما ضبطها ابن يونس وحكى الشيخ أبو حامد المشتركة بتابعه الشين ( قوله ورثا ) أى الزوج والأم بمعنى لم يمنعهما مانع من موانع الارث ( قوله بفرض النصب ) جمع نصيب أى بالنصيب المفروض لهم ( قوله فاجعلهم كلهم ) أى اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للأم كلهم اخوة للأم لا شترا بهم في الادلاء بها ( قوله حجازا في اليم ) أى كالحجر في البحر وتقدر كأن الجميع كلهم اخوة للأم لا شترا بهم في الادلاء بها بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لئلا يرد ما اذا كان معهم أخت أو أخوات لأب فانهن يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يقال يفرض للأخت للأب النصف وتعمل الى تسعة ولا كذلك يفرض للأختين فأكثر الثلثان وتعمل لعشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد وينتج حينئذ ان أركانها أربع زوج و ذو سدس من أم أو جدة واثان فأكثر من أولاد الأم وعصبة شقيق تأمل ( قوله ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ ) خرج ما لو كان فيها اثان شقيقات فقط فتخرج عن المشتركة فان كانت شقيقة فيفرض لها النصف وتعمل الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتعمل الى عشرة أو أخت أو أخوات لأب فرض لها أولهن وأعطيت لتسعة أو عشرة أو أخ أو أخت لأب سقطت معه اذا يفرض لها معه شئ ولا تشريك وهذا هو الأخ المشؤم ( قوله والمذهب المعتمد عنده ) أى الشافعي أن يجعلهم الخ أى الذكرا لا تى لا شترا بهم في ولادة الأم فيرثون بالفرض لا بالعصبة ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم والى هذا يرجع عمر رضى الله عنه في ثاني عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بأنه لا شئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورثوا الثلث بأمرهم وهى أمنا هب أبانا أنه كان حارا أو حجازا لم يلق في اليم الخ فترك بينهم فقيل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لأن الاجتهاد لا يقض باجتهاد آخر ( قوله وأشار به الى ماروى الخ ) وقيل ان العائل له ذلك هو زيد بن ثابت رضى الله عنه وقبل غير ذلك ( قوله ولو كان بدل الأم جدة الخ ) فيه إشارة الى محترز بعض أركانها لئلا لو لم يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولدا للأم واحدا لبقى للشقيق شئ فلا تشريك ولو لم يكن فيها أولاد أم فكذلك فلو كان الشقيق خنى فبتقدير كورته وكون أولاد الأم اثنين تصح من ثمانية عشر ادهى من مسائل المشتركة و بتقدير أن ورثته تعمل لتسعة ولا تشريك وهما متداخلان فيكتفى بالأكثر فيعامل كل بالأضر فالأضر في حق الزوج والأم أو ورثته وفي حقه كورته ويستوى الأمران في حق أولاد الأم فالزوج ستة ولأم اثنان ولولدى الأم أر بعقول للشكل اثنان ويوقف أر بعثة ان ظهر أنى

أن الاشقاء قالوا العمر لما أراد اسقاطهم يأمر المؤمنين هب ان أبانا كان حجازا لم يلق في اليم ورواه كان حارا فهى أليست أمنا واحدة فاستحسن ذلك وقضى بينهم بالتشريك ولذلك تلقب باليمية والحجرية بقول الحار ية أيضا ولو كان بدل الأم جدهم يختلف الحكم ولو كان أولاد الأم واحد لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق



فهي له أو ذكراً فلزوج ثلاثة منها وللأم واحد وهذا مذهبنا أما عند المالكية فسيأتي في الاكسرية  
 (قوله باب الجد والاختوة) أي في بيان حكمهم حالة الاجتماع أما حكمهم منفرداً عنهم وحكمهم منفردين  
 عنه فقد تقدم (واعلم) أن الجد والاختوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وإنما ثبت حكمهم  
 باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما  
 وجاعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن مريج وابن اللبان  
 وغيرهم رحمهم الله أن الجد كالأب في حجب الاختوة مطلقاً وهذا هو المقتضى به عند الحنفية ومذهب الإمام  
 على وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف ومذهب الإمام زيد  
 هو مذهب الأئمة الثلاثة ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور لكن هذا الخلاف إنما كان في  
 زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين لايزاد فيه ولا ينقص عنه (قوله  
 ونبتدي) أي بلا همزة لاجل الوزن والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموانعه والقروض  
 والتعصيب ومن يرث ومن يحجب فلنشرع الآن فيما وعدنا به سابقاً لأنه وعد به فيما سبق بقوله وحكمه  
 وحكمهم سيأتي الخ والوعد لا ينبغي أن يختلف (قوله في الجد والاختوة) أي الاشفاق أو لأب أما الاختوة  
 للام فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذکور في كلامه أيضاً (قوله فأتى الخ) أتى فعل أمر بالهمزة  
 مبني على حذف الياء أي أيها الطالب نحو أي جهنم والسمع مفعول وألفه للاطلاق أي اصغ لما أقول لك  
 من الأحكام الآتية وإنما أمر بالاستماع والاصغاء لأنه أمرهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي  
 الله عنهم يتوقون الكلام فيه جداً فمن على رضي الله عنه من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين  
 الجد والاختوة والجرائم جمع جرثومة وهي الحجارة المحماة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن  
 عضلکم واتركونا من الجد لأحياء الله ولا يباهو عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو ثلوة  
 وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجد شيئاً ولا أقول في الكلا تشيئاً ولا أولى عليكم  
 أحداً (قوله واجمع حواشي الخ) أي أحضر في ذهنك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره  
 وتفصيله واجاله وتهتم بذلك اهتماماً زائداً عسى أن تظفر ببعض المراد (قوله واعلم بأن الخ) هي كلمة  
 يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بأن زائدة للوزن (قوله ذو أحوال) أي باعتبارات مختلفة  
 حاصلها أن يقال أما أن يكون مع الجد والاختوة صاحب فرض أم لا فهذا حالان وإن نظرت لماله من  
 المقاسمة والثلث وغيرها تجدها خمسة أحوال لأنه إن كان معه صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة وإن  
 لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين فهذه خمسة أحوال وإن نظرت لما يتصور في هذه الأحوال تجدده  
 عشرة وبيانها أن يقال إذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال أما تعين المقاسمة  
 وأما تعين ثلث الباقي وأما تعين سدس جميع المال أو تستوي له المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة  
 وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وإن لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة  
 أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءها فهذه ثلاثة تنضم للسبعة قبلها تصير الجملة عشرة  
 وإذا نظرت لوجود الاختوة الأشقاء فقط أو للأب أو لها معازات الأقسام (قوله إذا لم يعد الخ) هو  
 بضم العين وفتح الياء وكسر اللام وصله يعود فدخل عليه الجازم فسكنت لدال ولما سكنت التثنية  
 ساكنان فحدث الواو وحركت لدال بالكسرة لالتقاء الساكنين والأذى هو الضرر أي وإن كانت  
 القسمة تنقصه عن الأصل (قوله إن لم يكن هناك ذو سهام) أي أصحاب فروض والذي يمكن  
 اجتماعهم مع من أصحاب الفروض ستة الزوج والزوجة والبن والابن والأم والجددة (قوله  
 فاقع الخ) هو ففتح النون من القناعة وسيأتي الكلام عليها وقوله عن استفهام أي طلب الفهم

(باب ميراث الجد والاختوة)

ونبتدي الآن بما أردنا \*

في الجد والاختوة إذ وعدنا

فأتى نحو ما أقول السمع \*

واجمع حواشي الكلمات

جمعاً

أقول شرع في بيان حكم

الجد والاختوة لأنه وعد به

فيما سبق بقوله وحكمهم

وحكمه سيأتي \*

البيان في الحالات والمراد

بالاختوة الجنس ليشمل

الأخ الواحد والأكثر

ذكر كان أو أتي من

الأبوين أو من الأبدون

الاختوة من الأم لأنهم

يسقطون بالجد كما تقدم في

الحجب وأشار بقوله

فأتى نحو ما أقول السمع

الخ إلى الاهتمام بمعرفة

تفصيل أحوالهم وأحكامهم

لأنهم من المهمات قال

(واعلم بأن الجد وأحوال

\* أنبيك عنهم على التوالي

يقاسم الاختوة فيهن إذا \*

لم يعد القسم عليه بالأذى

فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً \*

إن كان بالقسمة عنه نازلاً

إن لم يكن هناك ذو سهام \*

فأقنع بأضاحي عن

استفهام وتارة يأخذ ثلث

الباقي \* بعد ذوي الفروض



والأزواق هذا إذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك بالمزاجه وتارة يأخذ ثلث المال وليس عنه نازلا بحال  
أقول للجد مع الأخوة أو بعقأحوال حال يقاسم فيه الأخوة وجوباً بحال يفرض له فيها ثلث المال بحال يفرض له فيها ثلث الباقي بعد  
الفرض وحال يفرض له فيها سدس المال فيقاسم الأخوة كأخ منهم بشرط أن تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال إن لم يكن معهم  
صاحب فرض فإن كان معهم صاحب فرض قاسم الأخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد  
بقوله إذا لم يعد القسم عليه بالأذى بأن حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض كجد وأخوين وكجد وأخ فيقاسم  
فيهما فيحصل له في الصورة الأولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأم وجد وأخ للأم الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة  
كأخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الأم ومن سدس الجميع كزوج وجد وأخوين يقاسم الأخوين في الباقي  
بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالأذى فإن حصل له بالمقاسمة قل من ثلث المال فرض  
للجد الثلث كاملاً بشرط أن لا يكون معهم ذو سهم أي صاحب فرض كجد وثلاثة أخوة فإنه إن قاسم الأخوة (٣٥)

حصل له ربع المال فتنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الأخوة على ثلاثة وضابط هذا أن يزيد عدد موصي الأخوة على مثليه ولا تنحصر صورته فإن كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جد وأخته معها الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف في الصورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث أخوات فيهما خسان وإن كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر في ثلاث صور وهن جد مع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ وأختين وتارة يفرض له

منى بطلب زيادة الإيضاح فاني قد أوضحتها الإيضاح المحتاج اليه الذي يغنيك عن السؤال (قوله والأزواق) جمع رزق وهو ما ينتفع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضاً فهو عطف تفسير على ذوى الفروض ويحتمل أن يراد بالأزواق ما إذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمان على الارث فيكون أعم مما قبله (قوله بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو صادق بأن زادت المقاسمة عن ثلث المال أو سارته وكذا مع سدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى كلام الشارح أنه إذا استوى له ثلث المال والمقاسمة أن يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها يخير المفتي ثالثها بالفرض والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة كجد وأربع أخوات فعلى الراجح أصلها من ثلاث وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخيير يختلف باختلاف تعبير المفتي لأحدهما وتظهر أيضاً فائدة الخلاف في الوصية بثالث الباقي بعد ذوى الفروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثالث ما يبقى بعد أصحاب الفروض فعلى الراجح للجد ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فزاد الوصى له ثلث ما يبقى بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهماً لأن الزوجة الربع وهو ثلث ثمن ذلك فيكون الباقي تسعة فثلثها ثلاثة للجد فزاد الوصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فلموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الأول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتي على القول الثالث (قوله كجد وأخوين) هذا مثال الاستواء بالمقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله كجد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسيأتي التمثيل لتعين الثلث وهو كجد وثلاثة أخوة فيتعين له ثلث جميع المال فهذه الأحوال الثلاثة إذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة إذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد وأخوين مثال لاستواء الأمور الثلاثة (قوله كزوج وأم وجد وأخوين) مثال لتعين

ثلث الباقي بعد الفروض فيما إذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحداً بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه المقاسمة عن سدس جميع المال كأم وجد وثلاثة أخوة للأم السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلاثا سهم لأنه إن قاسم الأخوة يحصل له سهم وربع وإن أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض خير الأمور الثلاثة وهو هنا ثلث الباقي وكزوجة وجد وثلاثة أخوة للزوجة الربع سهم من أربع أسهم وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم ولو قاسم الأخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فتنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لأنه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك إذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأم وجد وأخوين للزوج النصف وللأم السدس بفضل ثلث فإن أخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة أسهم وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا إن قاسم الأخوين فالمقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما كبنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضاً لأنه خير الأمور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلاً بحال إلى أن الجد



مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلو لم يفضل عن أصحاب القروض الا السدس فقط كأهم وزوج وجندوا أخ وكبنتين وأم وجد  
واخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الاخ والأخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرص أقل من سدس المال كزوج وبنتين  
وجندوا أخوة أولم يفضل شيء كبنتين وزوج وأم وجد واخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الأولى بتمام السدس ويزاد في عول  
الثانية ولا يسقط الجند لا ينقص عن السدس تغير عول بحال وتسقط الاخوة قال (وهو مع الاناث عند القسم مثل أخ في نصيبه الاخوات فيعصب  
الامع الأم فلا يحجبها \* بل ثلث المال لها يصحبها) أقول الجند مع الأخوات عند المقاسمة مثل أخ في نصيبه الاخوات فيعصب  
الاخوات سواء كن لا بون أو لابلساواته لمن في الادلاء بالأب فإذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجند مثل حظ الاناث فيكون له  
سهم الأخ وحكمه كحكمه في كونه يعصب الأخت فأكثر يسقط فرضها (٣١) الا اذا كان مع الجد أم وأخت فانه وان

كان مثل الأخ في نصيبه  
الاخت وفي مقاسمة اياها  
فليس مثل الأخ في حجب  
مع الأخت للأم من الثلث  
الى السدس بل الجند مع  
الاخت لا يحجب الأم فلها  
مع الثلث كاملا والباقي بين  
الجد والاخت مقاسمة  
للاخت نصف ما للجد وتلقب  
هذه الصورة باخر قاصو هكذا  
في زوجة وأم وجد وأخت  
للأم فيها الثلث كاملا  
وللزوجة الربع والباقي بين  
الجد والاخت على ثلاثة له  
سهان ولها سهم قال

(واحسب بنى الاب مع  
الأعداد

وارفض بنى الام مع الأجداد  
واحكم على الاخوة بعد العد  
حكمك فيهم عند فقد الجد  
أقول جميع ما تقدم فيها اذا  
كان مع الجد لا بون  
أو ولد لا بون ذكر في هذين  
البيتين حكم ما اذا كان مع

سدس جميع المأخوذة ما ذكره الشارح سابقا ولاحقا فيها اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال  
تعين المقاسمة استواء الأمور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال وبقى من الصور السبعة  
ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال نحوز زوج وحنة وجد وأخت استواء السدس وثلث  
الباقي نحوز زوج وجندوا ثلاثة اخوة استواء المقاسمة وثلث الباقي نحوز أم وجندوا أخوين وبهذا مكنت  
أحواله العشرة المتقسم بيانها (قوله وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واسكانها والفتح أولى  
والقسم بفتح القاف وسكون السين أى المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أى نصيبه حالة التعصيب  
فياخذ مثلها ويكون مثل الأخ في الحكم من كون الأخت تصير معه عصبه بالغير لكن ليس في  
جميع الأحكام كما سيأتى فلذا قال الامع الأم فلا يحجبها اشارة الى ما ذكرنا من قوله والباقي بين الجد  
والاخوة مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة للأم ثلاثة وللجد أربعة وللأخت اثنان وهذا  
مذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه وهو مذهب الأئمة الثلاثة رضى الله عنهم وأمام مذهب أبى بكر الصديق  
رضى الله عنه فالأم الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت لأنها محجوبة بالجد عنده وهو مذهب أبى حنيفة  
رضى الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قوله باخر قاء) لقب بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها أولان  
الأقوال خرقتها لكثرة ما وهى بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف والميم وتسمى أيضا بالثلثة لأن عثمان  
رضى الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالربعة لأن ابن مسعود رضى الله عنه جعلها من أربعة وهى  
أحدى مربعة الخس (قوله واحسب الخ) أى اعدد وهو يضم السين والدليل على مقاسمة  
الاخوة للجد استواءهم معه فى الادلاء بالأب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة بالأب بانفرادهم كان عن  
دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان في مقاسمتهم لما كان الاخوة  
الاشقاء أقوى سببا من الاخوة للأب دفعهم عما صار اليهم حتى ضعفوا عن دفعهم فلذلك أعادوا عليهم  
ما أخذوه وليس يقدح أن تحجب الاخوة شخصاتهم تعود فائدة ما حجبوه على غيرهم ألا ترى أن الأخ  
للأب يحجب الأم مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذلك الاخوات يحجبان الأم مع وجود  
الأب ثم تعود فائدة الحجب عليه دونها وكذلك الأخوان للأم يحجبانها بالسدس مع وجود الجد ثم تعود  
فائدة الحجب عليه لا تسبها محجوبان به فكذلك هنا (قوله الا اذا كان من ولد الأب بشقيقه واحدة الخ)

الجد ولاد لا بون وأولاد لاب جميعا سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجد بنى الاب مع بنى الأبون  
وعدهم على الجد كأنهم كلهم صنف واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا أولاد الأب ذكورا كانوا أو اناثا وكذا بنو الام ثم اذا أخذ الجد حظه  
فاحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجد فيحجب بنو الاب بالشقيق والاشقاء فلا شيء لأولاد الأب الا اذا كان من ولد  
الأبون شقيقه واحدة وفضل عن نصفها شيء فهو ولد الاب مثل الجد وأخ شقيق وأخت لاب يستوى للجد فيها المقاسمة والثلث فله الثلث  
والباقي للشقيق ويسقط الاخ للأب بعد عده على الجد وكذلك الجد وأخت شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للجد فله سهان من خمسة وللشقيق  
الثلاثة الباقية وتسقط الاخت للأب بعد عدها على الجد (مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخت لأب يستوى للجد فيها الثلث والمقاسمة  
فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة النصف يفضل سدس للاخ والأخت من الاب أثلاثا وتصح من ثمانية عشر  
(مسئلة) أم وجد وأخ شقيق وأخت لاب للأم السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهان وللشقيق الباقي



ثلاثة وتسقط الأخت للأب وكذلك أم وجدواخت شقيقة وأخ لأب اللام سهم وللجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للأب (مسئلة)  
 أم وجدواخت شقيقة وأخوان لأب اللام السدس وثلاث الباقي خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة  
 يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل الأخوين لأب سهم بينهما نصفين فتصع من ستة وثلاثين والنصف الذي تأخذه  
 الشقيقة في هذه الصور تأخذه (٣٣) فرضا لأنها واقعة لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث

الباقي خير للجد وفصل  
 نصف المال أو أكثر  
 فالنصف الذي تأخذه  
 الشقيقة تأخذه فرضا على  
 الصواب كما نقله الرافعي  
 والنووي عن تصويب ابن  
 اللبان وأقره ونقله جماعة  
 عن زيد رضي الله عنه  
 وهذا وارد على قول الجاهل  
 أنه لا يفرض للأخت مع  
 الجد إلا في الكسرية  
 وقوله وارفض بني الأم مع  
 الأب جداد أي أسقط أولا  
 الأم بالجد قربا وبعد فلا  
 مدخل لهم معه في الإرث  
 وهذا تقدم في قوله

ويفضل ابن الأم بالأسقاط  
 بالجد فافهمه على احتياط  
 (باب الأ كسرية)  
 قال (والأخت لا فرض مع  
 الجد لها

فيما عدا مسئلة كملها  
 زوج وأم وهما تمامها  
 فاعلم خير أمة علامها  
 تعرف يا صاحب الأ كسرية  
 وهي بأن تعرفها حريه  
 فيفرض النصف لها  
 والسدس له

حتى تعول بالفروض المجمله

فن الصور التي بقي فيها الولد الأب شي الزيدات الأربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لأب  
 والعشرينية وهي جد وشقيقة وأختان لأب ومختصرة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب  
 وتسعينية زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب (قوله فأصلها من ثمانية عشر) لأن فيها  
 سدسا وثلث ما بقي وما بقي تكون من ثمانية عشر وتصع من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة  
 وللشقيقة ثمانية عشر واكل أخ للأب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قوله وهذا وارد على  
 قول الجاهل الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للأخت مع الجد إلا في الأ كسرية أو يقال لا يفرض  
 للأخت ويعال لها مع الجد إلا في الأ كسرية (قوله فيما عدا مسئلة كملها الخ) ومسئلة بالنصب منونة  
 لأن ما عدا من شأنها ذلك وعن جماعة جواز جرها قال ابن هشام وهو شاذ في هذه المسئلة تضمنين لأنه  
 قال كملها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل العروض أن لا يستقل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف إليه البيت  
 الثاني فتقدير كلامه كملها زوج وأم وأخت وجد (قوله فاعلم خير أمة علامها) أي أكل أمة أي جماعة  
 علامها بتشديد اللام أي أعلمها لأن مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته أعلى كان أكل  
 من غيره واتي المصنف بصيغة المبالغة لزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة أن يتعلم  
 الرجل المسلم علما فيعلمه أخاه المسلم وقال أيضا عليه السلام من زار عالما فكأنما زار بيت المقدس  
 محسبا وحرم لجموع جسده على النار ومن أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواه أنس  
 ابن مالك وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة  
 وحشر الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى أين  
 العلماء ورثة الأنبياء فيقوم خاق من خلق الله لم يعلم عددهم إلا الله حتى يقوموا بين يدي الله تعالى فن  
 كان علمه وعمله لله أجلس على كرسي منها ويوضع على رأسه تاج الكرامة ويقال له اشفع في تلامذتك  
 ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعتك فيهم ومن كان علمه دنيا فقد نال حظه منها ولا حظ له في  
 الآخرة فيؤمر به إلى النار (قوله يا صاحب) بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من  
 لا ينتظر أي يا صاحب والمراد بالانتظار الحرف المحذوف الذي هو الياء وبالضم أي ضم الحاء على  
 وزن يازيد (قوله بالأ كسرية) أي لأنها كسرت على زيد مذهب وقيل لأن الميتة من أ كسر  
 وقيل إن الجد كسر على الأخت فرضها وقيل غير ذلك (قوله حريه) أي حقيقة (قوله المجمله)  
 المجتمع (قوله واشكرناظمه) أي بالدعاء أو بذكره بالجيل لأنه قد صنع لك معروفا بنظمه لك  
 الأحكام وبيانها فرجه الترتيب واسعة جزاءه الله عنا خير أو قسروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من  
 صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء (قوله ويفرض للأخت النصف لأنها بطلت  
 عصوبتها الخ) ولا نه ليس في الورثة من يسهطها وتعثر التعصيب فانقلبت إلى فرضها كالجد ولو فازت  
 به لفصلت على الجد لأخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممنوع لأنها في درجة واحدة فجمع فرضها وقسم

ثم يعودان إلى المقاسمه \* كما مضى فاحفظه واشكرناظمه أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور أن  
 الأخت لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة إلا في المسئلة الأ كسرية تصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد بقوله فيما عدا مسئلة  
 كملها زوج وأم وهما تمامها أي والجد وأخت تمام المسئلة فيكون الضمير وهو هماراجع للجد والأخت ويحتمل رجوعه للزوج والام  
 فلزوج للنصف وللأم الثلث يفضل سدس كان القياس أن يفرض للجد وتسقط الأخت وبه قال أبو حنيفة وأجدو عند الشافعي ومالك  
 والجمهور يفرض للجد السدس الباقي ويفرض للأخت النصف لأنها بطلت عصوبتها بالجد ولا حاجب يحجبها فتعول المسئلة بنصفها وهو



ثلاثة أسهم من ستة إلى تسعة ثم يعود الجد والاخت إلى المقاسمة فينقلان إلى التعصيب ويقسمان فر يثبتها بينهما اثلاثا كما مضى وسهامها أربعة لا تنقسم اثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة، بلغ للمسئلة يعولها فتصح من سبعة (٢٣) وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة والاخت أربعة

بينها على حدارثهما بالعصو بقراءة الجانيين فهذا يدل أنها عصبة وان قالوا يفرض لها معه (قوله) فينقلان إلى التعصيب الخ) فان قيل هلا أخذ الاخوة الا شقاء في المشتركة ما خصهم من الثلث وقسموه للذكر مثل حظ الأنثيين على أصل ميراثهم كما رجعت الاخت هنا إلى التعصيب وهو أصل ميراثها مع الجد فالجواب أننا لو قلنا ذلك لآدى إلى بطلان أصل ميراثهم لأنهم لا ميراث لهم إنما ورثوا بقراءة الأم فقط (قوله) نخص أحدهم ثلث المال وهو الزوج لأن له نصفًا ثلاثا وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهو الأم لأن لها ثلثًا ثلاثا وهو ستة والثالث ثلث الباقي وهو الرابع بعة والرابع الباقي وهو الجد لأن له ثمانية ويعاينها أيضا فيقال خاف أن بعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الأجزاء الثلاثة الجواب هي الأم كسر يتقارن الذي أخذ الجزء هو الجد والذي أخذ نصفه هي الاخت والذي أخذ نصف الجزءين هي الأم والذي أخذ نصف الأجزاء الثلاثة هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي الخرقاء وقد تقدمت أولم يكن فيها أم فلزوج النصف والباقي بين الجد والاخت اثلاثا أولم يكن فيها جد كانت المباحة لزوجته تقدمت أيضا ولم يكن فيها اخت كانت إحدى الغرايين اذا كان الأب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقط اذا فرض له فلو كان بدل الاخت خنثى شكل فالطريق في القسمة أن تعاملهم بالأضر فالأضر في حق الزوج والأم أنوته وفي حق الخنثى والجد ذكوره وتصح من أربعة وخمسين لأن مسألة أنوته من سبعة وعشرين وذكوره من ستة وبينها توافق بالثالث واذا ضربت ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج ثمانية عشر والأم اثني عشر والجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيئا ويوقف الباقي وهو خمسة عشر إلى البيان هذا مذهبننا وعند السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المستثنين مسألة ذكوره ومسألة أنوته وما بقي فهو للخنثى وتصح من مائة وثمانية لأنها جامعة للمستثنين من ضرب حاتى الذكر والتأنيث في أربعة وخمسين فيكون للزوج خمسة وأربعون وللأم ثلاثون وللجد خمسة وعشرون والباقي للخنثى ثمانية

### (باب الحساب)

أي حساب مسائل الفرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد إتقان علم الفرائض قال (وان ترد معرفة الحساب لتذهب فيه إلى الصواب وتعرف القسمة والتفصيلا وتعلم التصحيح والتأصيل فاستخرج الأصول في المسائل ولا تسكن عن حفظها بذاهل فانهم سبعة أصول ثلاثة منهم قد نعول وبعدها أربعة تمام لا عول يعرفوها ولا اتلام) أقول هذه الآيات الثلاثة الأول كلها حشو والغرض بيان أصول المسائل أولا وأصل كل مسألة هو

### (باب الحساب)

لما تكلم على شيء من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شيء من نتيجات المسائل الحسابية وهي تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله) لا علم الحساب المعروف أي الشامل لحساب الفرائض وغيره والحساب لغة مصدر حسب الشيء بفتح السين يحسبه بضمها اذا عدهم يأتي مصدره على فعلا كحسبان والعداد الحاسب والعداد المحسوب وأما حسب بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاح علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية وقال بعضهم مزاولة الأعداد بنوعى التفريق والجمع لأن جميع أنواع العدد لا يخرج عن هذين النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله) وتعلم التصحيح أي تصحيح المسئلة وهو أقل عدديتا في منه نصيب كل واحد من الورثة تصحيحا (قوله) لا عول يعرفوها أي يعتريها عني يغشاها وينزل بها ولا اتلام أي كسر وخل يقال لم الشيء ثلما بمعنى كسره ولما كان العول يؤدي إلى نقص كل ذي فرض من فرضه جعل كخلل الذي في الاناء بسبب الكسر لأنه يخلل يدخل على المسائل ويعتريها (قوله) المتفق عليها خرج المختلف فيها واما الثمانية عشر والستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاختوة والراجح أنها تأصيل لا تصحيح وهما مبنيان

( ٥ - رحيبة ) أقل عدد يصح منه فرضها أو فرضها وأصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة اثنان

وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وهي قسمان قسم منها قد يعول وهو



ثلاثة أصول وقسم منها لا يعول وهو الأثر بعة الباقية وقوله ولا اشلام كمل به البيت لأجل القافية قال  
(فالسلس من ستة أسهم يرى \* والسلس والرابع من اثني عشر \* والتمن ان ضم اليه السلس \* فأصله الصادق فيه الحس  
أربعة يتبعها عشرون \* يعرفها الحساب أجمعونا \* فهذه الثلاثة الأصول \* ان كثرت فروضها تعول)  
أقول كل مسألة فيها سلس وما بقي (٣٤) أصلها من ستة كأبوابين وكأبوابين فأصلها من ستة وكذلك اذا كان مع

السلس نصف أو ثلث أو  
ثلثان كأبواب ستة وعوم كأب  
ووليها وعوم كأب وبتين  
وعوم وكذلك اذا كان فيها  
نصف وثلث كزوج وأم  
وعوم وكل مسألة فيها ربع  
وسلس فأصلها من اثني  
عشر كزوج وأم وابن  
وكذلك اذا كان مع  
الزوج ثلث أو ثلثان كزوجة  
وأم وعوم وكزوج وبتين  
وعوم فأصلها من اثني عشر  
وفي كثير من النسخ والثلث  
والربع من اثني عشر وهي  
صحيحة كأب وزوجة وعوم  
وكل مسألة فيها ثمن وسلس  
فأصلها من أربعة وعشرين  
وهو معنى قوله أربعة  
يتبعها عشرون كابن  
وزوجة وأم وكذلك اذا  
كان مع الثمن ثلثان كزوجة  
وبتين ومعنى وقوله  
الصادق فيه الحس حشو  
لأجل القافية والحس في  
اللغة الظن والتخمين  
فهذه الأصول الثلاثة تعول  
اذا كثرت فروضها فزاد  
مجموعها على المال كزوج  
وأختين لأم وأختين لأب

على قاعدة وهي كل مسألة فيها سلس وثلث ما بقي وما بقي تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع  
وسلس وثلث ما بقي وما بقي تكون من ستة وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهي الستة وضعها اثنا عشر  
وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو الأثر بعة الباقية) وهي الاثنان والثلاثة والأثر بعة والثمانية  
(قوله فأصله الصادق فيه الحس) أي الظن والتخمين والمراد به هنا اليقين واعلم أن الفرضي يقتدر  
بعدم معرفة الفتوى الى ثلاثة أعمال من الأعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما  
كان المقصود الا عظم منها الثالث والأولان وسيلتان له بدأهما التأصيل والتصحيح والتأصيل  
مصدر أصلت العدد اذا جعلته أصلا وهو ما ينبغي عليه غير ما اصطلاحاً قل عدد يخرج منه كسور المسئلة  
ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر أثني عشر اذا تم حضور عصبه وانحدوا جهته وفر باوقوة والتصحيح  
تفصيل من الصحة ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالباً إزالة الكسر الذي وقع بين الفريق وسهامه  
من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والفرضي بمنزلة الطبيب لعلاج السهام المكسرة بضرب  
مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح السهام سمي فعل ذلك تصحيحاً (قوله أربعة يتبعها  
عشرون) أي يتبعها في النطق بها وألفه للاطلاق وكذا أجمعون (قوله وكذلك اذا كان مع السلس  
نصف أو ثلث) فيه إشارة الى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر وأما الاثناعشر  
والأثر بعة والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قوله اذا كان فيها نصف وثلث) أي فتكون  
من ستة لأن المخرجين بينهما تبين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقيد بكون الستة من  
مخرج السلس فقط بل تكون من غيره (قوله كزوج وأم وابن الخ) أي لأن مخرج الربع من أربعة  
ومخرج السلس من ستة عدان متوافقان بالانصاف يضرب نصف أحدهما في كمال الآخر يحصل  
ما ذكره المصنف (قوله لأن العول في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع  
السهام المأخوذة من الأصل عند ازدحام الفروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب  
حصصهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما وقع  
في زمن عمر رضي الله عنه وقدرى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قال أول من عال الفرائض عمر  
رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضاً وقال ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان  
امراً ورعاً فقال ما أجد شيئاً أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذي حق  
ما أدخل عليه من عول الفريضة اه وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان فلما رفعت  
الى عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حقه فأشيروا على فأول من أشار  
بالعول العباس على المشهور وقيل على رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه والظاهر كما قال  
السبكي رحمه الله أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه إياهم وانفقوا على العول فلما  
انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المبالغة فقليل له ما بالك لم تقل

فان فيها نصفاً وثلثاً وثلثين فتحاصص أصحاب الفروض في المال على نسبة فروضهم فتجتمع سهامهم هذا  
من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام يخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لأن العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح  
زيادة في عدد سهام أصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصاء قال (فتبلغ الستة عقد العشرة \* في صورة معروفة مشتهرة  
وتلحق التي تليها في الأثر \* بالعول افراد الى سبع عشر \* والعدد الثالث قد يعول \* بثمانه فاعمل بما أقول  
أقول شرع يبين عول هذه الأصول الثلاث وما يبلغه كل أصل منها بالعول فالسنة تعول الى سبعة



والى ثمانية والى تسعة فتعول أربع مرات على توالى الاعداد الى ان تبلغ عشر فتعول في صورة معروفة مشهورة بأمر الفروع باثاء المعجمة وستأى فتعول الى سبعة في زوج وأختين لا يوين أو لاب أو مختلفين فلزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان عائلان وهما أربعة أسباع وفي أم وأخوين لأم وأختين لغيرها وتعول الى ثمانية كزوج وأم وأختين لغيرها وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب وتلقب هذه الصورة بالباهلة ويصير نصف الزوج في صورتين ربعا وثمنا ويصير فرض الأم في الأولى ثمانا وفي الثانية ربعا وتعول الى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات

(٣٥)

لابوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بالغراء لاشتجارها كالسكوكب الاغرو الى عشرة كزوج وأم وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج وأم وأختين منها وأختين من غيرها وتلقب هذه الصورة بأمر الفروع باثاء المعجمة لكثرة ما فرخت بالمول والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على توالى الأفراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبتين وأم وزوج وكزوجة وأم وأخت لأم وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبتين وزوج وأبوين وكزوجة وأختين لأم وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة وأم وولديها وأختين لغيرها وكجدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثمان

هذا لعمر فقال كان رجلا مهابا فبسته (قوله والى ثمانية) أى فتعول بمثل ثلثها في ثلاث صور الأولى ما ذكره المؤلف نصفو ثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكروا المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب فلزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضى الله عنهما للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه الصورة بالباهلة لقول ابن عباس رضى الله عنهما ان شاؤا فلنمدح أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ثم نبشيل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابتهال مأخوذ من قولهم سله الله أى لعنوا بعده من رحته أو من قولك أبهلته اذا أهملته وأصل الابتهال ما ذكرتم استعماله في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التبعان الثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قوله وتلقب هذه الصورة بأمر الفروع الخ) أى لأنها شبيهت بطائر وحوله أفرأخه فيل انما لقب لكل عائلة الى عشرة (قوله وبالسبعة عشرية) وتلقب أيضا بالديارية الصغرى وأما الديارية الكبرى فصورتهما زوجة وبتان وأم واثنا عشر أخا وأختا والمتركة ستمائة دينار للبتين أربع مائة لأن لها الثلثين وللأم مائة لأن لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لأن لها الثمن والباقي للأخوة خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد نزلت بعلى رضى الله عنه فقالت له أخى مات وترك ستمائة دينار فأعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا وكذا وعلم من ذكر فقالت نعم فقال لها حقك معك (قوله بالمنبرية) أى لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ فقال صار ثمن المرأة تسعا وهذا قد تمت الأصول الثلاثة للعائلة لأن المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة تكون عادلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفروض فهي عادلة وان احتاجت للعاصب كما لو فضل شيء بعد أصحاب الفروض فهي ناقصة وان تزاجت الفروض وزادت فهي عائلة (قوله من أربعة مسنون) السنن بفتح السين والنون الأولى الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب في الخارج وهي أن يخرج الكسر المنفرد سمية الا لنصف فخرجه اثنان فالربع سمية الرابع فهي مخرجه والسلس سمية الستة فهي مخرجه وهكذا (قوله ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفي بعض النسخ \* ثم اسلك التصحيح فيها واقسم \*

أخوات لا يوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بأمر الأرا ممل وبأمر الفروع بالجيم لأن توتة الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من الاصول العائلة قد تعول وتلقب بالمسئلة البخيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة بثمنها الى سبعة وعشرين كأربع بنات ابن وأربع جدات وجدو ثلاث زوجات وكزوجة وبتين وأبوين وتلقب هذه الصورة بالمنبرية قال

(والنصف والباقي أو النصفان \* أصلهما في حكمهما اثنان والثلث من ثلاثة يكون \* والربع من أربعة مسنون والثلث ان كان فن ثمانية \* فهذه هي الأصول الثانية لا يدخل العول عليها فاعلم \* ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من أصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التى تعول شرع الآن في بيان القسم الثانى وهي الاربعة التى لا تعول فكل مسألة فيها نصف وما بقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب فأصلها اثنان



والصورتان الاخيرتان تلقبان بالضعفتين لأن كلامهما فيها نصف ونصف باليتيميتين لأنهما لا نظير لهما وكل مسألة فيها ثلث ومائتي  
 كأموهم أو ثلثان ومائتي كبتين وعم أو ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين لأب فأصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع ومائتي كزوج وابن  
 أو ربع ونصف ومائتي كزوج وبنت وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثمن ومائتي كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومائتي كزوجة وبنت  
 وعم فأصلها ثمانية وقوله من أر بعته مسنون السنن هي الطريقة فهذه الأصول الأربعة لا يدخلها العول كما تقدم فإذا عرفت أصل المسألة  
 فاسلك طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطأ في القسمة فقد تصحح المسألة من أصلها وقد يحتاج إلى ضرب يأتي بيانه قال (وان تكن  
 من أصلها تصحح \* فترك تطويل الحساب ربح فأعط كل سهم من أصلها \* مكمل أو عائل من عولها) أقول إذا كانت المسألة  
 تصح من أصلها بأن انقسم نصيب كل فريق على عدد موهسه كأموهم وابن وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام وكأم  
 الأرامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج إلى تصحيح فلا تضرب بعض الرعوس في بعض والحاصل في أصل المسألة ولا تنظر بين  
 الرعوس والسهم لأن هذا كله (٣٦) تطويل في الحساب من غير فائدة فتركه ربح الراحة فأعط كل وارث سهمه من

أصلها كاملاً إن لم تكن  
 المسألة عائلة وعائلان  
 وكانت عائلة ففي ثلاث  
 زوجات وأم وخمسة أعمام  
 أصلها اثنا عشر ومنها تصح  
 ربعها ثلاثة أسهم على  
 ثلاث زوجات منقسمة  
 عليهن لكل زوجة سهم  
 وثلثها أربعة للأم والباقي  
 خمسة منقسمة على الأعمام  
 لكل سهم وفي المباهلة  
 وهي زوج وأم وأخت  
 لغيرها أصلها ستة وتعمل  
 إلى ثمانية للأم ثلث عائل  
 وهو سهمان من ثمانية فهو  
 في الحقيقة ربع ولكل  
 من الزوج والأخت نصف  
 عائل وهو ثلاثة أثمان  
 وفي أم الأرامل وهي

وهي صحيحة أيضاً أي أقسم مصححاً بين الورثة على ما سيأتي وقد تم الكلام على الأصول الثانية التي  
 لا تعول وهي الاثنان وضعفها وضعفها والثلثة فأكمل بذلك الأصول السبعة المتفق عليها وبقي  
 أصلان مختلف فيهما وهما الثانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلان على الراجح لا تصححان وقد  
 تقدم الكلام عليهما (قوله وان تكن من أصلها تصحح الخ) أي إذا كانت المسألة تنقسم على من  
 فيها من غير كسر فلا تضرب الرعوس في بعضها لأن ذلك خطأ في الصناعة وتترك ذلك ربح للراحة (قوله  
 وكثلاث زوجات الخ) أي فهي منقسمة عليهم من أصلها وهي اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لكل  
 واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أربعة منقسمة عايتها والباقي خمسة أسهم للأعمام الخمسة لكل  
 واحد منهم سهم (قوله وكأم الأرامل) وتقدم أنها جدتان وثلاث زوجات وأم وأخت لأم وثمان  
 أخوات لأبوين أو لأب وتقدم أنها من اثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة  
 منهن سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللأخوات للأم أربعة لكل واحدة سهم منهن سهم  
 وللشقيقات ثمانية لكل واحدة سهم فلا يحتاج إلى ضرب الرعوس بعضها في بعض لأنها قد انقسمت  
 من أصلها على من فيها غير كسر (قوله وان تر السهم) أي الحظ والنصيب (قوله بالوفق) أي بالنظر  
 في الوفق لعلمك بنجد بين الرعوس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي الوفق على الوجه الآتي فهو أخصر  
 من ضرب الكامل في الكامل وإن كان محيياً أيضاً لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قوله  
 فأن الحاذق) أي العارف بالمقن المحكم يقال حذفته بالكسر أي عرفته وأتقنته ويقال حذف العمل  
 بالفتح والكسر حذفاً وحذفاً أحكمه (قوله ودع عنك الجدال والمرا) عطى المرا على الجدال  
 عطى تفسير والجدال مقابلة الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجدال لأجل المغالبة  
 وأما الجدال لاظهار الحق فهو محمود إن كان مبتغياً به وجه الله تعالى والمرا تقدم أنه تفسير للجدال  
 قال القرطبي في مختصر الصحاح ما ربه أماريه مرء جادلته اه فعلم من هذا أن الجدال والمراء

مترادفان

جدتان وثلاث زوجات وأم وأخت لأم وثمان أخوات لأبوين

أو لأب أصلها اثنا عشر وتعمل إلى سبعة عشر للجدتين السدس عائلان وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع  
 عائلان وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للأم الثلث عائلان وهو أربعة لكل أخت سهم وللأخوات الباقيات  
 الثلثان عائلان وهما ثمانية لكل منهن سهم فتعمل إلى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً ولذلك  
 تلقب بالسبعة عشرية قال (وان تر السهم ليست تنقسم \* على ذوي الميراث فاتبع ما رسم واطلب طريق الاختصار في العمل  
 بالوفق والضرب بجانبك الزلل وارجع إلى الوفق الذي يوافق \* واضرب به في الأصل فأن الحاذق إن كان جذساً واحداً أو أكثر  
 فاحفظ ودع عنك الجدال والمرا) أقول إذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسألة على عدد موهوس فريقه من الورثة قسمة  
 محيية من غير كسر بأن انكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما رسم أي اتبع الأثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار  
 في العمل بالوفق



وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم وسهول بين الرؤوس بعضها مع بعض واضر به في أصل المسئلة وعمل بالوفق والضرب لأن كل مسئلة اذا مضى بتدريس فريقها بعضها في بعض والحاصل في أصلها تصح قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها انكسار فإن لم يكن فيها انكسار فتصح من أصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤوس في الرؤوس كما اذا خلف خمس جدات وخمس أخوة لأن خمس أعمام أصلها ستة للجدات السدس سهم بيان عدد دهن وللأخوة الثلث سهان بيان عددهم والباقي ثلاثة للأعمام بيان عددهم والرؤوس متماثلة فاضرب عدد رؤوس أحد الفرق وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة فتصح من ثلاثين ولو ضربت

(٣٧)

في أصلها لصحت من سبعمائة وخمسين واذا كانت المسئلة تصح في عدد قليل فتصح جميعها من عدد أكثر منه خطأ في الصناعة الحسابية فاذا سلك الحساب طريق الاختصار بالوفق والضرب جانبه الخطأ وذلك بأن تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تباين رؤوس الفريق المنكسر عليه كأم وخمس أعمام فاضرب عدد رؤوسه في أصل المسئلة ان لم تكن عائلة أو في مبلغها بالعول ان عالت يحصل المطالب في المال اضرب عدد الأعمام وهو خمسة في أصلها ثلاثة تصح من خمسة عشر وفي زوج وثلاث أخوات لأبوين أصلها ستة وتعمل الى سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عايه

مترادفان فخطأ أحدهما على الآخر من عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المراء وهو مبطل بني له بيت في ربح الجنه ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه عن بعض الجند قال المنفري رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المعجمة ما حولها اه وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم إيباهي به العلماء أو ليأري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طالب الموافقة الخ) والحاصل أن للعلماء نظرين الأول بين الرؤوس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق فقط والتباين فقط ولا ينأى فيه التداخل ولا التماثل لأن المماثلة اذا وجدت بين الرؤوس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فإن كانت الرؤوس داخلية في السهام فهي منقسمة أيضا وان كانت السهام داخلية في الرؤوس فالنظر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤوس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه هنا وأما النظر الثاني فإنه يكون بين الرؤوس بعضها مع بعض وسياقي في كلام الناظم أنه يكون بالنسب الأربعة وسياقي بيانها في كلام الناظم في قوله وان ترى الكسر على أجناس الخ (قوله ولو ضربت الرؤوس بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك أنك تضرب رؤوس الجدات الخمس في رؤوس الأخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤوس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعمائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله تصح من خمسة عشر) هذا مثال لما عول فيه (قوله تصح من خمسة وثلاثين) هذا مثال لما فيه العول للزوج نصف عائل وهو ثلاثة من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بخمسة عشر منقسمة عليه وللأخوات العشرين الثمان عائلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهن سهم (قوله فإنها في الحكم عند الناس الخ) أي فالنسبة الواقعة بين المبتئين عند الفرضين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الأحكام) أي الخادق في الأحكام الفرضية والحسابية فإنها أصل كبير في الفرائض

وأربعة لأخوات تباين عددهن فاضرب عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وان كانت السهام توافق رؤوس الفريق فاردد الفريق الموافق الى وفقه واضر به في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا يحصل المطالب كأم وستة أعمام أصلها ثلاثة لأن سهم صحيح ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عايهم ويوافقان عددهم بالنصف فرد عدد رؤوسهم الى نصفه ثلاثة واضر به في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين اختلا ب أصلها ستة وتعمل الى سبعة ثلاثة للزوج صحيحه تنقسم عليه وأربعة لأخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فرد عددهن الى ربعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال

وان ترى الكسر على أجناس \* فإنها في الحكم عند الناس  
تحصر في أربعة أقسام \* يعرفها الماهر في الأحكام



بمثال من بعده مناسب \* و بعده موافق مصاحب \* والرابع المبين الخالف \* ينبيك عن تفصيلين العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بأن الكسر على فريقين أو أكثر نصيبه هو قوله وإن ترى الكسر على أجناس فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملاً والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وقفه وتحفظ وفقه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فأحوالهما منه حصرة في أربعة أقسام إما أن يكونا مثاليين وهما المتساويان كخمسة وخمسة وإما أن يكونا متناسبين وهو أن يكون أقلهما جزءاً من أكثرهما أي ينسب الى الأثر بالجزئية كنصفه وثلاثة وعشره ونصف عنه وهذا تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرون بعبرون عنهما بالتداخلين وإما أن يكونا متوافقين وهو أن يكون بينهما موافقة بجزء من أجزاء كالأربعة والستة فأنهما متوافقان بالنصف وإما أن يكونا متباينين وهو أن لا يكون بينهما موافقة (٣٨) بجزء من الأجزاء كخمسة والثمانية فإذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال

فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال

نخذ من المائتين واحدا \* ونخذ من المناسبين الزائدا

واضرب جميع الوفاقى للوافق \* واسلك بذاك أنهج الطرائق

ونخضع العدد المبين واضربه في الثاني ولا تداهن

فذاك جزء السهم فاعلمه واحذر هديت أن تضل عنه \* واضرب به في الأصل الذي تأصلا \* واحص ما انضم وما تحصلا واقسمه فالقسم اذا صحیح

يعرفه الأعجم والفصيح

(قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكركر عدم مناسب أي بينه مناسبة أي مداخلة وقوله العارف أي العالم بالأعمال الحسابية (قوله على فريقين إلى آخره) والخاص أن الانكسار على فريقين وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا كالحففة والحنابلة خلافاً للمالكية لأن الجدات عندهم لا ينكسر عليهم فرضهن وذلك لأن الانكسار على أربع فرق لا يكون إلا في اثنين عشر أو أربع وعشرين ولا يثبت عندهم إلا جدتان فقط والستين من هذين الأصلين الذي هو نصيبهما منقسم عليهما (قوله نخذ من المائتين واحداً) أي إذا كان بينهما مائة خمسة وخمسة مثلاً (قوله ونخذ من المناسبين الخ) أي المتداخلين كائنين وأربعة أو خمسة وعشرة فيمكنني بالأكثر ويضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفاقى في الموافق الخ) أي إذا كان بين الرؤوس موافقة كخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلاً فيبينهما موافقة بالثلث لأن الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو واحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله أنهج الطرائق) أي أوضحها فإن المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونخضع العدد المبين الخ) أي بأن تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولا تداهن) أي لا تصانع لأن المداهنة هي المصانعة بمعنى المواراة (قوله فذاك) أي ما حصلت من النسب الأربعة وهو أحد المائتين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) تأ كيدلاً صلاته (قوله واحص) أي اضبط لأن الإحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحیح) أي لا خطأ فيه لأنك قد صححت المسئلة بالتواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الأعجم) وهو الذي لا يقدر على الكلام أصلاً أي كلام العرب وإن أفصح بالعجمية والمراد بالفصيح هو البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصيحاً أي بليغاً اهـ (قوله كأمو خمسة أخوة لأم وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤوس السهام مع تماثل الرؤوس وقوله أو خمسة عشر مثال للتوافق في فريقين والتباين في آخر مع تماثل الرؤوس (قوله كأمو عشرة أخوة لأم وخمسة عشر عماء) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمتناسبان المتداخلان (قوله وتصحان من أربع وعشرين) لكن الأولى مثال لتوافق الرؤوس السهام في فريقين وتباينه في آخر مع تداخل

الرؤوس

أقول إذا كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق

الذي تباينه سهامه ووفق الفريق الذي وافقه سهامه فانظر في المحفوظين المتباينين فإن كانا مثاليين فخذ أحدهما وإن كانا متناسبين فخذ الزائد منهما وإن كانا متوافقين فاضرب رفي أحدهما في جميع الآخر وإن كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخاص في كل حالة من الحالات الأربع هو جزء سهم المسئلة فاضرب به في أصلها إن لم يكن عائلاً في مبلغه بالمول إن كان عائلاً يحصل التصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سنينه فالمحفوظات المائتات كأم وخمسة أخوة لأم وخمسة أعمام أو خمسة عشر عماء أو خمسة عشر عماء جزء سهمها خمسة في الصور الثلاث وتصح من ثلاثين فالمتناسبان كأم وأربعة أخوة لأم أو أربعة أعمام أو اثني عشر عماء جزء سهمهما أربعة وتصحان من أربع وعشرين



والتوافقان كأم وخمسة عشر أخالأم وعشرة أعمام أو ثلاثين عما وكأم وثلاثين أخالأم وعشرة أعمام أو ثلاثين عما والتوافق فيها كلها بين المحفوظين بالنسب وجزء سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة وثمانين والمتباينان كأم وثلاثة أخوة لأأم وعمين أو ستة أعمام وكأم وستة أخوة لأأم وعمين أو ستة أعمام جزء سهم كل منها ستة أعمام جزء سهم كل منها ستة وتصح من ستة وثلاثين فأقسم في كل صورة ما تحت منه المسئلة على الورثة بأن تضرب جزء سهم المسئلة في نصيب كل فريق من أصل المسئلة وتقسم الحاصل على عدد روس ذلك الفريق يحصل نصيب كل رأس منهم من جملة التصحيح وإن وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر ما بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد روس الفريق للبائين ووفق روس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فإن كانت كلها متماثلة فأحدها جزء السهم وإن كانت متداخلة فأكثرها جزء السهم وإن كانت متباينة فأضرب بعضها في بعض فالحاصل جزء السهم وإن كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر في

( ٣٩ )

محفوظين منها وخذ أحدهما إن تماثلا وأكبرهما إن تناسبا والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخران توافقا وفي جميعه إن تباينا ثم انظر بين ما أخذته وبين محفوظ ثالث وخذ أحدهما أو أكبرهما أو الحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر أو في كله على ما سبق قالما أخذ ثانيا هو جزء سهم المسئلة إن كانت المحفوظات ثلاثة فإن كانت أربعة فانظر بين ما أخذته ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر أو في كله فهو جزء سهم المسئلة أضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح فلو خلف خمس

الرؤوس فيها والثانية مثال لتوافق الرؤوس السهام في الفريقين مع تداخل الرؤوس فيها (قوله والتوافقان كأم وخمسة عشر أخالأم الخ) أي اضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما بالنسب لأن خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس العشرة أعمام اثنان فإذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكره الشارح وقوله أو ثلاثين عما لأن بينهما موافقة بثلاث الخمس لأن ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثلث خمس الثلاثين اثنان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قوله وكأم وثلاثين أخالأم وعشرة أعمام) مثال لتوافق فريق سهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لأن وفق الفريق الأول خمسة عشر وبين هذا المحفوظ مع عشرة أعمام توافق بالنسب فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين عما مثال لتوافق رؤوسهم سهامهم لأن سهامهم ثلاثة فثلثها واحد وثلث الثلاثين عشرة ولا يخفى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الأول (قوله وتصح من ستة وثلاثين) لكن الأولى مثال للتباين بين الرؤوس والسهام وكذلك بين الرؤوس وتسمى صماء لأنها عمها التباين وكذا كل مسئلة عمها التباين والثانية مثال لتباين فريق سهامه وموافقة الآخر والثالثة كذلك والرابعة مثال لتوافق بين الرؤوس والسهام في الفريقين (قوله للتداخل) أي بين الرؤوس بعضها مع بعض وأما بين الرؤوس والسهام فتباين في الجميع (قوله فجزء سهمها مائة وخمسون) وجه ذلك أنك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنان وتضربها في الخمسة عشر أخالأم يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضربه في الخمسة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فالجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر وللأخوة لأأم سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلاثمائة لكل واحد منهم عشرون وللأعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين بأربعمائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فإذا أحصيت ما ذكره تجده كاملا (قوله وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك أنك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثين وتضربه في كامل العشرة الأخوة لأأم يحصل

جدات وخمسة أخوة لأأم وخمسة أعمام فجزء سهمها خمسة للاثين وتصح من ثلاثين أو خلف خمسة أخوة لأأم وعشر جدات وعشرين عما فجزء سهمها عشرون للتداخل وتصح من مائة وعشرين أو خلف عشر جدات وخمسة عشر أخالأم وخمسة وعشرين عما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤوس بالنسب وتصح من تسعين أو لو خلف جدتين وثلاث أخوة لأأم وخمسة أعمام أو جدتين وستة أخوة لأأم وخمسة عشر عما فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصح من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أخالأم وأربع أعمام فأصلها اثنا عشر ووقع الكسر فيها على أربع فرق وجزء سهمها أربع لثلاث المحفوظات وتصح من ثمانية وأربعين ولو خلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لأأم وسبعة أعمام لكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وإن خلف أربع زوجات وخمس جدات وسبع بذات وجداف أصلها أربع وعشرون وتعود إلى سبعة وعشرين وجزء سهمها مائة وأربعون



والضم والخاء بالحاء  
المهملة والدال المعجمة  
الاحترار والزيف بالزاي  
وأخره غين معجمة هو  
ليل والاحصاء الضبط  
والضم هنا الجمع والقسم  
بفتح القاف مصدر قسم  
وبكسر القاف النصيب  
وكلامه يحتملها ما لا يظهر  
الفتح والأعجم الذي  
لا يفصح عن مقصوده ولا  
يبين والفصحى ضده وغالب  
ذلك حشو قال

( فهدى من الحساب جل  
يأتى على مثالين العمل  
من غير تطويل ولا  
اعتساف

فاقنع بما بين فهو  
كافي )

أقول اجل ففتح الميم جمع  
جلة بسكونها أى هذه  
جل من الحساب مجردة  
عن المثال يأتى بها العمل  
على الصفة المطلوبة من غير  
تطويل في العبارة ولا  
ارتكاب غير طريق  
العمل والمثال الصفة التي  
تصف المراد والتطويل  
هنا ضد الاختصار  
والاعتساف بكسر الهمزة  
هو الأخذ على غير  
الطريق واقنع من  
القناعة وهى الرضا بالقسم  
والماضى قنع وزن فرح  
فهو قنع وقانع وقنوع  
وقنيع وبين مضموم

الأول مكسور الثاني مشدود مبنى الميم فاعله أى وضح والكافى المغنى عن غير هو البيتان كلاهما حشو وتطويل لا يحتاج إليها ستة

ثلاثون لأن بين الجدات الست والعشرة الاخوة للام توافقا بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعمام  
يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف فيضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر  
يحصل ما ذكره المؤلف فالزوجتين أربع ثلاثة أسهم مضروب في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل  
واحدة منها ثلثا ثمانمائة وخمسة عشرة وللجدات الست السدس ستمائة في مائتين وعشرة بأربعمائة وعشرين  
لكل واحدة منهن سبعون وللعشرة الاخوة للام الثلث أربعمائة أسهم في مائتين وعشرة بثمانمائة  
وأربعين لكل واحد منهم أربعمائة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للام السبعة مضروبة في مائتين  
وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فاذا جمعت ما ذكره وجدته كاملا ( قوله وتصح  
من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين ) ويان ذلك أنك تأخذه من الزوجات الأربع وتضربها في عدد  
الجدات الخمس يحصل عشرون تضربها في البنات السبع لتبين الرؤوس يحصل مائتان وأربعون فهى جزء  
السهم كما ذكره المؤلف فالزوجات الثمن ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعوطا وهو سبعة وعشرون  
مضروبة في مائة وأربعين بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهن مائة وخمسة وللجدات الخمس  
السدس عا لثامن الأصل المذكور وهو أربعمائة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين لكل  
واحدة منهن مائة واثنا عشر وللبنات السبع الثلثان من الأصل المذكور ستة عشر سهم مضروبة في مائة  
وأربعين بأربعين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهن ثلثا ثمانمائة وعشرون فاذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة  
آلاف وسبع مائة وثمانين كما ذكره المؤلف ( قوله من غير تطويل ) أى في العمل بل باقتصار ولا  
اعتساف تكسر الهمزة أى ركوب خلاف الطريق بل هى على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب  
( قوله فاقنع الخ ) أى ارض لانه من القناعة وهى الرضا بالسير من العطاء من قولهم قنع بالكسر  
قنوعا وقناعة اذا رضى والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة فيها ما رواه البيهقي في الزهد عن  
جابر رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفى النهاية لابن الاثير رجه الله  
تعالى حديث عز بن قنع وذل من طمع اه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع \* والحر عبدان قنع  
فاقنع ولا قنع قنا \* شئ يشين سوى الطمع

فقوله العبد حران قنع بكسر النون بوزن فرح أى رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح النون بوزن  
ضرب أى سأل وقوله فاقنع فعل أمر هو بفتح النون بوزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم  
بالا ناهية وهو بكسر النون بوزن تضرب أى لا تسأل غير خالقك وسيدك لانه القادر على الاعطاء  
والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطى والمنع فنسأل  
الله تعالى أن يمنحنا سعادة الدارين من فضله وكرم وقوله غاشى يشين سوى الطامع الشين هو الشئ  
المستكره المستقبح أى لم يكن هناك أقبح من الطمع فهو يذل صاحبه أعاذنا الله منه ( فائدة )  
في معرفة قسمة القيراط وهى أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في مخرج القيراط وهو أربعمائة  
وعشرون وتقسيم الحاصل على التصحيح يخرج مال ذلك الوارث ومثال ذلك ان توضيح القاعدة ورج  
وأم وأخت شقيقة أولاب وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقسم فأصل المسئلة ستة وتعمل لثمانية فان  
أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب للزوج ثلاثة في أربعمائة وعشرين يخرج القيراط بحمل اثنان  
وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فالزوج تسعة قيراط والأخت كذلك لأن لها ثلاثة  
كالزوج واضرب للام اثنين في أربعمائة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها



**باب المناسخت** أقول هذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة الى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى ميتين فصاعد فلهذا ذكره عقبه والمناسخة في الاصطلاح أن يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر سميت مناسخة لأن المسئلة الأولى انتسخت بالثانية ولأن المال ينتقل فيهما من وارث الى وارث والنسخ في اللغة الازالة والنقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان يموت آخر قبل القسمة \* فصحيح الحساب واعرف سهمه

واجعل له مسئلة أخرى كما \* قدين التفصيل فيما قسما وان تكن ليست عليها تنقسم \* فارجع الى الوفق بهذا قد حكم وانظر فان وافقت السهاما \* فخذ هديت وفقها تماما واضربه أو جميعها في الساقه \* ان لم يصكن بينهما موافقه وكل سهم في جميع الثانية \* يضرب أوفى وفقها علانية وأسهم الأخرى في السهام \* تضرب أوفى وفقها تمام فهذه طريقة المناسخة \* فارق بهار تبة فضل شاعره) أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثة الأول قبل قسمة تركته فصحيح مسئلة الميت الأول واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل له مسئلة أخرى بأن تصحح مسئلته وتنقسمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الأول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لأنها لا تحتاج الى عمل مثله ماتت امرأة عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبوين فسئلة الميت الأول تصح من أصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان ولعم سهم ومسئلة الثاني وهو الزوج في الصورتين تصح من ثلاثة وسهامه من الأولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناسخة كلها من (٤١) ستة وهذا مراده بقوله كما قدين التفصيل فيما قسما وان لم يصكن بينهما موافقه

التفصيل فيما قسما وان لم تنقسم سهام الثاني على مسئلته فارجع الى الوفق بأن تطرح هل بين سهام الثاني ومسئلته موافقة أو ما ينفك فان وافقت سهام مسئلته فخذ وفق مسئلته واضرب بمسئلة السابقة وهي مسئلة الميت الأول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة بأن تبينها فاضرب مسئلته جميعها في السابقة

سنة قرار بطاذا جعت ذلك وجدته أربع وعشرين وعلى هذا فقس (قوله باب المناسخت) ولما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيحها بالنسبة لميتين فأكثر وسميت مناسخة لأنها من النسخ وهو لغة الازالة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أي أزالته ونسخت الكتاب أي نقلته وشرع عارف حكم شرعي ما ثبت آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسبة لأن المعنى إزالة أو تغيير ما تحت منه الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني (قوله هديت) هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لأن العامل خلو الممول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخبر فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد بها وقوله علانية أي جهرا (قوله رتبة فضل شاعره) أي مرتبة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل شموحا أي ارتفع بأفعه تكبرا والافتار تفع كبرا وأنوف شمع وجبال شوامخ (قوله فاذا أردت أن تقسم المناسخة) أي بأن تقول من له شيء من الأولى أخذه مضر وباقي كل الثانية عند التباين أوفى وفقها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وباقي كل سهام مورثه من الأولى عند التباين أوفى وفقها عند التوافق (قوله ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط) واذا أردت معرفة ما اذا مات

(٦ - رحبه) يحصل في الحالين تصحيح المناسخة مثاله والمسئلة الأولى بحالها مات الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين أو أم وأخ لأب فسئلة في الصورتين تصح من أصلها ستة وسهامه من الأولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته بل توافقها بالثالث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهمان في مسئلته الأول وهي ستة تصح المناسخة من اثني عشر للأم من الأولى أربعة ولعمها سهمان ولورثة الزوج ستون مات الزوج فها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمس أخوة لأبوين أو لأب تحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنات خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الأولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الأولى تصح المناسخة من ستين لهم الأولى منها عشرة قولا معا عشرون ولورثة الزوج ثلاثون فاذا أردت أن تقسم المناسخة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الأولى في جميع المسئلة الثانية عندهما بنتها لسهام صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين تقدم أنها تصح من اثني عشر لموافقة مسئلة الثاني سهامه بالثلث للأم المبتة الأولى من مسئلة سهمان في وفق الثانية وهو سهمان فلها أربعة ولعمها سهم في السهمين يحصل له سهمان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمس أخوة تقدم أنها تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب للأم الأولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهمان في العشر فله عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامه الثلاثة فله خمسة عشر واضرب لكل من أخوته سهمان في الثلاثة فله الثلاثة أسهم وفس على ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط لأجل التسهيل على المبتدي ولم يذكر



كيفية قسمة التركة كلتوهي الثمرة المقصودة بالذات فنحن نذكرها وذلك أن التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قسرا وقيمة كالسراهم والدنانير ففيها طرق منها (٤٢) أن تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل على المسئلة

يحصل نصيب من التركة فلو مات عن أم وزوجة وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للأم أربعها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثة وثلاثون وثلاث اضرب العم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له أحد وأربعون وثلثان ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه في المثال اقسام المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة الزوجات أربعة الأم وخمسة العم يحصل لكل واحد ماذ كرناه ومنها أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالأخوذ حصته فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعا فخذها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة أربعة الأم الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو ثلاثة

أكثر من ميتين فصحيح المسئلة الأولى واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل للثاني مسئلة أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته في كامل الأخرى بأن تصححها وتقسّمها كما تقسم ثم اقسّم سهام هذا الميت الثاني من المسئلة الأولى على مسئلته هو فان اتقسمت فواضح لأنها لا تحتاج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فارجع الى وفق أو جميع مسئلته في جميع الأولى عند التباين يحصل تصحيح المناسبة ثم تجعل ما صحت منه المسئلان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنتظر بين سهامه وبين مسئلته كما صنعت في الأولين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك مات امرأة عن زوجها وأما وعمها مات الزوج عن خمسة بنين فالمسئلة الأولى من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللعم ما بقي وهو سهم واحد فثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لأن مسئلته من خمسة عدد زوج بنيه فيبينها تباين فاضرب المسئلة الأولى ستة في الثانية وهي خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم مات الأم عن أربعة أخوة لأب فخمسة سهام الأم من الأولى اعتبارا بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلتها وهي أربعة تجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الأربعة اثنان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم مات العم عن عشرة بنين فخمسة سهام عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناسبة الجامعة للسائل الأربعة كلهم من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الأم عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة العم عشرة لكل واحد منهم سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بأن تقسم مسئلة الأولى وهي ستة على المسائل الأربعة فالزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فأثبت الخمسة وللأم منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقها بالنصف فرد الأربعة الى نصفها اثنين وأثبتها وللعم منها واحد على مسئلته وهي عشرة تباينها فأثبت العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فجزء سهمها عشرة لاندخل فاضرب في أصلها ستة تصح من ستين للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللأم اثنان من ستة فاضربها في العشرة فلها عشرون فاقسمها بين أخواتها الأربعة وللعم واحد من ستين في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فيحصل لكل واحد من ورثة الزوج والأم والعم ما قسمناه (قوله كيفية قسمة التركات الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا واقسموا وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزوه وهم منه لأنها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رحمه الله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركات جمع تركة وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها للخونجي في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في النهاية ولو قلنا ثمرة الفرائض ونتيجتها لم يكن ذلك بعيدا (قوله ففيها طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالأوجه وهي خمسة ذكر منها ثلاثة الأولى اضرب ثم اقسّم وأشار لها بقوله منها أن تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الخ والثانية اقسّم ثم اضرب وأشار اليها بقوله ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار اليها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ وفي طريقان

ولثلاثون وثلث ونسبة خمسة العمر بع و س د س فلهم بع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت أجزاء متصلة أو منفصلة متساوية القيمة أو مختلفتها



(باب ميراث الخنثى للمشكل) أقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول باب ميراث الخنثى للمشكل والمفقود والجل فان الناظم ذكرها أيضاً ويفرد كل مسألة من المسائل الثلاث باب الخنثى للمشكل فسمان قسم له آلة الرجال وآلة النساء جميعاً وقسم له ثقبه بخروج منها البول لا تشبه آلة من الاثنين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صبيهاً إذا بلغ أمكن اتضاحه والأول قد يتضح وإن كان صبيهاً ولا شكها واتضاحهما علامات من البول والشهوة وغيرها ومحل ذكر ذلك وبسطه كتب الفقهاء والغرض هنا كيفية إرث المشكل وإرث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم صحة مناه كخته (٤٣) ولا أباً ولا جداً ولا أمّاً ولا جدة

لأنه لو كان واحداً مما ذكر لكان واضحاً والغرض أنه مشكل وأما الواضح فحكمه واضح مما سبق قال

(وإن يكن في مستحق المال خنثى صحيح بين الأشكال فاقسم على الأقل واليقين \* نخط بالقسمة والتبيين)

أقول إذا مات إنسان وخلف ورثة فيهم خنثى مشكل بين

الأشكال أي ظاهر الأشكال فيعامل هو ومن معه من

الورثة بالأقل من ذكره خنثى وأنوته فيعطى كل

واحد الأقل المتيقن عملاً باليقين ويوقف الباقي إلى

اتضاح حال المشكل فيعمل بحسبه أو إلى أن يصطلحوا

فلومات عن ابن وولد خنثى مشكل فيتقدير ذكوره

الخنثى يكون المال بينهما وبين الابن بالسوية لكل واحد

منهما نصف المال وبتقدير أنوته يكون للخنثى الثلث

والابن الثلثان فيقدر الخنثى أثني في حق نفسه فيأخذ

الثلث فقط ويقدر ذكراً في حق الابن فيأخذ الابن

لم يتعرض لها المؤلفان أن تقسم ما سحت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج من تلك القسمة في المثال المتقدم اقسام اثني عشر على المائة بأن تنسبها إليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس عشر الخارج ج سهام الزوجة الثلاث وسهام الأم الأربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكر وأن تقسم ما سحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت له صحح المسئلة على نصيبه ففي المثال المذكور اقسام اثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الأربعة اقسام المائة يحصل لها ما ذكر واقسم اثني عشر على سهام الأم وهي الأربعة يخرج ثلاثة اقسام المائة عليها يحصل لها ما ذكر واقسم اثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسام المائة عليها يحصل لها ما ذكر (قوله باب الخنثى للمشكل الخ) أي بمؤخر عن ميراث الذكور والإناث المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهم ما هو بالبناء المثلثة مأخوذ من الانحناء وهو التثني والتكسر أو من قولهم خنت الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك التبيين فيه وألفه للنأيت فهو منصرف ٧ والضمان العائدة عليه يوثق بهاء ذكره وإن اتضحت أنوته لأن مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قوله آلة الرجال) أي من الذكور والبيهاتين وآلة النساء ومسئلة الخنثى من شذوذات المسائل الخارجة عن الأصول والقواعد وهل يوجد في غير الآدميين قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات قال صاحب التبيين يقال ليس من الحيوانات خنثى إلا في الآدميين والابل فالقوت يكون في البقر فقد جاء في جاعة قالوا إن عندهم بقرة ليس لها فرج الأنثى ولا ذكور الثور وإنما لها خرقة عند ضرعها يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لأنها ذكراً وأنثى وكلاهما يجزى لأنه ليس فيه ما ينقص اللحم وأفتيتهم بذلك (قوله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً والخ) أي فهو منحصراً في أربع جهات البنوة والأخوة والعمومة والولاء (قوله نخط) جواب الأمر وهو قوله فاقسم وقوله بالقسمة والتبيين أي الإيضاح (قوله إذا مات إنسان) عبر به لأنه يعلم الذكور والأنثى على إحدى اللغات والخنثى لا يخلو عنهما (قوله أو إلى أن يصطلحوا) أي ينساو أو تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويغفر الجهل هنا للضرورة (قوله فيتقدير ذكوره الخنثى الخ) أشار إلى أن الطريق على مذهبي في حساب مسائل الخنثى أن تصحح المسئلة بتقدير ذكوره فقط وبتقدير أنوته فقط ثم تنظر بين المستلتين بالنسب الأربع ويحصل أقل عدد ينقسم على كل من المستلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وفيه الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه ويوقف المشكوك فيه إلى البيان أو الصلح ففي المثال الذي ذكره المؤلف بتقدير ذكوره الخنثى

النصف لأنهم متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحوا علم من مفهوم كلامه أن علوم يختلف نصيب الخنثى أو لم يختلف نصيب غيره من معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لأنه الأقل فلو خلف أخاً شقيقاً وولداً خنثى مشكلاً كان له السدس فضلاً لأنه لا يختلف بذكوره وأنوته والشقيق الباقي ولو خلف بنتاً وولداً ابناً أو ولداً خنثى مشكلاً فللبنت النصف فرضاً وللخنثى الباقي تعصياً لأنه إما عصبته بنفسه أو عصبته مع غيره ولو خلف زوجة وأمّاً وولداً خنثى مشكلاً وولداً من اللام السدس لأن فرضهما لا يختلف بذكوره الخنثى ولا بأنوته وللخنثى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسئلة ذكوره تصح من ثمانية وأربعين







الخنثى وهو أن تقسم المال بين الحاضر ين على الأقل المتيقن وذلك بأن تقدر حياته وتقدر فيها وتقدر موته وتنظر فيه فن اختلاف نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطاه أقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه ببطء في الحال كما ملو من يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئا ولا يعطى لورثة المفقود شيئا ولا احتمال حياته عملا باليقين في الكل ويوقف الباقي إلى أن يظهر حاله (٤٥) أو يحكم قاض بموته اجتهدا بمثاله مات

وخلف ابني أحدهما  
مفقود فللا بن الحاضر  
النصف لاحتمال حياة المفقود  
ويوقف النصف الآخر ولو  
خلف زوجا وأما وأخوين  
لا بويين أولاب أولام  
أحدهما مفقود فللزوج  
النصف كاملا وللأخ الحاضر  
السدس سواء كان شقيقا  
أولاب أولام لعدم اختلاف  
نصيب الزوج ونصيب الأخ  
والأم السدس لاحتمال  
حياة المفقود ويوقف  
السدس الباقي فإن ظهر  
المفقود حيا فهو له أو ميتا  
فهو للأم قال  
(وهكذا حكم ذوات الجمل  
قابن على يقين والأقل)  
أقول وهكذا حكم صاحبات  
الجمل وهن النساء الحوامل  
فإن جلهن حكمه حكم  
المفقود فيوقف نصيب  
الجمل حتى يظهر حاله بانفصاله  
جيا أو ميتا أو عدم انفصاله  
ويعامل باقي الورثة بالأثر  
من تقادير عدم الحمل  
وجوده وموته وحياته  
وذكورته وأنوثته وأفراده  
وتعددته فيعطى كل واحد  
من الورثة اليقين ويوقف  
الباقي إلى ظهور حال الجمل  
مثاله خلف زوجة حاملا

بالأثر من تقدير حياته أو موته إلى أن يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به من غاب عن وطنه غيبة  
وحنى خبره ولا تعرف حياته ولا موته في تلك الغيبة (قوله فن اختلاف نصيبه بموت المفقود إلخ) مثال  
جامع لمن يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث بأحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأخ لأب  
حضور وأخ شقيق مفقود فللزوجة الربع في الحالين وللأم السدس لأنه أقل الحالين ولا شيء للأخ للأب  
لأن الأثر في حق الأم والأخ للأب حياة الشقيق فرد الأم إلى السدس ويحجب الأخ للأب حرمانا  
ويوقف الباقي حتى يظهر الحال فهي على التقديرين من اثني عشر للزوجة ثلاثة لأن نصيبها لا يختلف  
والأم سهمان لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقي فإن ظهر الشقيق حيا أخذته مع الأم حقها وأظهر  
ميتا كمل للأم ثلثها فتعطى سهمين من الموقوف والباقي خمسة للأخ للأب فن لا يختلف نصيبه هي  
الزوجة ومن يختلف هي الأم ومن يرث بأحد التقديرين ولا يرث بالأثر هو الأخ للأب (قوله أو يحكم  
قاض بموته إلخ) وإذا وقع وزل وحكم فيزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا وقت الحكم  
دون غيره فن مات من ورثته قبل الحكم ولو بلحظة لم يرث شيئا وأحدث بعد الحكم زوال مانع عنه بعق  
أو اسلام ولو بلحظة لم يرث شيئا أيضا قال السبكي وهذا كله إذا أطلق القاضي الحكم أما إذا مضت مدة  
زائدة على ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها فلو حكم القاضي بموته من مضى تلك المدة السابقة على  
حكمه بزمن معلوم فينبغي أن يصح ويعطى أن كان ولورثته في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحكم ولعل  
هذا مراد الأصحاب وإن لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت الذي حكم الحاكم أن المفقود ميت  
فيه اهـ تنبيه ما تقدم فيما إذا كان المفقود وارثا فإن كان مورثا حكمه أن يوقف ماله جميعه إلى  
ثبوت موته بينة أو يحكم القاضي بموته اجتهدا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليهافي غالب العادة  
والمشهور عندنا لا تقدر تلك المدة بل المعتبر غلبة الظن باجتهد القاضي وهذا هو المشهور عند مالك وأبي  
حنيفة رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمسين وسبعين وبه  
أفتى ابن عتاب من المالكية قالوا به القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي رواية عن أبي حنيفة  
أنها تقدر بتسعين وفي رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما قيل به من المدة فن ولادته لا من فقده  
وفرق الإمام أحمد رحمه الله بين من يرجي رجوعه بأن كان الغالب على سفره السلامة كما إذا سافر لتجارة  
أو نزحه فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين وإن كان لا يرجي رجوعه بأن كان الغالب على سفره الهلاك كما  
إذا كان في سفينة فأنكسرت أو قاتلوا أعداؤه لم يعلم من هلك ممن نجا أو خرج من بين أهله ففقد فاذا مضى  
أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حينئذ والله أعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الجمل إلخ) اعلم أن الوقف  
عن صرف الميراث في الحال أسبابا منها الشك الحاصل في سبب الحمل فإنه شك في الوجود والد كورة  
والعدد جميعا بخلاف الخنثى والمفقود فإنه في الخنثى الشك في الد كورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود  
فقط فلذلك قدمهما على الحمل والمراد بالحمل الذي يرث هو حمل لو كان منفصلا عن موت القريب لورث منه  
أما مطلقا كالحمل من الميت أو على تقدير دون تقدير كأن يموت ويترك عموا وزوجة أخ لأب حاملا من أخيه  
الميت قبل موته فإن ذلك الحمل يرث بتقدير ذكورته لأنه ابن أخ فيحجب العم ولا يرث بتقدير الأنوثة  
لأنهما من ذوى الأرحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله حيا) أي حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة

فلها بتقدير عدم الحمل وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله حيا كيف كان التمن فتعطاهم ويوقف الباقي فإن ظهر الحمل ذكر أو ذكر  
أو ذكر أو أنثى فالوقوف كله أولهم على عدد وموهم ان تمحضوا ذكر أو أنثى فذكر أو أنثى وان ظهر أنثى واحدة فلها النصف  
أو اثنتين فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لبنت المال المنتظم أو يرد عليهن وهذا كله بشرط أن يتفصل الحمل كله به حياة مستقرة



بصياح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ندى أو نحو ذلك فحتى علمت حياته بعد تمام الانفصال بأي طريق فإنه يرث ويورث لأن الحياة عملة الميراث والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما (قوله لم يرث شيئا في جميع هذه الصور) أي ولم يرث أيضا ما لم يكن انفصاله بجناية على أمه توجب الغرة فإن كان انفصاله بجناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود لبقية الورثة فكأنه كالعدم بالنسبة لذلك ~~في تنبيه~~ لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الأصح لما حكى عن الامام الشافعي نفعنا الله به أنه قال جالست شيخا لا استفيد منه فإذا بخمسة كهول قباوار أسه ودخلوا الخباء ثم خمسة شبان فعلاوا كذلك ثم خمسة منحطين ثم خمسة أحداث فسألته عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم في بطن وأمه واحدة فيجيئون كل يوم يسلمون على ويزورونها وخمسة أخرى في المهدي يقال إن امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحدا ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة اهتزت حيطان القصر فقيل لها أليس لك في هؤلاء الا أحد عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وإنما صاحت أحشائي التي ربوا فيها وقال الماوردي رحمه الله أخبرني رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت جلا كالكرش فظن أن لولده في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حي وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا خلفا سويا الا أنه قال كان في أعضائهم قصر وصار عني رجل منهم فصرعني فكنت أعير باليمن بأنه صرعت سبع رجل وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لاند الا أنا فحملت مرة فقال لها إن ولدت اثني لاقتلك ففزعت ونصرت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر اصبع فكبر واوركبوا فرسانا مع أيهم في سوق بغداد فعلم من هذا أنه لا ضبط لعدد الحمل وقيل يقدر بأربعة وعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكورا أو إناثا وهو قول أبي حنيفة وأشبه رحمه الله ورجحه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره باثنين وعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكور فيهما أو في أحدهما أو الاثنتين وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا الا أنه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكوره أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كفيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فلو مات رجل عن زوجة حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع لا نه أي الحمل بتقديره ذكر الا يرث الاخ شيئا وبعد ظهور الحمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى قضي لعلم ضبط الحمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لأنهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لأنهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا أو يؤخذ منه كفيل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد ولو خلف أما وأما حاملا فلا ضرر في حق الأم كون حملها عددا فلها السلس وفي حق الأب عدم تعدده فتعطى سدسا والأب ثلثين ويوقف السلس بين الأم والأب فلا شيء للحمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث وللأب مانق ويؤخذ منها كفيل لاحتمال أن تلد أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع (قوله ويوقف الباقي وهو ستة عشر) هذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعين عشرين والأم أربع منهن والأب كذلك ويؤخذ منه كفيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

لو طهر أن لا حمل أو ظهر  
يتأ أو انفصل بعضه وهو  
حي مات قبل تمام انفصاله  
وانفصل كله حيا حياة  
ير مستقرة لم يرث شيئا في  
جميع هذه الصور ووجوده  
لعدمه فيكمل للزوجة  
لربع ويكون الباقي في  
هذه المسئلة لبيت المال  
لمنتظم أولادى رحمه ولو  
خلف زوجة حاملا أو بوين  
فلا ضرر في حقهم كون الحمل  
عددا من الإناث حتى  
يدخل عليهم العول  
لتنقص فروضهم بسببه  
لأن مسئلتهم تعول من  
ربعة وعشرين الى سبعة  
وعشرين فتعطى الزوجة  
والأبوان فروضهم عائلة  
ويوقف الباقي وهو ستة  
عشر سها الى ظهور حال  
الحمل



﴿باب ميراث الغرق﴾ أقول كان ينبغي للبوت أن يقول الغرق ونحوهم لأنه ذكر حكم الغرق والهدم والمحروقين ونحوهم قال (وان عمت قوم يهدم أو غرق \* أو حادث عم الجميع كالخرق ولم يكن يعلم حال السابق \* فلا تورث زاهقا من زاهق وعدم كأنهم أجنب \* فهكذا القول السيد الصائب) أقول إذا مات متوارثان فأكثر يهدم أو يغرق أو يحرق أو في معركة قتال أو في بلاد غربة لم يعلم عين السابق منهما أو منهم بأن علم أن أحدهما أو أحدهم سبق الآخر لا بعينه أو لم يعلم سبق ولا معية أو علمت المعية ونسبت فلا تورث واحد منهم من الآخر أو من الآخرين بل يجعلهم كأنهم أجنب فيرث كل واحد منهم باقي ورثته لأن شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد الشروط فلو مات أخوان شقيقان أو لأب بغرق أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما زوجته بنتا وترك الآخر بنتين وتركهما فلا يرث أحد الأخوين (٤٧) من الآخر شيئا بل تقسم تركه الأول

لزوجته الثمن ولبنه النصف ولعمه الباقي وتقسم تركه الثاني لبنتيه الثلثان ولعمه الباقي ﴿مسئلة﴾ زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعا أو ماتوا معا ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا وللزوج زوجة أخرى وابن منها وللزوجة الفريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ولا من الأولاد الثلاثة شيئا من الأخوين بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الفريقة ولولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لأخيه لأمه وهو ولد الزوجة الفريقة من غير أبيهم

### ﴿باب ميراث الغرق﴾

الغرق هو الهلاك بالماء (قوله وان عمت) والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقط ويخرج الجراد (قوله أو حادث) أي نازل يقال حدث الشيء حدثا نازلا وهو في كلام الناظم صفة لوصف محذوف أي أمر (قوله وعدم كأنهم أجنب) أي لا نسب بينهم يقتضي الارث (قوله لأن شرط الارث الخ) اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من لبس بوارث ولولا الشرط الثاني تحقق موت المورث كما إذا شوهد ميتا أو الحاقه بالموتى تقديرا وذلك في الجنين الذي انفصل بعناية على أمه توجب الغرة إذا لم يورث عنه غيرها كما تقدم قريباً في الحل الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديرا كحمل انفصل حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو عاقلة والشرط باسكان الراء لغة تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله أي لم يعلم عين السابق) أي بأن علم السبق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا تورث كما في كلام المؤلف (فرع) سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معا عند الزوال مثالا لكن أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب فهل بتوارثان بالاخوة أو لا لعدم نيقن تقدم موت أحدهما على الآخر أو يرث أحدهما الآخر من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرث المشرقي لأن الشمس تزول أبدا بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها جميع حركاتها فالشرقي مات قبل المغربي في جز ما لقول السائل ماتا عند الزوال في المشرق والمغرب فيرثه المغربي جزما وعليه يقال أخوان ماتا عند الزوال وورث أحدهما الآخر اه ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا بما الخ) أتى بصيغة التبري ليرأى من عهدته لأجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه النبع اه لكنه يقتضي عدم دخول النساء الخالص مع أن المراد في كلام الناظم ما هو الأعم فتأمل (قوله بفتح الدال اسم للبناء المهذوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الهاء الثوب السالى

الغريق وباقي ماله لأخيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أي لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما إذا علم عينه واستمر علمه أو نسي فانه يرثه من مات بعده في صورتين فيعطى لورثة من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الأولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية إلى تذكرة عين السابق لأنه غير مأیوس من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحده من لفظه والقوم في الأصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يستخرقون من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء وقول زهير وما أدري ولست أخل أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

وقالوا بما دخل النساء فيه على سبيل التبع لأن قوم كل بني رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أراداه الناظم والهدم بالدال المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهذوم



والحرق بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النون والزاقي للذهب يقال زهقته روحه اذا خرجت أي ذهبت روحه وقوله فهكذا القول السديد  
 الصائب مشوقال (فالحمد لله على التهام \* جدا كثيرا في السوام نساؤه العفو عن التقصير \* وخير ما تأمل في المصير  
 وغفر ما كل من الذنوب \* وستر ما شان من العيوب) أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتقانها كما افتتحها  
 بالحمق وقوله ثم هو بالتاء الفوقية (٤٨) من التمام أي كل وفي معنى الظرفية والسوام البقاء أي جدا كثيرا انما

دائما مستمرا ثم سأل  
 الله الكريم سبحانه  
 وتعالى العفو عن التقصير  
 في الأمور وأن يستره  
 في الآخرة وأن يغفر له  
 ما يوجب من الذنوب وأن  
 يستر ما قبح من العيوب  
 والعفو هو ترك المؤاخذة  
 صفحا وكرما والتقصير هو  
 التواني في الأمور والستر  
 لتغطية والأمل الرجاء  
 والمصير المرجع والمراد  
 به هنا يوم القيامة يوم  
 يرجع الخلق فيه الى الله  
 والغفر الستر والذنوب  
 جمع ذنب وهو الجرم بضم  
 الجيم وقوله شان من الشين  
 وهو القبح والعيوب جمع  
 عيب قاله يتقبل ذلك  
 منه بمنه وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم  
 على النبي المصطفى الكريم  
 محمد خيرا لأنام العاقب  
 وآله الفرذوى المناقب  
 ومحبه الأماجد الأبرار  
 الصفوة الأمانل الأخيار)  
 أقول ختم كتابه  
 بالصلاة والتسليم بعد

(قوله والحرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويدل  
 لهذا ما قاله ابن الأثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرقانية قال الزعشمري  
 هي التي على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الألف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء (نبيه \*  
 سكت الشارح رحمه الله عن معنى الفرق والمراد الفرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر  
 غرقا بفتحها فهو غريق وغارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غمسه فيه فهو مغرق وغريق  
 (قوله السديد) بالسین المهملة أي الصواب يقال سدد سددا اذا كان صوابا وأسد الرجل جاء بالصواب  
 في قوله أو فعله ورجل مسدد موفق للصواب وحينئذ فقوله بعده الصائب أي المصيب غير الخاطئ عطف  
 تفسير فقول الشارح حشوليس في محله كما هو معلوم للتأمل (قوله فالحمد لله الخ) وبوجد في بعض النسخ  
 زيادة بيتين وهما قوله

وقد أتى القول على ما شئنا \* من قسمة الميراث اذ بينا  
 على طريق الرمز والاشارة \* ما خصا بأوجز العبارة

أي أتى للأول رحمه الله بعبارة موجزة قليلة الألفاظ كثيرة المعاني متضمنة لأحكام الموارث وقسمتها  
 وما يتعلق بها في تلك الآيات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجاء الله تعالى عنا كل خير وأفاض عليه  
 سبحانه رحمة وأسكنه أعلى الجنان (قوله جدا) هو مصدر مؤكدة للحمد السابق والجد على النعمة  
 واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب لأن من تركه يأنم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه  
 ثواب الواجب ومن أتى به لافي مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المنسوب والجد اصطلاحا هو الشكر لغة فهما  
 مترادفان وقيل متساويان وهذا اذالم بقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قيمته بذلك فالنسبة  
 بينهما العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر المغموي من غير عكس وشكر  
 المنعم واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه فهو واجب شرعا  
 على كل مكلف ويأنم بتركه اجاعا (قوله والغفر الستر) أما العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب  
 عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من الغفران لأن الغفران ستر الذنب عن الناس يوم القيامة حتى  
 لا يقتضح صاحبه ولكن تحصل المعانة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد  
 تذكركذا وكذا فان اعترف قال سترناها عليك في الدنيا وأيا سترناها عليك اليوم بخلاف العفو لا عتاب  
 فيه (قوله والكريم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل  
 أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد المثلبة وجعلها مثالب وهي  
 العيوب والأخيار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ من الخير ضد الشر لأن الأخيار خلاف الأشرار  
 فالخير الفاضل من كل شيء والأبرار جمع بر يقال بررت فلان بالكسر أبره بفتح الباء وضم الراء فأما بار به  
 وبارر وقال ابن الأثير في النهاية يقال يرير فهو بار ووجه بررة وجع البرأ بارر وهو كثيرا ما يختص

بالأولياء

حمد الله تعالى كما فعل أولي ابتداء الكتاب جاء قبول ما بينهما والمصطفى  
 من الصفوة وهي الخلوص والكريم بفتح الكاف على الأفصح ويجوز كسرها وهو نقيض اللئيم والأنام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده  
 قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب فلانني بعدي وآله بنو هاشم وبنو المطلب كقدماء أول الكتاب والغفر بضم الغين المعجزة والراء المهملة  
 هم الأشراف والأماجد بالجيم جمع ماجد وهو الكامل في الشرف والبر هو ذو الصفات المحمودة وقد كمل هذا الشرح المبارك والله أعلم  
 بالصواب واليه المرجع والمآب



بالأولياء والزهاد والعباد اه فنسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرة تهم وهذا آخر ما تيسر جمع ونسأل  
الله تعالى أن يختم لنا بخاتمة السعادة وأن يعفو عنا وأن يعاملنا بجميل احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضله  
وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والآل والأصحاب والجد  
للكريم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة الحرام من شهر ربيع الأول سنة ألف ومائة  
وسنة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام قال مؤلفها وقد جمعت ذلك  
لنفسى لا تتفع به مدة حياتى وأنا أسأل الله أن ينفع بها بعد وفاتى والمرجو من اطلع على هفوة أو زلة  
أن يصاحبها ان لم يكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالنى هي أحسن وأن  
يدعونا بالتجاوز والمنفرة غفر الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الباقى وكل من عليها فان الذى يرث الأرض ومن عليها وهو الحاكم الديان والصلاة والسلام  
على المرشد الى طريق الصواب وأفضل من أوتى الحكمة وفصل الخطاب سيدنا محمد المخصوص بالاسراء  
القائل العلماء ورثتى وورثة الانبياء وعلى آله الاتقياء وصحبه السادة النجباء ﴿أما بعد﴾ فقد تم  
بعونه تعالى طبع حاشية العلامة الفاضل واللودعى الكامل الأستاذ الشيخ محمد البقرى بن عمر على  
شرح سبط الماردى للمنظومة الرحبية فى الموارىث وهو كتاب جليل رفيع القدر جليل جزى الله  
مؤلفه النعم الحسان وأسكنه فراديس الجنان وقد تحلت طرره ووشيت غرره بالشرح المذكور  
فسطع له فى المنفعة عظيم النور وذلك بمطبعة دار احياء

الكتب العربيه بمصر المحروسة المحميه بجوار مسجد

الامام الحسين رضى الله عنه بشارع خان جعفر

مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها

فى شهر شعبان سنة ١٣٤٩

هجريه على صاحبها

أزكى الصلاة وآتم

التحية

آمين .





﴿ فهرست حاشية العلامة الشيخ محمد السري على شرح الردة ﴾

جميعه

- ٢ خبلة الكتاب  
 ١٠ باب أسباب الميراث  
 ١٣ باب الوارثين  
 ١٥ باب الفروض المعتبرة  
 ٢٢ باب التصيب  
 ٢٦ باب المحجب  
 ٢٨ باب الشرك  
 ٢٩ باب ميراث الحد واللا-وة  
 ٣٢ باب الأ-وة  
 ٣٣ باب الحد  
 ٤١ باب الممانعات  
 ٤٧ باب ميراث -



